الهدى

فكرية إسلامية جامعة

العدد 23 - ربيع 1411/ 1991 - الثمن: 8 دراهم

ملف العدد

مستقبل الحركة الإسلامية

- العالم الإسلامي: مكوناته وفعالياته في مطلع القرن الحادي والعشرين

الأستاذ فهمي هويدي

- مستقبل التيار الإسلامي

الأستاذ راشد الغنوشي

- أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة

الدكتور يوسف القرضاوي

الاقتصاد والتنمية من منظور إسلامي (2)

- الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام

الأستاذ علي يوعلاً

- حول قضايا التنمية من منظور إسلامي

الأستاذ حاتم القرنشاوي

النَّائمُونَ فِي عَصْرِ الصَّحْوَة

الهدى

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (120)

سورة البقرة

الاشتراكات

عن أربعة أعداد

• في دول المغرب العربي:

ـ العادي : 30 درهما

ـ المؤسسات: 50 درهما

ـ التشجيعي: 100 درهم

• في الأقطار الأخرى:

ـ العادي: 10 دولار أمريكي

ـ التشجيعي: 20 دولارا أمريكيا

يرسل الاشتراك باسم مدير المجلة
على شكل حوالة بريدية
أو على الحساب البريدي
P 67 ـ 22 ـ الرباط.

المحتويات

الهدى

مجلة
إسلامية جامعة تصدرها جمعية
جماعة الدعوة الإسلامية بفاس

المدير المسؤول: المفضل فلواتي
العنوان: حي عز الله ـ زنقة 2
رقم 1 ـ شارع الموحدين ـ فاس

العدد الثالث والعشرون

ربيع 1411 / 1991

الثمن: 8 دراهم

رقم الإيداع القانوني: 26/ 82

مطبعة فضالة . المحمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

يكون هذا العدد من «الهدى» مستقرا بين أيدي قرائنا متأخرا عن موعده لأسباب قاهرة ــ وهو العدد الثالث والعشرون ـ وقد مرت قبل صدوره بالأمة أحداث رهيبة مؤلمة بمنطقة الخليج، وسوف يكون لهذه الأحداث ولاريب دور في صنع مستقبل الأمة ورسم ملامحه. هذا المستقبل الذي خصصنا له ملفا بهذا العدد.

والمسلم الحق يرنو إلى المستقبل، في كل الأحوال، بنظرة آملة متفائلة، فقد علمنا القرآن الكريم؛ أنه من بين ثنايا المكاره قد ينبثق الخير: ﴿فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً﴾ (النساء 19)، كما أنه من ركام الموتى تنبعث الحياة، فالله عز وجل يخرج الحي من الميت، وهو يحيي الموتى، ويبعث من في القبور، فما بالك إذا تفاعلت المكاره مع المحامد، وقاومت عوامل الحياة، عوامل الإماتة والتجميد؟

إن في كل ركن من جنبات العالم الإسلامي الفسيح بصيص نور جديد: فرغم هيمنة المكاره وعوامل الإماتة، ورغم سيادة حملة وحماة الإرث الاستعماري؛ والغزو الحضاري، والتخريب الفكري، ورغم الإرهاب المعنوي والمادي لحملة مشاعل النور والخير والأصالة الحضارية، رغم كل هذا وذاك تلوح بوارق الأمل تنير حوالك الظلمات، وتلقح جسم الأمة ضد جراثيم التحلل، وتحصن فكرها ضد عوامل الغزو، مبشرة بقرب طلوع الفجر، وانتهاء عهود الظلمة والعسر واقتراب أزمنة النور، والخير، واليسر.

يزيد من هذا الأمل في المستقبل؛ ذلك التفاعل الإيجابي للأمة مع الصحوة الحضارية الإسلامية، وهو تفاعل طبيعي، يؤكد لكل ذي عقل وبصيرة؛ أن جرعات الغزو الفكري، وأمصال القتل الحضاري، وإن جمدت بالقهر والقوة، مقدرات الأمة دهراً من الزمن، وأقصت وهمشت حملة النور، ودعاة الخير، فإنها وأهلها، رغم ما يمتلكون من وسائل القوة والسيطرة المادية والبشرية داخلية وخارجية، ظاهرة وباطنة، لم يفلحوا في وأد ضمير الأمة، وقطع تواصلها الثابت المتين، مع دينها عقيدةً وشريعةً وإرثاً حضارياً سامقاً... فانبعثت الأمة صاحية بعد غفوة، قائمة بعد انبطاح اضطراري مؤقت، من بعد ما كاد فريق من الناس ييأسون!

إن التربية القرآنية، والحيثيات الواقعية السابقة، تؤكد أملنا في أن المستقبل للإسلام، ذلك وعد الله عز وجل، إنه لا يخلف الميعاد.

فأبشروا أيها المؤمنون!

«الهدى»

النائمون في عصر الصحوة

الصحوة باختصار شديد هي: الإحساس بمقدار البعد عن توجيهات الإسلام في كل مناحي الحياة: الفردية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وغيرها. وهي: الإدراك الواعي لما يبيت للإسلام وأهله من تآمر عالمي رهيب. وهي: الشعور بأن الأمة مستهدفة في دينها الذي هو كيانها وروحها وهويتها، مستهدفة في سنة نبيها، ولغة قرآنها. مستهدفة في تاريخها وتراثها وجميع مقوماتها الحضارية. مستهدفة في أرضها وثرواتها ووحدة مصيرها، وتطلعات شعوبها إلى غد أفضل وأعز وأكرم. والصحوة أيضا هي: اختيار المجابهة والتحدي، وتجميع الجهود لاجتياز مرحلة التخلف المزمنة.

والصحوة بهذا المفهوم لا تهدد أحداً في الحقيقة، وإنما تطالب بحق أمة في الوجود، والحضور بفاعلية على مستوى الأحداث التي تقرر مصير العالم، إلا أن الهيمنة الاستعمارية ترى في مطالبة صاحب الحق بحقه تهديداً لمصالحها، وانتقاصاً من هيبتها. فليكن. فالحق حق، والباطل باطل، ﴿**وَلَوِ اتَّبَعَ الحقُّ أهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السماواتُ والأرضُ ومَنْ فيهِنَّ**﴾ ـ سورة المومنون: 72 ـ.

إن صحو أمة من سكرة الجهل والظلم والاستبداد ليس غريبا، وإنما الغريب حقا أن تبقى نائمة في عصر التكتلات الدولية والأممية لضرب مصالحها، خصوصا إذا كانت ليست ناهضة من فراغ تاريخي، أو عقدي، أو تشريعي، أو حضاري، مثل الأمة الإسلامية التي جعلها الله تعالى غنية بمبادئها ومثلها عن استيراد القيم الأرضية والحيوانية من غيرها من الدول التي ألغت استرقاق الفرد، وأباحت استرقاق الشعوب، بما تملكه من أدوات التدمير التي ليس وراءها مضمون روحي يوجهها لخير الإنسانية جمعاء.

وإذا كان ليس من اختصاص هذا المكان، ولا بالإمكان التعرض لما تمتاز به الأمة الإسلامية من خصائص في ميادين شتى، فلا بأس من الإشارة إلى بعض ذلك لتقريب الصورة أمام المخدوعين الذين تغشيهم المظاهر، وتغرهم الأشكال الغازية للفكر العاجز عن التمييز بين ما تملكه الدول المتقدمة من أسرار التقدم والتحضر الممنوعة من التصدير، وبين ما لديها من باطل يعمم تصديره للمتخلفين علميا، وصناعيا، وديمقراطيا، وإداريا، لتقوية تخلفهم، وإدامة استغلالهم.

وسوف لا نعدو في هذا المقام الإشارة إلى الخصائص الكبرى التالية :

1) **صفاء عقيدة الأمة من الشرك** بجميع ألوانه وأنواعه، فلا تأليه لإنسان، ولا لمذهب، ولا لحجر أو بقر، وإنما الكل من مخلوقات الله المعبود بحق، ومن تصنم وقال: ﴿**أَنَا رَبُّكُمُ الأعْلَى**﴾ سواء كان فرداً أو دولة فالبحر مثواه، ولا يشبه الأمة الإسلامية في هذا الصفاء أمة أخرى سبق أم لم يسبق لها كتاب.

2) **ربانية تشريعها** المستمد من الله الخالق الرازق المحيط بكل شيء علما، ولذلك كان تشريعها كاملا خاليا من

النقص والقصور، شاملا للدنيا والآخرة ولكل شؤون الحياة، صالحا لكل الناس في مختلف العصور، مبرأً من الأهواء والأغراض التي تتحكم في دساتير وقوانين البشرية الناقصة. هذه الربانية تعطي الإنسان ثقة مطلقة في عدالة التشريع، وتمنحه رضاً واطمئناناً في لزوم الطاعة، وممارسة التنفيذ والإنجاز لما يريده منه ربه الكبير المتعال. فأين هذا من القوانين التي توضع، وتستبدل، وتفسر على حسب الهوى والرغبة في حفظ مصالح قوم أو أفراد على حساب مصالح أقوام آخرين؟؟

3) **إنسانية المنهج التشريعي للأمة:** فالإسلام الذي نزل باللغة العربية ــ قرآنا وسنة ـ للعرب بدءاً، وبواسطة النبي العربي، لا تلحظ في تعاليمه وتشريعاته ومبادئه إلا السمة الإنسانية المطلقة، الخالية من أي تأثر بنزعة البيئة أو الإقليم أو القوم الذين ظهر بينهم، وجاء بلغتهم، كما هو الشأن بالنسبة لغيره من التشريعات، وإنما هو مفصل تفصيلا دقيقا على قدر الحقيقة الإنسانية كلها، أينما وجدت، وكيفما تنوعت. فالنزعة الإنسانية طابعه المميز، وأساس تشريعاته المتوجهة للناس كافة، عقيدة، وشريعة، وخلقا، لا فرق في ذلك بين العرب والعجم، ولا بين قارة وقارة، ولا بين طبقة وطبقة، ولا بين لون ولون. **﴿قُلْ يأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رسولُ اللهِ إليكُمْ جميعاً﴾** الأعراف. **﴿إِنَّا أنْزَلْنَا إليكَ الكِتابَ بالحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أراكَ اللَّهُ وَلاَ تَكُنْ للخائِنِينَ خَصِيمًا﴾** ـ النساء 106 ـ. **﴿وكلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ونُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً إقْرأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً﴾** ـ الإسراء 13ـ.

الكل أمام الحق والواجب وأمام المسؤولية، وأمام تكافؤ الفرص سواء، حيث اعتبر الإسلام ــ في ميزانه الخاص ـ الناس كلهم في مستوى واحد من الكرامة والحرية الإنسانية، ولا يتفاضلون بعد ذلك إلا بما يحرزه كل منهم من السبق بسعيه الخاص في ميدان الإيمان والعمل الصالح المشرف لمكانة الإنسان المستخلف في الأرض. **﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾** ـ الحجرات 13ـ. وبهذه النظرة الإنسانية كان من حق الإنسان ـ بقطع النظر عن أي اعتبار آخر غير اعتبار الإنسانية ــ أن يتمتع بالعدل المطلق ولو كان عدواً **﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى ألاَّ تَعْدَلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾** ـ المائدة 9 ـ.

فأين هذا من الذين وضعوا القوانين على أساس الأعراق والأنساب والبيآت والألوان؟ وأين هذا من الذين حرفوا منهج ربهم، وقالوا: **﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾** ـ آل عمران 74 ـ فحرموا سرقة وقتل وتجويع شعوبهم، وأحلوا سرقة وقتل وتجويع الشعوب الأخرى، وحفظوا حقوق إنسانهم، وأهدروا حقوق الناس الآخرين، وحرموا الاستبداد بينهم وأوقعوه على المستضعفين؟؟؟

4) **وسطية التوجهات التشريعية للأمة:** فلا رهبانية، ولا إغراق في الماديات واللذائذ، ولكنها الوسطية المتوجهة لإنسان يعيش بجسد وروح. ولا طغيان لفرد على حساب الجماعة، ولا لجماعة على حساب الفرد، ولكن التوجه لفرد يعيش داخل مجموعة متعاونة متكاملة. ولا جمود في الفكر، ولا انسياق وراء كل ناعق، وإنما ثبات على المبادئ والأصول، وانفتاح على التجارب والمعارف الإنسانية، واجتهاد في المتغيرات المحكومة بالظروف والأحوال. ولا تضحية بالحقوق والواجبات الإنسانية لحساب الأخوة الإسلامية، ولكن أخوة إسلامية في إطار ضمان الحقوق الضرورية والعدالة الاجتماعية لكل إنسان بقطع النظر عن دينه ولونه وجنسه. ولا تخويف يقذف بالإنسان إلى حافة اليأس، ولا تبشير يغري بالقعود والكسل، وإنما حياة إنسانية بين الخوف والرجاء، بين أبواب التوبة والمغفرة الميسرة، وأبواب الشقاء المشرعة. **﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُومِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾** ـ الكهف 29 ـ.

أمة هذه بعض خصائصها ينتظر منها أن تقتعد محل القدوة والقيادة والريادة لو عمّها الصحو، وعرفت ما عندها من خير ونفع للإنسانية جمعاء. خصوصا وأن الله تعالى لم يحرمها من مؤهلات الوجود الحضاري، فهي تمتد على أخصب الأراضي، وأغناها بالخيرات الظاهرة والباطنة، برية وبحرية، كما تمتد على أهم المواقع الاستراتيجية المتحكمة في شرايين النبض العالمي، وأعصاب تحركاته، مما يعطيها قوة مادية متميزة، كما أنها تتوفر على قوة بشرية يعز نظيرها.

فإذا ما أضيف إلى ذلك كله ما تتوفر عليه من عناصر التوحد والتجمع والتكتل والتلاحم بدون إحساس بالحرج والضيق: عقيدة، وعبادة، وهدفا، وتاريخا، وعادات، وطموحا، وشعورا، ومصيرا، ورؤية... كان من الغرابة بمكان أن تجد هذه الأمة قطيعا مشتتا، ترعاه الذئاب الجائعة، وتقوده الأهواء الجامحة. في وقت نرى فيه بعض الدول لا تتوفر إلا على بعض ما لدى الأمة من عناصر التوحد، ومع ذلك توحدت في جو احتفالي رائع متحضر، دافئ بالتطلعات الشعبية، بعيد عن أضواء الزعامة الجوفاء المهمشة للشعوب.

لماذا يقع كل هذا لأمة لها كل مقومات الوجود المادي والمعنوي؟ ألأنها مسلمة؟ كلا. فالواقع والتاريخ يشهدان شهادة صدق على كذب ما يمكن أن يلصق بالإسلام من شبهات يدحضها العقل السليم. ألأن العقم الحضاري متأصل فيها ورثته صاغرا عن كابر؟ كلا. فالتاريخ يشهد لها بالإمامة لقرون خلت.

فأين الخلل إذن؟ الخلل يوجد في المسلمين النائمين، الذين لم يغمر قلوبهم نور الصحوة فيصحوا من سكرات المال وحب الدنيا، وفتنة النساء، وشهوات الحكم، ولذائذ الكرسي والمنصب، وعبادة الرئاسة ولو كانت رمزية بين أحضان السادة الكبار. وهم - مع الأسف - كثيرون، ولكثرتهم يصعب عدهم بالتفصيل، ولكن يمكن تصنيفهم ورسم الملامح الكبرى لبعضهم فيما يلي :

1) الذين مازالوا لم يفهموا بعد - فهما صحيحا - أن الإسلام دين الشورى والحرية والعدل والمساواة، وأنه بهذه المبادئ وغيرها اجتذب القلوب المتعطشة للحق والحرية في أسمى معانيهما الإنسانية الرائعة. وأن عهد الحاكم بأمره وهواه قد أدبر مع إدبار الجاهلية الأولى، مرجوماً بنصين دستوريين دامغين لكل أنواع التجبر والقهر: الآية الكريمة **﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾** - الممتحنة 12 -، والحديث النبوي الشريف: **«لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»** - الجامع لأحكام القرآن 260/5 - حيث قيدا الطاعة، وجعلا الحرية السياسية الرافضة للمنكر جزءا من الدين. وليس ذلك منحة من أحد، وإنما هي هدية من الله تبارك وتعالى للإنسان المرهق بالطغيان المذل الكرامة. فبين سبحانه وتعالى للأمة المعروف الواجب اتباعه، والمنكر الواجب نبذه وإنكاره، وجعل للأمة حق المشاركة في إصلاح مجتمعاتها، ودرء المفاسد والأخطار عنها بإبداء الرأي والدفاع عنه، عن طريق قنوات الشورى ومؤسساتها المنظمة بحسب العصر، وعن طريق الوسائل المتاحة لكل ذي رأي مخلص رشيد، ينشد تحقيق المصالح العليا للأمة.

ويتأكد حق الأمة في الشورى وإبداء الرأي بنزاهة، وبدون خلفيات من رغب أو رهب، عندما نجد أن الله عزوجل يوجب على رسوله ﷺ - وهو المعصوم من الخطأ - أن يستشير أمته فيما لا وحي فيه **﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾** - آل عمران - لتعرف الأمة أن حق المسؤولين في تلقي النصح والتوجيه من الأمة، هو كحق الأمة في مراقبة تصرفاتهم وتوجيه النصح لهم في غير شطط ولا إسراف، وليس لأحد منعها من ممارسة هذا الحق، لأن حراسة مبادئ الدين مسؤولية كل فرد من أفرادها، ولا أحد يمكن أن يكون فوق النصح والتوجيه، وأخذ الرأي من ذويه، أو أن يضع نفسه فوق مرتبة الرسول المطلوب منه أخذ الرأي من عقلاء الأمة، فليس بعد مرتبة النبوة إلا درجة الألوهية، ولا واسطة بينهما،. وليس بمقدور الإنسان أن يتأله، وهو عبد ضعيف ولا يملك من أمر نفسه شيئا، ولا بمقدوره أن يختزن كل المواهب، ويستوعب الحلول لكل المشاكل، ويحيط بكل شيء علما، فالعقل الإنساني يهرم كما تهرم الأجسام. **فمتى يفهم النائمون أن تهميش رأي عقلاء الأمة هو سبب البلاء والشقاء والتخلف والمحن التي تتخبط فيها الأمة، وأن تكديس مشاعر الخوف والقلق المتبادلة بين القمة والقاعدة، وترسيخ جذور التفرقة والعداء هو نتيجة طبيعية للقرارات الفردية التي لا معقب لها.**

2) الذين لا يفكرون في جمع شتات الأمة المبعثر على أساس الإسلام، والمصلحة العليا للأمة، ذات الآفاق البعيدة، القاضية بتفكير جديد في إعادة ترتيب الأوراق على أساس الحد من التقسيم الموروث من عهد الاستعمار، وردم فجواته تدريجيا في عدة مجالات، وعلى صعيد النخب والقواعد، لينتهي على المدى البعيد إلى وحدة شاملة في الهدف، والتشريع المغترف من الإسلام، والتنمية المتكاملة، والمواقف الموحدة، داخل مؤسسة إسلامية جامعة، تمتلك كل أدوات فرض قراراتها، أو احترامها على الأقل إلى حين، سواء داخل المجتمعات الإسلامية أو خارجها. وهذا يتطلب كثيرا من نكران الذات على مستوى القيادات الجاثمة على الصدور بحد السيف، وغرور «الأنا» الأعلى، الذي لا يسمح أبدا بالتفكير في مثل هذا التوجه المزعج للمصلحة الذاتية. وفي انتظار استيقاظ مثل هؤلاء يفعل الله ما يريد، ويهدي من يشاء إلى حمل راية الوحدة الموحدة للقلوب والشعوب، في ظل رحمة علام الغيوب.

3) الذين مازالوا يتمسحون بجثمان الشيوعية المخنوق بيد سدنته، ويتبركون بكفنه الممزق أشلاء متناثرة، يظهر أنهم لم يصدقوا بعد أن الشيوعية ماتت، وأن رموزها راجعوا الحساب مراجعة جذرية، وفرغوا نهائيا من عقيدة لم تعمر أكثر من سبعين سنة، وبالحديد والنار، وهم في طريقهم إلى التخلص بالتمام والكمال من آثارها المتبقية، ممهدين لذلك بتبديل المواقع والمواقف وفق خطة جديدة مدروسة بدقة في «يالطا» و «هلسنكي» وغيرهما، مدفوعين في كل ذلك بوقع الصدمة التي بترت أيديهم في أفغانستان المجاهدة، وحجمت قدرهم، فاختاروا القفز إلى الأمام، للعمل مع خصم الأمس

الألد، على تطويق الصحوة من جميع الأطراف، والالتفاف عليها لخنقها، مضحين بكل المبادئ التي كانوا يتشدقون بها، من مساعدة الشعوب على التحرر من نير «الإمبريالية» والاستعمار الرأسمالي العفن.

هؤلاء الذين سرقتهم أضواء التقدمية المزيفة من أحضان الإسلام، مازالوا لم يستيقظوا ويسخروا كل طاقاتهم لبناء الحصن الإسلامي، والنضال من داخله، بعد أن أثبتت التجارب أن النضال من خارج الحصون الإسلامية لا يجلب للأمة تقدما ولا قوة، ولا يمنحها وقاراً ولا احتراماً.

4) الذين فصلوا الإسلام عن العروبة، لاعتبارات واهية مدسوسة، غزا الاستعمار العالمي بها عقول القوميين المنظرين لأطاريح الغرب الملحد، بأسلوب عربي وروح انهزامية خاوية، حيث أصبح الجسم العربي بفعل ضربات الهدم فكراً وممارسة، عبارة عن هيكل بدون روح، وأنّى للهيكل أن يقاوم الزعازع والعواصف العاتية المتوالية عليه منذ أعلن انسلاخه عن روحه، وتبنى جل مشاكله بأسلوب العصبيات والعنتريات الذي أورث العداوة، وأوغر الصدور، وأحيا قانون الثارات القبلية المدمرة.

وعلى ما في الجسم العربي من تفرق وتناحر. فالقوميون مازالوا ـ في نومهم ـ يحلمون بعودة الروح إليه. فأي روح ينتظرون؟ لا ندري. المعروف تاريخيا، وعند كل الناس ـ قديمهم وحديثهم ـ أن الله تعالى وحده هو الذي رحم العرب، واختارهم فضلا منه وإحسانا، ليخاطبوا العالم باسمه، واسم رسالته ودعوته، يوم أن قال لهم: **﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾** ـ سورة الأنبياء 10 ـ فتحرك منذ ذلك الوقت الجسم العربي بهذه الروح، وكان تحركه مباركاً، لكنه أضحى كسيحا عندما أفرغ من هذه الروح الطيبة الزكية التي بيضت وجهه الحضاري بين الناس. فبأي وجه متميز يمكن أن يطل به على الناس اليوم؟ بالوجه القومي الغامض المفهوم والمضمون، الغائم أفقا ومستقبلا؟ بالوجه الليبرالي؟ فلليبرالية أربابها وسدنتها؟ بالوجه الماركسي؟ فللماركسية أربابها وكهنتها ومنظروها، وإن كانوا قد كفروا بها اليوم ونبذوها وراءهم ظهريا؟؟ أفلا يعقل النائمون ويتداركون الجسم العربي العليل بحقنة الإسلام لينهض بإذن الله معافًى سليما من كل الكوارث والأزمات المزمنة؟؟

5) الذين يحاولون بشتى الطرق والوسائل الإعلامية أن يوهموا الشعوب بأن الإسلام مطبق، مع أن الواقع يكذبهم، وسجن الدعاة ومطاردتهم يفحمهم، ويفضح دعواهم، فلو كان الأمر كذلك ما كانت الأمة في حاجة إلى صحوة، لأن الصاحي لا يوقظ، ولكانت المطالبة بتطبيق شرع الله ضرباً من اللغو والعبث، ولكان الدعاة سفهاء لا يبالى بدعوتهم، بله محاصرتهم ومنعهم من كل نشاط، وإنشاء شرطة سرية وعلنية لملاحقتهم وإحصاء أنفاسهم. اللهم إلا إذا كانوا يقصدون بالإسلام المطبق إسلام الهوى الذي يمنح الفتاوى لكل متغطرس، لا إسلام رب العالمين الذي يحرم الفحشاء والمنكر والبغي، ويأمر بالعدل والإحسان ومجاهدة كل منحرف متكبر، **فهؤلاء يحلمون ـ في نومهم ـ بالصوت المرفوع، الذي يسمعه الناس، ويعرفون أنه مجرد حلم عابر يزيح به صاحبه عن نفسه هم الكوابيس الخانقة التي تلتف حول عنقه، عندما يرى أن الإسلام قادم لا محالة، ولكنه لا يستطيع أن يقدم رجلا للعمل به وله، ولا أن يؤخر أخرى للكفر به، ومنابذته بشكل صريح، وبه يرتزق، ومنه يأكل ويستمد الشرعية،** فهو واقع بين النارين، ولا سبيل للتنفيس عن الرعب والفزع إلا بالحلم المتمسك بآخر عرى الإسلام نقضاً **﴿وآخِرُهُنَّ نَقْضاً الصلاةُ﴾** فما دامت الصلاة موجودة فالإسلام بخير، ولو كانت هذه الصلاة صلاة المقامرين والمخمرين، والبغاة، والزناة، وصلاة المواسم والمناسبات، أو صلاة من قال الله تعالى فيهم: **﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاَةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلاَ يَذْكُرُونَ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾** ـ النساء ـ غافلين عن أن الصلاة إذا انتهت من الأرض لم يبق مبرر للوجود الإنساني كله، ولم يبق له إلا انتظار الحاقة الماحقة، والقارعة المزلزلة.

6) الذين يحلمون بالتوبة في أرذل العمر السياسي، بعد أن لم يبق لهم مال، ولا سكن، ولا رصيد من الحب في القلوب، مع أن الله تعالى لا يقبل التوبة عند الغرغرة، ولقد جرب فرعون ذلك عندما أدركه الغرق، حيث قال: **﴿آمَنْتُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الذِي آمَنَتْ به بنُو إِسْرَائِيلَ وأنَا من الْمُسْلِمِينَ﴾** فقال الله تعالى له رادّاً عليه هذه التوبة المغشوشة: **﴿الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾** ـ يونس 90ـ91 ـ

7) الذين يفضلون حماية السيد الأجنبي على حماية الشعوب، ظانين أنه يحميهم لسواد أعينهم، هم يحلمون كذلك، فكم من عظماء كبار أخرجهم المستعمر من بلادهم فردتهم الشعوب. وكم من أقزام طردتهم الشعوب فبقوا متسولين في العواصم لا يجدون ملجأ ولا مأمناً.

8) الذين لا يفرقون بين الدعوة في دولة الإسلام فيها هو القانون المطاع، ودولة يمنع فيها الإسلام من المرور قرب

قصور الرئاسة، ودواوين الحكومة، ومكاتب التخطيط وإصدار القرارات، ففي الوضع الأول الدعوة فيه عبارة عن أمر بمعروف يراد تثبيته وترسيخه، ونهي عن منكر متطفل يراد طرده. أما في الوضع الثاني فالأمر أخطر من ذلك بكثير، حيث يحتاج الدعاة فيه إلى إعادة تجديد الأرضية الإيمانية للأمة، وتصحيح توجهاتها من جديد، بعد أن هزها الإلحاد هزا عنيفاً. ومال عليها الكفر والنفاق ميلة واحدة. ومن لا يفرق بين الأمرين كمن لا يفرق بين إصلاح ثقوب وشقوق في جدار مقام، وبين إقامة جدار تهدم. فالذين يخلطون بين هذا وذاك ينزلون الفتاوى في غير مواضعها، وتغيب عنهم الأولويات وتراتيبها في سلاليم الدعوة، وبذل الجهد المثمر الهادف الواقي من التناقض والتورط.

وعلى أي حال فالنائمون كثيرون، ولئن وقعت الإشارة إلى هؤلاء فقط، فلأنهم أبعد أثراً في عرقلة الأمة عن النهوض، وتقييد تحركاتها الصحوية.

هذا والأمة حبلى بالأحداث الجسام، ورؤوسها النائمة على عزف القمع، وفراش المصلحة الذاتية، وأوراق الحسابات المودعة في صناديق الأعداء.. لا تدري ماذا ستلد، لأن الزمام انفلت من يدها. لكن المؤكد أن الأوصياء الكبار الذين وضعوا الأمة على حافة الإفلاس بتزويجها بالأجنبي لا ينتظرون منها إلا مولودا مطيعا لأبويه اللذين يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، أو يوحشانه في غابات اللذائذ البهيمية. هذا حسابهم في تقديرهم. أما حساب الله تعالى ـ راعي هذه الأمة ـ فغير ذلك قطعاً، وهو الفعال لما يريد، مهما قدر المقدرون، وخطط المخططون **﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾** ـ الأنبياء.

وأعداء الأمة نجحوا في اللعب بالرؤوس الغافلة، حيث استطاعوا القضاء على كل تقارب محلي، أو إقليمي، وكل إمكانيات التجميع الإسلامي ضدهم، فطيشوا سهام الأمة، ووجهوا بنادقها وحرابها وأقلامها وإعلامها إلى صدور بعضهم بعضا، في الوقت الذي رتبوا هم فيما بينهم قواعد التعامل الجديد، في جو دافئ بالتفاهم، بعيد عن التطاحن والتهارش على مواقع النفوذ وتوزيع المغانم، حيث خففوا من نفقات أعباء التسلح، وحدوا من الأحلاف العسكرية التي لم يبق لها داع مادام الصغار لا ينتظر منهم تقرير مصيرهم في غيبة الحراس الكبار للأمن العالمي، الذي يأخذون بنواصيه على حسب التوزيع الاستراتيجي الجديد الضامن لاحتكار النفوذ، والتحكم في مجريات الأحداث بتنسيق وتناغم متكاملين، يكشفان عمق الحبك في التخطيط الخبيث، كما يكشفان في نفس الوقت ثقل النوم المرض الذي يجعل رؤوسنا لا تتحرك إلا في ظل الأزمات الجائحة، وبعشوائية وارتجال يصبان في مصلحة العمالقة الكبار، ويساعدانهم على إحكام القبضة وتشديد الخناق.

إلا أن الأمل في الله تعالى عظيم، فهو وحده سبحانه المتكفل بإجراء قدره على يد الصحوة المباركة، لتشييد بناء الأمة، وإعلاء أعمدة صرحها، رغم النكبات التي وضعها فيها المفلسون سياسيا وفكريا، وبذلك تخرج للوجود ـ إن شاء الله تعالى ـ قوة عظمى جديدة تسبح بحمد الله تعالى، وتركع وتسجد له وحده، وتقول بثقة واطمئنان لا مزيد عليهما: **﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾** وآنذاك يعرف الناس كلهم أن أمة الإسلام لم تمت، ولن تموت بإذن الله تعالى أبداً، وأن المستقبل ـ يقينا ـ للإسلام، لأنه دين الحق، وسيظهره الله على الدين كله ولو كره الكافرون.

ففجر يوم الصحوة آت لا محالة، ويوم تطلع شمسه، تختفي الغثائية السياسية وتتمزق الغرابيل القاتمة، وتتبدل الأرض غير الأرض، والسماوات غير السماوات، **﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُومِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾**، وتسعد الإنسانية بعدل الله الرحيم، واختفاء أكابير المجرمين، الذين أرادوا علواً في الأرض وفساداً، فحاق بهم المكر السيء، وذهبوا غابرين **﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ﴾** ـ الدخان 28 ـ.

الهدى

الاجتهاد عند فقهاء الصحابة

الأستاذ محمد الروكي

تمهيد :

إن الناظر في تاريخ الحركة الفقهية عند المسلمين، يلاحظ أنها في القرون الثلاثة الأولى بعد وفاة رسول الله ـ ﷺ ـ كانت أنشط وأقوى وأوسع مما كانت عليه في مراحلها التاريخية الأخرى. يدل على ذلك أمران :

1 ـ ما دوِّن في هذه الفترة من فقه غزير كان هو المادة الأساسية المعتمدة عند فقهاء القرون اللاحقة إلى الآن.

2 ـ سلامة سير الحياة الاجتماعية والاقتصادية في هذه الفترة، وذلك بسبب استيعاب الفقه الإسلامي ـ فيها ـ كل المشاكل والقضايا المستجدة. فلم يشتك المجتمع حينذاك من فقر الفقه أو ضعف الفقهاء.

وهذه الفترة نفسها تتفاوت ـ من حقبة إلى أخرى ـ في قوة الفهم وعمق الاستنباط وسعة الاجتهاد. والذي بلغ القمة في ذلك، هم فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم. ولا يعارض هذا ما درج عليه مؤرخو الفقه الإسلامي من اعتبار عصر الصحابة عصر نشوء الفقه وطفولته، وأن القرن الثاني هو عصر النضج والكمال والازدهار، لأن تفريقهم هذا، إنما راعوا فيه الجانب الفني للفقه، لا مادته ومحتواه، أي: إن الفقه لم يكتمل التصنيف فيه، وتزدهر فيه الحركة التدوينية المنهجة، إلا في القرن الثاني، أما الفقه من حيث هو عمل علمي، وحركة استنباطية واجتهادية، فقد كان في غاية النضج والكمال على عهد الصحابة رضوان الله عليهم. فهم أفقه الأمة وأعلمها بشريعة الله، وأحرصها على إقامة الدين إفهاما والتزاما. وهم أعمقها وأوسعها اجتهادا، وأبعدها نظرا في قضايا الحياة ومشاكلها، سواء منها الفردية أو الجماعية.

والاجتهاد القائم على أساس المنهاج العلمي الشرعي، هو المسلك الوحيد لضبط مستجدات الحياة، وإخضاعها لشرع الله. والحفاظ على إسلامية الحياة، وضمان استمرار هذه الإسلامية لها. وذلك لأن النصوص الشرعية محدودة من حيث كمِّها، ومن جهة ما نصَّت عليه من مسمَّيات الأسباب والبواعث التي قام عليها التشريع، لكنها رغم محدوديتها، فهي بطبيعتها وأسلوبها المتميز تضع قواعد وكليات وأسسا عامة تصلح أن يصاغ منها منهاج علمي شمولي، نستطيع بواسطته تمرير الحكم الشرعي على كل ما يجد من قضايا الحياة مما لم تشمله ألفاظ النصوص وحروفها. وهذا المنهاج العلمي الشمولي هو المتمثل في الاجتهاد بكافة صوره ومسالكه، وقد كان فقهاء الصحابة أقدر الناس على ذلك وأجرأهم عليه وأكفأهم فيه. فهم قدوة المجتهدين وأئمتهم، وهم أول من باشر عملية الاجتهاد بعد رسول الله ـ ﷺ ـ لذلك كان لزاما على الفقهاء المجتهدين أن يقفوا على هذا النموذج العالي من الاجتهاد، ويترسموا معالمه وخطواته.

أدوات الاجتهاد عند فقهاء الصحابة :

وأعني بأدوات الاجتهاد تلك الشروط والمواصفات العلمية والخلقية التي تجعل الفقيه أهلا للاجتهاد. وقد حدد الفقهاء

ذلك في أمور اتفقوا على بعضها واختلفوا في بعضها الآخر، وأهم ما اتفقوا عليه منها: العلم بالقرآن، والسنة، والعربية، وأصول الفقه، ومقاصد الشريعة، مع قوة في الفهم ورسوخ في الإيمان والتقوى.

والصحابة في هذه الأمور كانوا هم المثل المحتذى، والنموذج الفريد، فهم أفهم الأمة لنصوص القرآن والسنة، وأدرك لما خفي من دلالاتها. وأما العربية فهم أربابها. وكل ما جرى على ألسنتهم من كلام فهو الحجة في فصيح اللغة وصحيحها، لذلك لم يكونوا في حاجة إلى قواعد نحو أو صرف أو بلاغة. لأنهم كانوا يملكون اللغة بالسليقة والملكة الفطرية. بل إن النحو والصرف والبلاغة وسائر علوم اللغة إنما تستمد حجيتها من كلامهم وأساليبهم. ومن ثم لم يستغلق عليهم فهم نصوص القرآن والسنة.

وأما أصول الفقه وطرق الاستنباط، فقد كانوا يملكون مادتها بالسليقة أيضا، لأن هذا العلم إنما نشأ بدافع الحاجة التي أملتها ظروف المجتمع الإسلامي الجديد الذي عرف تغيرا متميزا في مجرى الحياة الاجتماعية. وكان من أبرز مظاهر هذا التغير ظهور بعض اللغات غير العربية في الأوساط الاجتماعية، وصحبت ذلك سنة التأثر والتأثير بين اللسان العربي وبين هذه اللغات. فأدى ذلك إلى فُشُوِّ اللحن وفساد كثير من الألسنة العربية، ثم إلى اختلال ملكة فهم النصوص العربية الأصيلة، وهو ما خوف الفقهاء من أن يفضي ذلك إلى استغلاق النصوص الشرعية على الناس، وأن يحال بينهم وبين فهمها والاستنباط فيها والاجتهاد في ضوئها.

وأما مقاصد الشريعة فقد كان الصحابة أدرك الناس لها، وأوعاهم بها، وأوقفهم على حدودها. وسيأتي مزيد من التفصيل في ذلك.

وأما قوة الفهم، والرسوخ في الإيمان والتقوى، فلا أظن أن أحدا ينازع في كون الصحابة هم أسبق وأجدر بذلك.

وأشير هنا إلى أن الذي ميز الصحابة عن غيرهم في هذه الأدوات والمؤهلات، وجعلهم أبعد شأوا فيها، هو ثلاثة أمور، بغض الطرف عما أشرت إليه سابقا من توفرهم على السليقة والملكة اللغوية :

1 ـ معايشتهم لصدور النصوص الشرعية: ففي عصرهم وواقعهم نزل القرآن الكريم، وصدرت السنة النبوية. وتعتبر قضايا مجتمعهم وأحداثه ووقائعه أسبابا لنزول كثير من الآيات القرآنية. وأسبابا لورود كثير من النصوص الحديثية. وكثيرا ما كان ينزل القرآن جوابا عن أسئلتهم، أو حلا لمشاكلهم، أو وفاقا وتقريرا لبعض اجتهاداتهم، أو تصويبا لما كان منها مخطئا، ومثل ذلك في السنة النبوية.

ومن ثم فالصحابة هم أدرى الناس بأسباب نزول القرآن، وأدراهم بناسخه ومنسوخه، وأعلمهم بمكيه ومدنيه، وأحفظهم لقراآته، وأعلمهم بوجوه تفسيره وتأويله، لأنه فيهم نزل وبلسانهم نزل.

وعلمهم بالسنة كعلمهم بالقرآن، لأنهم تلقوها مباشرة عن الرسول ـ ﷺ ـ وحضروا مجالسها، وهم رواتها وواسطتنا في نقلها إلينا. وهم المرجع الثاني لتفسير القرآن الكريم بعد السنة النبوية. والمرجع الأول لتفسير السنة.

2 ـ معايشتهم لاجتهادات الرسول ـ ﷺ ـ: لأن الرسول عليه السلام لم يكن مبلغا فقط، بل كان ـ أيضا ـ مجتهدا برأيه في أمور حياة أمته. ويؤكد ذلك ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما أنه ـ ﷺ ـ قال: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر». على أن هذا الاجتهاد النبوي الشريف الذي مارسه ـ ﷺ ـ لإعطائنا القدوةفي ذلك، كان معززا ومحفوفا بالوحي، تقريرا أو تصويرا.

ومن أمثلة اجتهاده ـ ﷺ ـ: ما رواه البخاري عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ـ ﷺ ـ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال ـ ﷺ ـ: نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟ أقضوا الله، فالله أحق بالوفاء. ومن ذلك أيضا ما رواه أبو داود من أنه ـ ﷺ ـ أفتى عمر بن الخطاب ـ وكان قد قبَّل امرأته وهو صائم ـ بجواز ذلك وقال له: «أرأيت لو تمضمضت؟»يريد ـ ﷺ ـ أن قبلة الصائم كمضمضته في الوضوء. إلى غير ذلك من الأمثلة الأخرى وهي كثيرة.

فالصحابة عايشوا هذه الاجتهادات، بل في شؤونهم وواقعهم كانت هذه الاجتهادات والفتاوى النبوية. لذلك كانوا

أعلم الناس بأصول الاجتهاد ومسالكه وأساليبه، لتلقيهم ذلك تلقيا مباشرا من الرسول ﷺ سواء على المستوى النظري، أو التطبيقي المرئي.

3 ـ ممارستهم للاجتهاد في حياته ﷺ: فقد نقل عن جملة من الصحابة أنهم اجتهدوا في بعض القضايا، في عصر النبي ﷺ، وكان ﷺ يتدخل فيها بالتقرير أو التصويب حينما تعرض عليه. قال ابن القيم: «وقد اجتهد الصحابة في زمن النبي ﷺ في كثير من الأحكام، ولم يعنفهم، كما أمرهم يوم الأحزاب أن يصلوا العصر في بني قريظة، فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق، وقال: لم يرد منا التأخير، وإنما أراد سرعة النهوض، فنظروا إلى المعنى، واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة، فصلوها ليلا، نظروا إلى اللفظ، وهؤلاء هم سلف أهل الظاهر، وهؤلاء سلف أصحاب المعاني والقياس»(1)

ومن أمثلة اجتهادهم أيضا في حياته ﷺ: ما نقل عن علي رضي الله عنه،(2) أنه لما كان باليمن أتاه ثلاثة نفر يختصمون في غلام، فقال كل منهم: هو ابني، فأقرع علي بينهم، فجعل الولد لمن أصابته القرعة، وجعل عليه للرجلين ثلثي الدية، فبلغ النبي ﷺ ذلك، فضحك حتى بدت نواجده من قضاء علي رضي الله عنه، ولم ينكر عليه.

ومن أمثلة ذلك أيضا: اجتهاد سعد بن معاذ رضي الله عنه في الحكم على يهود بني قريظة بقتل رجالهم، وتقسيم أموالهم. وسبي نسائهم وذراريهم، بعد نقضهم عهد رسول الله ﷺ. وقد صوب ﷺ اجتهاده وقال له: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات.(3)

إلى غير ذلك من الأمثلة الأخرى التي تؤكد وقوع اجتهاد الصحابة في حياة النبي ﷺ، والتي تعتبر تدريبا لهم على عملية الاجتهاد، وتمرنا عليها، في ظل توجيهه ﷺ وإشرافه.

وهكذا ـ إذاً ـ كانت هذه المزايا الثلاث نوعا آخر من مؤهلات الاجتهاد وأدواته التي تفرد بها الصحابة دون غيرهم.

أسس الاجتهاد عند فقهاء الصحابة :

لقد استطاع فقه الصحابة ـ بسعته وشموله ـ أن يستوعب كل قضايا عصرهم، ونوازل واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحربي...، وكان منهجهم في ذلك: البدء بالنظر في نصوص القرآن والسنة، فإن لم يجدوا طلبتهم فيهما عمدوا إلى الاجتهاد وإعمال الرأي في ضوء المنهاج الذي رسمت النصوص الشرعية معالمه العامة.

وقد سلك الصحابة في الاجتهاد كل المسالك التي تنضبط بهذا المنهاج الشرعي، فاجتهدوا بالقياس والاستصلاح والاستصحاب ومراعاة مقاصد الشريعة، وغير ذلك من صور الرأي وأساليب الاستدلال العقلي المنضبط بقواعد الشرع وأصوله. بالإضافة إلى ما نقل عنهم من اجتهاد في بعض النصوص الشرعية ظنية الدلالة، من حيث تفسيرها والاستنباط منها، وفيما يأتي شيء من البيان والتفصيل لذلك :

1 ـ اجتهادهم بتفسير النصوص والاستنباط منها: وذلك أنهم ووجهوا ببعض النصوص في القرآن والسنة، تدل على أحكامها الشرعية بأكثر من وجه واحد، سواء من ذلك ما كان على مستوى اللفظة الواحدة، أو ما كان على مستوى التركيب، والسياق، وذلك راجع إلى أسباب تتعلق بطبيعة لغة هذه النصوص وجهة وضعها. من ذلك: الإجمال، والاشتراك اللغوي، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، ودوران النص بين الحقيقة والمجاز، واختلاف القراءات، ووجوه دلالة النص على حكمه الشرعي. تبعا لتعدد وجوه دلالته على معناه اللغوي.

ومن أمثلة ذلك: تفسيرهم قوله تعالى في عدة المطلقة: ﴿**والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء**﴾ .(4) فلفظة قروء فسرها بعضهم كعمر وعلي وعبد الله بن مسعود بالحيضات، وفسرها البعض الآخر كعائشة وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر بالأطهار. واختلافهم في ذلك دليل على أن هذا التفسير قائم على الاجتهاد.

ومن ذلك أيضا: إن عمر أمر برجم امرأة وضعت لستة أشهر، فرد عليه علي قائلا: إن الله يقول: ﴿**وحمله وفصاله**

(1) إعلام الموقعين: 203/1
(2) انظر إعلام الموقعين: 203/1
(3) نظر سيرة ابن هشام: 146/3
(4) البقرة:228

ثلاثون شهرا﴾(5) وقال: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾(6)

فيوخذ منهما معاً أن أقل الحمل ستة أشهر. فكان عمر يقول: لولا علي لهلك عمر. وقد علق صاحب الفكر السامي على قضاء علي هذا وفطنته فيه بقوله: «فهو أول من تصدى لدلالة الاقتران وهو الجمع بين الدليلين واستخراج مدلول من مجموعهما، لا يدل عليه الواحد منهما بانفراده» .(7)

ومن ذلك أيضا: ما نقل عن عبد الله بن عباس من تجويزه ربا الفضل استنادا منه إلى قوله ـﷺـ: «لا ربا إلا في النسيئة»(8) بينما فهم غيره من الصحابة أن الحديث لا يدل على تجويز ربا الفضل، وإنما يدل على تغليظ حرمة النسيئة.

2 ـ اجتهادهم بالقياس: وهو من أوسع أبواب الاجتهاد عندهم. وقد جعله عمر بن الخطاب أصلا من أصول الفقه في رسالته التي كتبها إلى أبي موسى الأشعري، فقد جاء فيها قوله: «الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك، وأعرف الأمثال، ثم أعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق...» .(9)

ومن أمثلة اجتهادهم بالقياس: توريث عمر الجدة من جهة الأب، قياسا لها على الجدة من جهة الأم.(10)

ومنها ما ذهب إليه أبو بكر الصديق من أن الجد يحجب الإخوة قياسا له على الأب، وخالفه في ذلك عمر وزيد بن ثابت وغيرهما.(11)

وقد اجتهد الصحابة بالقياس حتى في مجال الحدود، من ذلك: أنهم قاسوا حد شارب الخمر على حد القاذف، فجعلوه ثمانين وانعقد على ذلك إجماعهم. ومن ذلك أيضا: إن بعضهم كحذيفة ابن اليمان وزيد بن ثابت وأبي الدرداء، قاسوا على حد السرقة غيره من الحدود في كونها لا تقام على صاحبها في حالة الغزو. ومن هنا استمد جمهور فقهاء المذاهب حجية ما ذهبوا إليه من صحة جريان القياس في الحدود.

3 ـ اجتهادهم بالمصلحة: وهو من أكبر أصول الاجتهاد وأسسه عندهم أيضا. فقد كان الصحابة يدركون أن التشريع الإلاهي قائم على أساس جلب المصالح للعباد، ودرء المفاسد عنهم. لذلك، لم يغب عنهم هذا الأساس وهم يباشرون الاجتهاد في قضايا واقعهم.

ومن أمثلة ذلك: اجتهاد أبي بكر ثم عمر ثم عثمان في جمع القرآن ومنها حكمهم بتضمين الصناع حفاظا على أموال الناس. ومنها قضاء عمر وعلي وغيرهما بقتل الجماعة بالواحد، حفاظا على دماء المسلمين، وسد الذريعة إلى سفكها.

ومنها موقف عمر من أراضي سواد العراق حين فتحها المسلمون، فقد رأى رضي الله عنه أن لا تقسم على الفاتحين كغيرها من الغنائم، بل يكتفي بخراجها، مع تركها بيد أصحابها لأنهم أدرى باستغلالها، وذلك أصلح وأنفع للمسلمين.

ومنها أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد، كان يقع طلقة واحدة في عهد رسول الله ـﷺـ وفي خلافة أبي بكر وصدر خلافة عمر، لكن لما فشا ذلك على ألسنة الناس واستفحل فيهم، أمضاه عمر في بقية خلافته طلاقا باتا، سدّاً للذريعة، ودرءاً للمفسدة.

ومنها أن الزواج بالكتابية جائز بنص القرآن، لكن عمر منعه في فترة من خلافته، حينما رأى ذلك يجلب إضرارا بالنساء المسلمات، وفي ذلك يقول في كتابه لحذيفة بن إيمان لما تزوج يهودية بالمدائن: «أعزم عليك أن لا تضع كتابي هذا حتى تخلي سبيلها. فإني أخاف أن يقتدي بك المسلمون، فيختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن، وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين».(12)

---

(5) الأحقاف: 15.
(6) البقرة: 233.
(7) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي النعالي: 242/1
(8) رواه البخاري.
(9) إعلام الموقفين: 8/6Æ
(10) أورده مالك في الموطا.
(11) تاريخ التشريع الإسلامي للخضري:79
(12) الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر للدكتور: سيد محمد موسى: 32. نقلا عن الآثار لمحمد بن الحسن الشباني: 74 ـ75

ومنها مراعاتهم لأعراف الناس عند الحكم، وذلك لأن مراعاة الأعراف، هي من قبيل تحقيق المصلحة، ما لم تكن تلك الأعراف فاسدة. فكثيرا ما كان الصحابة ـ أئمتهم وعامتهم ـ يجتهدون في النازلة، أو في فهم النص، بالاستناد إلى العرف، من ذلك ما أثر عن فقهاء المالكية من تجويزهم شركة الجبر، احتجاجا بتجويز عمر لها مراعاة منه لعرف الجار الذي كان يجزي بها على عهده رضي الله عنه.(13)

والملحوظ في اجتهادات عمر أنه أكثر الصحابة مراعاة للمصلحة على مستواها الواسع الكبير، وهذا شيء نلمسه في كثير من اجتهاداته الأخرى التي يطول بنا المقام لو تقصيناها. وقد اعتبر الدكتور حسن الترابي عهد هذا الخليفة، أشهر عهد تشريعي رعى مصالح الأمة العامة رعاية شاملة بعد عهد رسول الله ـﷺـ.(14)

4 ـ اجتهادهم بمراعاة المقاصد: سبق أن الصحابة كانوا أوعى الناس بمقاصد الشريعة وأدركهم لأغراضها، وأن أحكام الله معللة بما تجلب لعباده من مصالح، وتدرأ عنهم من مفاسد. لذلك لم يقفوا على حرفية النصوص ومعانيها القريبة، بل فهموها في ضوء هذه المقاصد العالية، بعيدا عن محدودية الملابسات الزمانية والمكانية والبشرية.

ويعتبر عمر بن الخطاب رائدا في ذلك أيضا. ومن أشهر وأخطر المسائل التي أثرت عنه في ذلك: إيقافه العطاء للمؤلفة قلوبهم انطلاقا من فقهه بمقاصد الشرع فيما يخص هذا السهم. ومنها: عدم إقامته حد السرقة في عام الرمادة مراعاة لمقاصد الشرع أيضا، لأن الشارع إنما يقصد من إقامة الحد على السارق زجر السارقين عن السرقة ودفعهم إلى أن لا يعودوا إليها. وهذا إنما يكون معقولا إذا كان باختيار السارق، وكان ذلك على مستوى بعض الأفراد المنحرفين، أما إذا كان بدافع الاضطراب كالمجاعة، وعلى مستوى الكثير، فإن تحقيق هذا المقصد الشرعي لا يكون له محل حينئذ.

ومن أمثلة ذلك أيضا: ما قضى به علي من أن الحلف بالطلاق لا يلزم به الطلاق،(15) مراعاة في ذلك لمقاصد المكلف. لأن الأعمال ـ بأقوالها وأفعالها ـ لا تاخذ صورتها الجزائية إلا بما يوجهها من بواعث ومقاصد المكلفين. والذي يحلف بالطلاق، غير قاصد إلى إيقاعه، فلا معنى أن نلزمه بما لم يقصده.

ومنها: أن الرسول ـﷺـ حين حج بالناس كان يقصر في الصلاة، فرأى بعض الصحابة أن علة ذلك هو الحج نفسه، فكانوا يقصرون إذا حجوا، سواء كانوا مقيمين بمكة أم بغيرها. بينما نقل عن الخليفة عثمان أن علة ذلك: السفر لا الحج، لذلك كان يرى أن على الحاج المقيم بمكة أن يتم الصلاة، وأن الحاج المسافر هو الذي يقصر.(16)

وهكذا قام اجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم على أسس واسعة، انبثقت لديهم من حصيلتهم العلمية التي تلقوا بعضها من الرسول ـﷺـ، واكتسبوا بعضها الآخر من علمهم بالقرآن والسنة وطول مدارستهم لهما.

خصائص الاجتهاد عند فقهاء الصحابة وآثاره :

لقد تميز الصحابة في اجتهادهم عمن جاؤوا بعدهم من الفقهاء بصفات أهلتهم لأن يكونوا قدوة وأئمة لغيرهم في باب الاجتهاد. حتى إن بعض أئمة الفقه، اعتبر اجتهادهم حجة يعتمد عليها في العمل الفقهي، وأهم هذه المميزات :

1 ـ إنهم الجيل الأول الذي تلقى مبادئ الاجتهاد وطرائقه وأسسه على يد الرسول ـﷺـ، ومرنوا عليه في حياته ـﷺـ كما سبق آنفا.

2 ـ إنهم كانوا يباشرون الاجتهاد وبصفة جماعية في خلافة أبي بكر وجزء من خلافة عمر. ولاسيما في القضايا العامة، وكانت هذه الخاصية كثيرا ما تفضي باجتهادهم إلى أن يصل إلى رتبة الإجماع، فيكون بذلك مصدرا من مصادر التشريع.

---

(13) انظر الشرح الكبير للدردير.
(14) تجديد أصول الفقه الإسلامي: 16.
(15) انظر الفكر السامي: 242/1 .
(16) انظر المرجع السابق.

3 ـ إن اجتهادهم كان منصبا على واقعهم المعيش، دون أن يشغلوا بالافتراضات والحكم على المسائل المقدرة المتوقعة. فكان اجتهادهم بذلك يمثل الفقه الواقعي الصرف.

4 ـ إن اجتهادهم الجماعي تمثلت فيه كافة عناصر الشخصية الفقهية الإسلامية، فما لم يتح للرسول ـ ﷺ ـ في عمر الدعوة ـ إن يسلكه أمام الناس ويقدمه لهم تقديما عمليا مرئيا مما يتعلق بالاجتهاد وطرق إعمال الرأي، أتيح للصحابة بمجموعهم أن يكملوه.

5 ـ إن اجتهادهم كان اجتهادا شموليا واسعا، يستوعب كل ما كان يجري في واقعهم من نوازل وأحداث غير منصوصة.

6 ـ إن اجتهادهم كان جريئا مقداما، لكن في إطار الورع والالتزام بضوابط الشرع، والوقوف على حدوده. وأعني بهذه الجرأة والإقدام: أنهم ما كانت تنزل بهم النازلة أو تجد لهم قضية، على مستوى الأفراد، أو على مستوى الجماعة، إلا بادروا إلى البحث عن حكمها الشرعي في ضوء الأسس السابقة، مهما كان حجم هذه القضية، ووزنها من حيث الخطورة والتعقيد، ومهما كانت النتيجة التي يصلون إليها بعد إفراغ ما في وسعهم من الفقه والفهم. وذلك انطلاقا من أن حياة المسلمين، لا تعتبر بحق حياة إسلامية، إلا إذا خضعت بكل قضاياها لشرع الله، ولا تكون كذلك إلا إذا عمل فيها الفقهاء على أن يوجدوا لكل قضية ما يناسبها من أحكام الله. وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون الحركة الفقهية الاجتهادية في غاية نشاطها وقوتها. ولا يهم في ذلك أن يصيب هذا الفقه الاجتهادي أو يخطئ، لأننا من جهة لا نعرف وجه الصواب أو الخطأ في ذلك بل علمه عند الله. ولأننا من جهة ثانية، إنما ندين لله ـ فيما وصلنا إليه بالاجتهاد ـ بنفس ذلك الاجتهاد، فإقدام المجتهد على عملية الاجتهاد بدافع الإخلاص لله والبحث عن حكمه، ثم إفراغه ما يملك من جهده الفكري، ومقدرته العقلية، ذلك هو عين الدين. لذلك لم يتورّع الصحابة عن الاجتهاد في مستجدات الأمور، لعلمهم بأن إقامة الدين فيها والالتزام بشرع الله فيها، هو الاجتهاد والبحث عن أحكامها. ولا عليهم أن يصيبوا أو يخطئوا بعدئذ، لأن الجزاء على الاجتهاد ذاته، لا على نتائجه.

وهكذا، فقد انتفع الفقه الإسلامي باجتهاد الصحابة انتفاعا كبيرا، واستمد منه مادة فقهية غزيرة، عملت على توسيع هذا الفقه، وتعميق مناهجه وطرائق البحث فيه، وتأسيس أصوله وقواعده. وكان هذا الانتفاع أبرز ما يكون في عهد التابعين ومن بعدهم إلى القرن الثالث الهجري. حيث تواصلت المسيرة الفقهية الاجتهادية الأصيلة المنفقة. لكن الأجيال اللاحقة، عرفت جمودا وتعطيلا لكثير من أصول الاجتهاد الكبرى، ولم يحافظ على ذلك الفقه القوي الحي المستوعب لقضايا الحياة إلا آحاد الفقهاء الذين لم يستطيعوا أن يفيدوا من المجرى العام لذلك الفقه الجامد، الذي صار سائدا.

ولقد مضت على الأمة الإسلامية قرون وهي تحيى في ظل هذا الفقه الضيق المحصور، وساعد على ذلك كثرة ما ابتليت به من محن سياسية وما صاحبها من محن اقتصادية واجتماعية وغيرها...

وقد ورثت هذه الأمة في عصرها الحاضر كثيرا من هذه المخلفات، فابتليت هي الأخرى بأزمات اقتصادية واجتماعية وفكرية، لا يستطيع أن يخلصها منها ذلك الفقه الجامد الضيق، لذلك كان لزاما عليها أن تطوي هذه القرون المنكوبة، وترتبط مباشرة بعهد طلاقة الفقه ورحابة الاجتهاد.

إن قضايا عصرنا ومشكلاته الكثيرة والمعقدة، لا نستطيع أن نعالجها بالاجتهاد في ضوء أصول مذهب فقهي واحد، بل لابد من الرجوع إلى فقه الصحابة واجتهادهم، وإحياء أصوله المعطلة.

وإن الصحوة الفقهية التي أخذت تظهر بوادرها في العقود الأخيرة، على يد رجال حريصين على مصلحة هذه الأمة، لكفيلة بربط هذا الاتصال بماضينا الأول الذي بلغ فيه الفقه الإسلامي قمته السامقة، ومواصلة السير على سبيله إلى الأمام نحو المرتقي الصاعد، لتكتمل الحلقات التي طالما فقدناها في الفقه الإسلامي الأصيل.

العالم الإسلامي: مكوناته وفعالياته في مطلع القرن الحادي والعشرين

الأستاذ فهمي هويدي

لم يعد العالم الإسلامي الآن هو «دار الإسلام» المفتوحة أبوابها لأهلها، فيها يجولون وعلى كل مكان من أرضها يعملون بغير قيود أو حواجز. وإنما صار كيانات سياسية متباعدة ومتنافرة أحيانا في أشياء بغير حصر، باستثناء العقيدة والذاكرة التاريخية البعيدة. صار جسما كبيرا مقطع الأوصال ومتعدد الرؤوس»!

وبالتالي فالعالم الإسلامي الآن هو حقيقة جغرافية، وعقيدية، ولا شأن لها بأكثر من هذه الحدود، ولن أظن أن أكثر المتفائلين يتصورون إمكانية عودة صيغة دار الإسلام، في الأجل المنظور على الأقل. رغم أني أتمنى أن يظل الحلم أو المثل قائما، بقدر ما أتمنى أن يكون الجميع على علم بأنه ليس هناك حلم مستعص على التحقيق طالما سلك الإنسان في سبيل تحقيقه السنن التي أودعها الله في الكون، وهي الأسباب والأصول واجبة الاتباع لبلوغ أي هدف.

فنحن لا نستطيع أن نتحدث عن وحدة إسلامية ـ مثلا ـ بينما نفتقد وحدة شارعين في مدينة كبيروت، أو نواجه أزمة وحدة وطنية في بلد كمصر، أو إذا كنا عاجزين على أن نقيم وحدة على أساس الإسلام في بلد كالعراق ويقصف فيه الاكراد المسلمون بالأسلحة الكيماوية والغازات السامة.

فالجسم الكبير لن يقوم إذا لم تكن خلاياه صحيحة بغير فساد. أعني أننا إذا فشلنا في أن نقيم أوطانا على أسس صحية وسليمة، تسودها قيم الحرية والشورى والعدل وغير ذلك من مقاصد الشريعة، فينبغي أن نكف عن أي حديث عن أمة إسلامية واحدة أو وحدة إسلامية من أي نوع.

بنفس المقدار فإننا إذا عجزنا عن أن نقيم كيانات إسلامية إقليمية ناجحة، فليس لنا أن نتحدث عن كيان عالمي، ينافس الكيانات الكبيرة التي تطل على البشرية في زماننا.

لهذا السبب، فقد كانت صائبة تماما مقولة الأستاذ حسن البنا رحمه الله، عندما انطلق من الوطنية إلى الإقليمية (الوحدة العربية مثلا)، واعتبر الخطوتين من مدارج الوصول إلى إقامة الأمة الإسلامية في نهاية المطاف. وكأن التدرج هو منطقه، كما أنه سنة الله في النمو، ولم يشغله الحلم عن رؤية الواقع.

ومن اللافت للنظر هنا أن «دار الإسلام» التي كانت في أزمنة المسلمين الغابرة، يطرح شبيه لها الآن فيما يسمى «بالبيت الأوربي»، الذي دعا إلى إقامته الرئيس جورباتشوف في «البريستوريكا». بل إن هذا البيت الأوروبي الكبير بدأت إقامته بالفعل في أوروبا الغربية، وينتظر أن يخطو خطوته الحاسمة في عام 1992.

فالحلم مشروع، شريطة أن يتوفر لتحقيقه من يؤمن به، ويعمل بروية وجدية من أجل تحقيقه، بخطى رصينة ونفس طويل، وأيضا شريطة أن يتوفر له من أهل النظر من يستطيع أن يصوغ الحلم بالصورة التي تناسب العصر وموازين القوة في الزمان.

ما أريد أن أنتهي إليه في هذه النقطة هو أن مصطلح العالم الإسلامي الذي نتعامل معه في هذا المقام، ليس فيه من الماضي شيء، اللهم إلا تلك العواطف الجياشة التي تربط بين المسلمين، انطلاقا من تلك العقيدة الراسخة في أعماق الملايين. وهي التي تهيء مناخا إيجابيا ومواتيا للغاية لإقامة نسيج من الترابط الثقافي والتعامل الاقتصادي والتضامن السياسي الناضج.

آفاق التحولات الراهنة

وإذا كانت تلك خيارات ظلت أمامنا طوال العقود الماضية، إلا أنني أحسب أن الموقف اختلف في الزمن الراهن، وبعد التحولات التي شهدها العالم مؤخرا إذ يبدو أننا صرنا الآن مدعوين للالتفات إلى عالم الإسلام لأنه بات أحد الخيارات القليلة المتاحة أمامنا للتقدم والنمو.

فمن شأن الطور الراهن الذي يمر به العالم أن يؤدي إلى نتيجتين لاحت بوادرهما الآن:

ـ الأولى تتمثل في تحول مسار الحوار من الشمال إلى الجنوب ـ الذي كان جاريا في السابق ـ ليصبح بين الغرب والشرق. وكما يلاحظ الجميع فإن الحوار هنا مترجم إلى مصالح وخطط للتنمية والتعاون الاقتصادي، الذي يريد به الغرب استعادة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، مما سيرتب نتيجة أخرى تتمثل في احتمال استعادة أوروبا لدورها التقليدي في العالم، وهو الدور الذي بدا أنه تم تجاوزه، بتنامي القوة الأمريكية. ثم بتقدم آسيا لتصبح قوة فاعلة في العالم، حتى ذهب كثيرون من الباحثين إلى أن القرن التاسع عشر كان قرن أوروبا، أما القرن العشرون فهو قرن الولايات المتحدة الأمريكية أما القرن الواحد والعشرون فهو قرن آسيا. لكن هذه المقولة راجت قبل التحولات الأخيرة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دعا البعض إلى إعادة النظر في الفرضيات السابقة، وقبول فكرة استعادة أوروبا لدورها القديم.

ـ النتيجة الثانية تتمثل في خفض مساعدات الدول الغربية والمنظمات الدولية لدول العالم الثالث ـ الإسلامية تحتل مساحة معتبرة منها ـ وهو الخفض الذي سينتج عن اهتمام الجميع ـ الغرب والمنظمات الدولية ـ بتوجيه الموارد الممكنة للاستثمار والتنمية في أوروبا الشرقية. الأمر الذي لابد له أن يؤثر سلبا على التنمية في العالم الثالث، ويحتم على دوله بالتالي أن تدبر أمرها، وتبحث لمشكلتها عن حل.

وكما هو معلوم، فقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل في دراسة خفض المساعدات التي تقدمها إلى دول العالم الثالث. وتلك إشارات لابد لنا أن نتوقع لاحقاتها من الإشارات المماثلة.

والحديث الآن منصب ليس فقط على خفض المساعدات المالية التي تقدم إلى دول العالم الثالث، ولكنه لا يستبعد أيضا ـ بل يرجح ـ تهميش مختلف قضايا العالم الثالث، وتنزيل دورها في قائمة أولويات واهتمامات العالم الغربي.

إزاء ذلك، وإذا صح التصور أو التحليل، فإن الحاجة تصبح ضرورية لأن تدرس بشكل جاد إمكانية الخروج من ذلك المأزق المنتظر. هناك من يقول بأن العالم الإسلامي مستفيد من انهيار الشيوعية. وهي مقولة أتشكك فيها إلى حد كبير، ذاهبا إلى أن المسيحية هي المستفيدة وليس الإسلام. لسبب أساسي هو أن للمسيحية مؤسسة أو مؤسسات تعمل لها، فضلا عن أن تراجعات الشيوعية حدثت في مجتمعات هي مسيحية في الأساس. ولسنا نجد فيما نرى مؤسسات مسلمة ثقافية أو تبشيرية مؤهلة لكي تملأ الفراغ الناشيء عن سقوط الدعوة إلى الإلحاد أو تراجعها.

وربما غاية ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن انهيار الأنظمة الشيوعية من شأنه أن يخفف الضغط عن ملايين المسلمين الذين يعيشون في ظل تلك الدول، وهو ما حدث بشكل نسبي في الاتحاد السوفياتي، وفي بلغاريا، ونتصور أنه سيؤثر إيجابيا على مسلمي الصين، رغم أن النظام القائم هناك لا يزال على ولائه للماركسية، ومن ثم فإنه على موقفه غير الودود أو المتحفظ من الإسلام، وهو ما أكدته الحوادث الأخيرة التي وقعت في مقاطعة «سينكيانغ» ذات الأغلبية المسلمة شمالي غربي الصين.

ولعلنا نضيف في هذه النقطة ـ وبالمناسبة ـ أن تراجع المشروع الشيوعي، وانهيار الأنظمة التي ارتبطت به، والوفاق المشهود بين الدولتين العظميين، ربما أفرز موقفا موحدا من العالم الغربي تجاه الإسلام والمسلمين، إذ قد حسم الصراع الفكري في الغرب لصالح المشروع الليبرالي ـ المسيحي، حتى ترددت مقولة «نهاية التاريخ» التي أطلقها الباحث الأمريكي (ياباني الأصل)، فوكوياما، وبالتالي فلم يعد هناك ذلك الصراع الذي عرفناه طوال أكثر من نصف قرن بين الشيوعية والرأسمالية.

وفي ظل الوضع المستجد، يبرز الإسلام كطرف مقابل في المعادلة. وهو لا يهدد التفوق الغربي بكل تأكيد، لكنه يظل عنصرا يخشى أن يهدد بعض مصالح الغرب. وربما كانت تجربة الغرب ـ الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ـ مع إيران، شاهدا يستدل به على خطر المد الإسلامي حيث وجد. وأحسب أن مشاعر العداء المتنامية التي بدأت تظهر في الغرب تجاه المسلمين، ليست بعيدة عن التأثر بذلك المناخ المستجد ـ فبعد اختفاء العدو الشيوعي، فإن «العدو المسلم» يمكن أن يحل محله إذ أن وجود العدو مهمة لاستمرار التدافع وشحذ الهمة في مواجهة التحدي.

ولعلنا نجد في ترحيب الدوائر الغربية والأمريكية خاصة بسحق الانتفاضة الإسلامية في أذربيجان وطاجكستان السوفيتيين، عن طريق استخدام القوات المسلحة من دبابات ومدفعية، ثم ـ في الوقت ذاته ـ التحفظ والضغط المستمرين من جانب الغرب من أجل «ضبط النفس» في ليتونيا، وعدم اللجوء إلى العنف، وحل كافة المشكلات بالتفاوض والحوار.

ما أريد أن أخلص إليه من هذه النقطة هو أنه إذا كان للغرب مصالحه الاستراتيجية المستمرة في العالم العربي والإسلامي (النفط في المقدمة منها) إلا أن مختلف المؤشرات تدل على أن العالم الإسلامي سيكون بين المتضررين الرئيسيين من التحولات الراهنة وليس أمامه من خيارات ـ لكي يستمر ـ إلا أن يعيد النظر في أمور كثيرة بشكل جاد. وأهم هذه الأمور تتمثل في مسألة الاعتماد على الغرب، وضرورة طرح بدائل لتعويض اتجاه الغرب إلى الاهتمام بالكتلة الشرقية.

وهنا تطرح قضية فتح خطوط الاتصال والتعاون مع

إفريقيا وآسيا – مثلا – وبنفس القدر يصبح من المهم للغاية استعادة المشروعات والدراسات التي حققت موضوع التعاون بين الدول الإسلامية في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والثقافية.

والأمر ليس سهلا بطبيعة الحال. فلايزال الغرب هو الذي يملك التكنولوجيا والمعرفة، في حين أن العالم الإسلامي يفتقد إلى البنية الأساسية التي تؤهله لمواجهة أعباء النهضة المستقلة، ناهيك عن أن علاقات ومصالح أغلبية دول العالم الإسلامي هي أشد ارتباطا بالغرب، منها بالدول الإسلامية الشقيقة.

نعلم أن المسألة ليست مرهونة بالرغبة، لكنها مرهونة بشكل أكبر بالإمكانية والقدرة، الأمر الذي يدعونا إلى إلقاء نظرة على خريطة العالم الإسلامي، لنتبين فيه عناصر القدرة التي نتساءل عنها.

في هذا الصدد، فإن الباحث لا يستطيع أن يقاوم إثبات انفعاله بأزمة نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة عن العالم الإسلامي، وشكواه من العناء الشديد الذي يلقاه وهو يحاول أن يحقق فيما هو متوفر لذلك العالم من إمكانيات أو خبرات. وهذه الندرة في المعلومات إن شكلت أزمة لاي باحث، فإنها تعكس في ذات الوقت أزمة الواقع الإسلامي ذاته، الذي أحسبه لم يدخل بعد عصر المعلومات، وبالتالي لم يعن لا بجمعها ولا بتحليلها ولا بإشاعتها بين الباحثين. الأمر الذي يعطي انطباعا سلبيا أوليا عن موقع العالم الإسلامي مما يحدث في الكون من تطورات أو متغيرات. وربما يوحي للباحث بأن العالم الذي يتأهب الآن للدخول في القرن الواحد والعشرين، لا علاقة له بالعالم الذي نعيش فيه والذي لم نثبت بعد شواهد دخوله إلى أي من القرنين الثامن أو التاسع عشر، هذا العالم الإسلامي الذي نتحدث عنه يضم مليار نسمة في المتوسط. والدول ذات الأغلبية – الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي – عددها 46 دولة، بينما مساحتها تتجاوز 30 مليون كيلومتر مربع. وإذا كان تعداد سكان الكرة الأرضية هو خمسة مليارات من البشر، فمعنى ذلك أنه بين كل خمسة أشخاص يعيشون على ظهر هذا الكوكب، فهناك واحد مسلم.

حركة الإسلام في العالم

بين أيدينا أكثر من وصف للعالم الإسلامي. يحسن أن نتابعها أولا، قبل أن نتحدث عن فاعلية ذلك الجسم أو فعالياته، كما هو وارد في العنوان. فتشخيص الحالة مهم، قبل أن نتحدث عن الآمال المعلقة عليها، أو المسؤوليات التي يفترض أن ننهض بها.

ففي كتابه «العالم الإسلامي المعاصر»، يصف الدكتور جمال حمدان ذلك العالم على النحو التالي:

يمتد الإسلام في قوس محدد، من بكين إلى كازان إلى بلغراد في الشمال، أو من قطاع من فرغانة إلى غانة كما كان يقول مؤرخو الإسلام. أو في قطاع آخر من جبل طارق الأطلسي إلى سنغافورة جبل طارق الهادي، أو من مالاجا بالأندلس إلى ملق بالملايو (وكل من الإسمين مشتق من ملقى العربية). من أرض المور بالغرب إلى بلاد المورو بالفلبين (وكله من تسمية الإسبان للمسلمين).

كذلك يمكن أن نحدد قاعدة العالم الإسلامي في الجنوب بمحور يمتد من قبائل السنغال حتى قبائل الناجال بالفلبين. أو من غينيا إلى غينيا الجديدة. وبعامة، فتلك أبعاد لا تقل بحال عن نصف مساحة العالم القديم، ولا يفوقها من بين الأديان جميعا إلا أبعاد المسيحية. (ص 12).

وعلى صعيد القارات فالدكتور حمدان يرى أن الإسلام انكمش في أوروبا، ووجوده الآن محصور على «بقايا» محدودة الوزن، في يوجوسلافيا وألبانيا ومناطق القوقاز وشمال البحر الأسود في الاتحاد السوفياتي، لهذا فهو يعتبر أن الوجود الإسلامي هو بمثابة جبهة متراجعة تاريخيا، إذا ما قورنت بإسلام أوروبا الوسيطة المتأخرة، بل أوروبا القرن التاسع عشر. (الكتاب صدر في عام 71، حيث لم يبرز وزن المسلمين المهاجرين في أوروبا والذين يصل عددهم إلى رقم يتراوح بين 10 و 12 مليون نسمة، وعلى ذلك فملاحظة المؤلف تظل صحيحة من حيث المبدأ). فطوال العصور الوسطى كان الإسلام يغطي جزر البحر المتوسط، لاسيما صقلية والبليار، فضلا عن الجزء الأكبر من إسبانيا وخاصة الأندلس. وقد انحسرت هذه الجبهة مع طرد العرب. غير أن المد العثماني جاء كبديل وتعويض في أقصى الشرق. فكان الإسلام في العصور الحديثة أعظم ثقلا وأوسع انتشارا في كل جنوب شرق القارة حتى الدانوب والمجر، إلى سهول أوكرانيا. ثم بدأ التقلص والانكماش اللذان اشتدا مع القرن الماضي – ثم استكمل بتبادلات السكان والأقليات في العشرينات الماضية. إذ كانت هذه القيادات السكانية الضخمة في حقيقتها تبادلات دينية بين الإسلام والمسيحية.

وإذا كان الإسلام قد تراجع أو تضاءل في أوروبا، فهو على العكس من ذلك في إفريقيا: جبهة زاحفة بقوة، وإيقاع لا

يعرفهما في أي قارة أخرى، كما لا يعرفهما أي دين آخر سواه في الوقت الحالي في أي مكان (يتحدث المؤلف عن عام 1971)

وهكذا إذا كان الإسلام قد فقد البحر المتوسط «كبحيرة إسلامية»، فإنه قد كسب إفريقيا كقارة إسلامية.. والإسلام بهذا لا يزيد في إفريقيا عن قوته العددية في أي من الباكستان، أو أندونيسيا بكثير أو بالتقريب. وبالتالي لا يكاد يبلغ خمس قوة الإسلام في العالم. ولكنه مع ذلك كفيل بأن يجعل منها «قارة الإسلام» بالضرورة، لأن الإسلام لا يصل إلى نسبة الثلث في أي قارة سواها. أبعد من هذا، تعد إفريقيا، أكثر من أي قارة أخرى، جبهة ريادة، وزحف الإسلام واحتياطي توسعه في المستقبل.

أما آسيا، فهي مركز ثقل الإسلام، وبيته الحقيقي مثلما كانت موطنه الأصلي. وحدها تضم أربعة أخماس مسلمي العالم. فهي إذن للإسلام كأوروبا للمسيحية: قلعة وكعبة وقلب.. كذلك فإن الإسلام في شماله الأسيوي قد أصابه بعض ما أصاب الإسلام من تقلص وتدهور، لا يرجحه فيما يبدو ما يكسبه في جنوبه الموسمي. ومن ثم، فهو إلى الاستقرار والثبات النسبي أقرب، وذلك على مستوى القارة ككل. والمقدر أن الإسلام في جنوب القارة لا ينمو الآن إلا بالزيادة الطبيعية للسكان وحدها.

وقد خلص الدكتور حمدان من الصورة التي رسمها للعالم الإسلامي إلى أن: جسم الإسلام ككل، يزحف تحت ناظرينا في حركة كتلية من الشمال إلى الجنوب، فيستبدل على أطرافه الجنوبية عروضا سفلى بعروض عليا على أطرافه الشمالية، وهو بهذا يزداد دفئا أو حرارة، إذ يزداد ابتعادا عن القطب واقترابا من خط الاستواء. أي أنه - باختصار - يهاجر من أوروبا إلى إفريقيا. (ص 18).

هذه «الزحزحة القارية» - كما يقول - استدل بها بعض الناقدين للإسلام ليقيموا ادعاء مفاده أنها انزلاق من مستوى حضاري أعلى إلى آخر أدنى، بمثل ما هي تحول عن الجنس الأبيض المسيطر، إلى الأجناس «الملونة» المستعمرة... وذهبوا من ذلك إلى أن الإسلام ليس دين الحضارة الراقية، أو أنه دين الملونين، أو دين مدارى وحسب!!

فقراء وأغنياء

هذه صورة ثابتة أوردها مؤلف كتاب «دراسات في سكان العالم الإسلامي»، الدكتور خالد المطري الأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز.

ينقسم سكان العالم الإسلامي - بحسب دخولهم - إلى خمسة أنماط أو مستويات، على النحو التالي:

1 - دول ذات دخول منخفضة جدا، يقل متوسط الدخل الفردي فيها عن 150 دولارا في السنة، وتشمل سبعا من دول العالم الإسلامي، أو نحو 13٪ من مجموع الدول الإسلامية وتعتبر المالديف أفقر دول هذه المجموعة، حيث ينخفض فيها دخل الفرد إلى 80 دولارا فقط للفرد في السنة. يليها بنجلاديش (90 دولارا في السنة).

ويدخل في هذه المجموعة كل من الصومال ومالي وفولتا العليا وإثيوبيا، وفيها تتساوى الدخول الفردية لسكانها عند معدل 110 دولارات في السنة. بينما تعد تشاد أفضل دول هذه المجموعة، حيث يصل الدخل الفردي فيها إلى 130 دولارا في السنة.

2 — دول ذات دخول منخفضة. وفيها يتراوح الدخل الفردي بين 150 إلى 300 دولار في السنة. وتشمل 16 دولة في العالم الإسلامي، أو ما يعادل نحو 30٪ من المجموع.

وتعتبر النيجر وغينيا بيساو أقل هذه المجموعة حظا (160 دولارا للفرد) بعدها تأتي جزر القمر (180 دولارا) ثم أفغانستان وباكستان (190 دولارا).

تضم المجموعة أيضا سير أليون وتانزانيا وجامبيا وبنين (200 دولار للفرد) — وغينيا (230 دولارا) وإفريقيا الوسطى (250 دولارا) وأوغندا (260 دولارا) وموريتانيا (270 دولارا) كما تضم السودان وتوجو وأندونيسيا (300 دولار).

3 - دول ذات دخول متوسطة - وفيها تتراوح الدخول الفردية بين 300 و 1300 دولار في السنة، وتشمل هذه المجموعة 18 دولة إسلامية، أو نحو 34٪ من مجموع دول العالم الإسلامي. وتأتي مصر في مؤرخة هذه المجموعة، حيث لا يزيد الدخل الفردي فيها على 310 دولارات ويليها اليمن الجنوبي (320 دولارا) - فالكاميرون (340 دولارا) فاليمن الشمالي (390 دولارا).

وتضم هذه المجموعة كلا من نيجيريا والسنغال (420 دولارا) والمغرب (570 دولارا). ومن هذه الدول جيبوتي (580 دولارا) واليابان (610 دولارات) وساحل العاج (710 دولارات) وموريشيوس (760) وتونس (860) وسوريا (900) وماليزيا (930) - وتعد ماليزيا ثالث أكبر دول آسيا من حيث ارتفاع الدخل الفردي بين اليابان وسنغافورة.

وعلى رأس هذه المجموعة ذات الدخول الفردية المتوسطة، تأتي الجزائر وتركيا (بمعدل 1100 دولار). وكان متوسط

دخل الفرد في لبنان عام 75 (1070 دولارا).

وتشكل المجموعات الثلاث السابقة 41 دولة إسلامية، أو ما يزيد على ثلاثة أرباع عدد الدول الإسلامية (77٪) مما يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع الدول في العالم الإسلامي تصنف ضمن الدول الأقل تقدما في العالم.

4 ـ دول ذات دخول متوسطة الارتفاع: وفيها يتراوح الدخل الفردي أكثر من 1300 إلى 2000 دولار في السنة وتضم دوله واحدة فقط وهي العراق التي بلغ معدل الدخل الفردي فيها 1530 دولارا، في منتصف عام 1979 (قبل الحرب العراقية الإيرانية).

5 ـ دول ذات دخول فردية مرتفعة جدا: وهذه يتجاوز دخل الفرد فيها 2000 دولار في السنة بل إن بعضها كالإمارات والكويت وقطر، تتجاوز مستويات الدخول فيها نظيراتها في الدول الأكثر تقدما حيث متوسط الدخل في حدود 5210 دولارات في السنة.

وهذه المجموعة تضم 11 دولة إسلامية، تشكل نحو 22٪ من جملة دول العالم الإسلامي. والإمارات العربية تتصدر المجموعة، فيصل الدخل السنوي للفرد فيها إلى 420.14 دولارا ـ وهو أعلى معدل دخل للفرد في العالم ـ بينما دخل الفرد في الكويت 700.12 تليها قطر 670.11 دولارا. وتأتي ليبيا في المرتبة الرابعة 6680 دولارا.

مملكة بروناي تحتل المرتبة الخامسة (6620 دولارا) تليها السعودية (4980 دولارا) ثم البحرين (3790) والجابون (3730) ثم فلسطين المحتلة (2920) وعمان (2520) ثم إيران (2180).

وإذا نظرنا إلى إجمالي عدد سكان المجموعتين الأخيرتين في الدول الإسلامية نجد أنه لا يزيد على 2.68 مليون نسمة تبعا لتقديرات منتصف عام 1979. ويعني هذا أن حوالي 9.7٪ من إجمالي السكان في العالم الإسلامي يتمتعون وحدهم بدخول مرتفعة جدا، بينما يصنف الـ 1.92 الباقون من سكان العالم الإسلامي ضمن الشعوب الفقيرة، بدرجات متفاوتة (الصفحات 584ـ590).

ورغم أن الإحصاءات التي بني عليها ذلك التقسيم تعد قديمة من حيث التاريخ، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في التفاصيل، إلا أن التقسيم بحد ذاته له دلالته، وله مصداقيته أيضا.

غير أن ثمة ملاحظات مفيدة في هذا الصدد أوردها مؤلف الكتاب، تتمثل فيما يلي :

1 ـ إن ثلاثة أرباع الدول التي تتميز بالدخول الفردية المرتفعة جدا ومتوسط الارتفاع (8 دول من 11 دولة) هي دول نفطية، يشكل قطاع النفط الجزء الأكبر من دخله القومي. وتأتي السعودية قمة هذه المجموعة، حيث يشكل قطاع النفط فيها 1.96٪ من دخلها السنوي، تليها الكويت (8.95٪) ثم قطر وعمان (90٪) فالإمارات العربية المتحدة والبحرين (85٪) وإيران (6.50٪) ثم ليبيا (4.49٪) ثم العراق (3.25٪).

أما الدول الإسلامية الأخرى المنتجة للنفط وهي نيجيريا والجزائر وأندونيسيا، والتي يشكل القطاع البترولي فيها 5.45٪ ـ 7.37٪ ـ 9.10٪ على التوالي، فليست من الدول ذات الدخول المرتفعة. فالجزائر تنفق أكثر من 60٪ من عائدات بترولها على استيراد المواد الغذائية من الخارج بينما تؤدي زيادة أعداد السكان الهائلة في الدولتين الأخريين إلى جانب ارتفاع نسبة مساحة القطاع الزراعي، إلى عدم ظهور أثر العائدات البترولية في ارتفاع الدخل فيها.

2 ـ إن كل الدول ذات الدخول المنخفضة والمنخفضة جدا، يشكل قطاع الزراعة والصيد والغابات فيها أعلى نسبة في الدخل القومي، بالمقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. فبنجلاديش يشكل القطاع الزراعي فيها 7.58٪ من دخلها القومي (الصناعة 4.11٪ والتجارة 7.7٪) ـ وفي إثيوبيا يشكل قطاع الزراعة 4.48٪ من دخلها القومي ـــ وفي فولتا العليا وتشاد تصل نسبة مساحة القطاع الزراعي إلى 50٪ و 48٪ على التوالي... وعلى هذا المنوال تسير أوضاع بقية الدول ذات الدخل المنخفض. ففي النيجر تشكل الزراعة 2.51٪ من الدخل، باكستان 6.32٪ للزراعة و 9.17٪ للصناعة في بنين تساهم الزراعة بنسبة 4.31٪ ـ وتنزانيا 36٪ وغينيا 50٪ وأوغندا 4.48٪ وهكذا.

3 ـ إن الدول ذات الدخول المتوسطة ليست في غالبيتها دولا بترولية أو صناعية، كما أن قطاع الزراعة لا يشكل الجزء الأكبر من الدخل القومي فيها. والملاحظ أن هذه الدول بشكل عام ذات اقتصاد مركب، أي أن قطاعاتها الإنتاجية تساهم بنسب شبه متوازنة في تشكيل الدخل القومي فيها. وتعتبر تركيا مثالا جيدا على ذلك (الزراعة 4.29٪ الصناعة 7.24٪ ـ والتجارة والمواصلات 6.21٪ ـ الخدمات العامة 6.10٪)، وهذه الصورة تنطبق على ماليزيا، حيث تساهم الزراعة والصناعة والتجارة بنسب شبه متوازنة، كما تنطبق على سوريا.

أيضا يلاحظ أن قطاع التجارة والمواصلات في بعض هذه الدول ذات الدخل المتوسط، تزيد نسبة مساحته في الدخل

القومي بصورة واضحة عن بقية القطاعات الأخرى. مثال ذلك ساحل العاج والكاميرون والأردن ولبنان (قبل تطورات السنوات الأخيرة) ـ (الصفحات 595 ـ إلى 602).

هنا نلفت النظر إلى الدراسة التي نشرتها مجلة «نيوزويك» الأمريكية في عام 1977م وصنفت فيها العالم إلى خمسة مستويات تبعا لدرجة تخلفها، مستندة إلى عناصر التخلف التي أوردتها.

وقد شمل المستوى الأول الدول المتقدمة التي لا تضم أيا من دول العالم الإسلامي، بينما اقتصر المستوى الثاني على ألبانيا فقط، أما المستوى الثالث ــ الذي يعرف باسم دول العالم الثالث ـ فقد ضم 14 دولة إسلامية، هي: أندونيسيا ـ ماليزيا ــ إيران ــ العراق ــ السعودية ـ عمان ــ الإمارات العربية المتحدة ـ الكويت ـ تركيا ـ ليبيا ـ الجابون ـ نيجيريا ـ الجزائر ـ المغرب.

المستوى الرابع أو دول العالم الرابع، اشتمل على 16 دولة إسلامية هي: تونس ــ موريتانيا ـ السنغال ـ جامبيا ـ سيراليون ـ غينيا ـ بنين ـ ساحل العاج ـ إفريقيا الوسطى ـ تنزانيا ــ أوغندا ــ السودان ــ مصر ـ الأردن ــ سوريا ـ باكستان.

أما دول العالم الخامس، فقد أدرجت فيه تسع دول إسلامية هي: بنجلاديش ـ أفغانستان ـ اليمن الشمالي ـ اليمن الجنوبي ـ الصومال ـ إثيوبيا ـ تشاد ـ النيجر ـ مالي.

عن الغذاء والتجارة

هذه صورة ثالثة، ننقلها عن تقرير للمنظمة الدولية للأغذية والزراعة، نشرتها مجلة «التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية» التي يصدرها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية للدول الإسلامية بأنقرة (عدد أبريل 88).

موضوع التقرير هو تجارة السلع الغذائية بين البلدان الإسلامية (الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي) وهو يبرز الحقائق التالية:

● في الفترة من 1984م إلى 1986 كان نصيب البلدان الإسلامية نحو 16 في المائة من مجموع الواردات الغذائية العالمية ــ وقد وصل العجز السنوي لتجارتها في الأغذية إلى 17 مليار دولار. ونصف هذا المبلغ يخص الحبوب، بينما 37٪ للمنتجات الحيوانية، و 12٪ للسلع الأخرى.

● في الفترة من 84ـ86 زاد صافي واردات السلع الغذائية بأكثر من 25 ضعفا عن حجمها في 69ـ71. وزاد متوسط العجز التجاري السنوي فيما بين الفترتين بمقدار 6.7 مليار دولار في الحبوب و 7.5 مليار دولار في المنتجات الحيوانية.

● في الفترة ذاتها 84ـ86 كانت هناك سبعة بلدان فقط من بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي الـ 46 حققت صافي فوائض في تجارتها في الأغذية. وانفردت تركيا وماليزيا وحدهما بفوائض تجارية ضخمة، بمتوسط 25.1 مليار دولار لكل منهما. وكانت الكاميرون وتشاد وأفغانستان ومالي وغينيا بيساو، هي الدول التي تجاوزت صادراتها الغذائية حجم وارداتها، وإن بنسبة ضئيلة. أما جزر القمر، فقد عادلت صادراتها الغذائية وارداتها.

● باستثناء تلك الدول الثماني سالفة الذكر، فإن جميع البلدان الإسلامية واجهت عجزا في مجموع تجارتها من الأغذية خلال الفترة من 84 إلى 86، ففي المملكة العربية السعودية بلغ العجز في الميزان التجاري 3.3 مليار دولار في السنة ــ وفي مصر وصل إلى 7.2 مليار دولار ــ وفي نيجيريا 6.2 مليار دولار، ونحو 8.1 مليار، لكل من الجزائر وإيران والعراق ــ أما ليبيا والكويت والإمارات العربية المتحدة وبنجلاديش، فقد كان ذلك العجز كبيرا نسبيا (تجاوز 500 مليون دولار).

● تستوعب الدول الإسلامية صادرات اللحوم التركية، وإن ظلت استراليا هي المصدر الأول للحوم في العالم الإسلامي، كما دخلت دول أمريكا اللاتينية وبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية كمنافس في أسواق العالم الإسلامي. أما صادرات ماليزيا وأندونيسيا من الزيوت النباتية، فإنها تسوق جميعها خارج العالم الإسلامي.

● واردات بقية الدول الإسلامية من السلع الغذائية تستجلب من العالم الغربي بصورة أساسية. ففي عام 1981، قدرت واردات البلدان الإسلامية من السلع الغذائية بمقدار 23 مليار دولار، دفعت أربعة أخماسها للولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وأستراليا وكندا.

وهذه صورة رابعة، قدر لي أن أسهم في تقديمها خلال عام 1988م، في أعقاب اشتراكي في متابعة الندوة التي دعا إليها اتحاد البنوك الإسلامية في إسلام أباد ـ العاصمة الباكستانية ـ لمناقشة موضوع السوق الإسلامية المشتركة.

في تقرير لي نشر أنذاك عن المناقشات التي جرت في الندوة، ذكرت بعض المعلومات التي أثبتها الحوار، وكان من بينها ما يلي :

1 ـ إن فكرة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية أدرجت على جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماع

كراتشي عام 1970، وهي التي أفرزت لاحقا مشروع بنك التنمية الإسلامي في جدة (سنة 1975م). وفي كافة المؤتمرات الإسلامية اللاحقة كانت فكرة التعاون الاقتصادي الإسلامي تدرج على جدول الأعمال، حتى عقد لبحثها مؤتمر في أنقرة سنة 1980م، وفي العام الذي يليه أصدر مؤتمر القمة الذي عقد بمكة توصية بضرورة إقامة روابط تجارية وثيقة بين الدول الإسلامية، تمهيدا لإقامة السوق الإسلامية المشتركة. لكن، لم يقدر لأي من تلك التوصيات أو القرارات أن يرى النور.

2 ــ إن 8٪ فقط من حجم تجارة الدول الإسلامية هو الذي يتم بين مجموعة تلك الدول، بينما 92٪ من تجارة العالم الإسلامي تتم مع أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

3 ـ في الوقت ذاته فإن ديون العالم الإسلامي للدول والمؤسسات المالية الغربية وصلت (سنة 1986م) إلى 230 مليار دولار، تدفع عنها فوائد سنوية تقدر بعشرة مليارات من الدولارات.

4 ــ في ورقة لافتة للنظر حول التعاون المشترك بين الدول العربية، ذكر أن اتفاقيات التعاون الاقتصادي بدأ توقيعها في عام 1950م. والتي تأسست سنة 57 وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية، التي أصبحت نافذة المفعول في سنة 62 (بعد 5 سنوات). في سنة 74 أنشئت السوق العربية المشتركة، وفي سنة 73 أنشيء صندوق النقد العربي وتوالى بعده إنشاء الصناديق المحلية العربية.

المهم أن الورقة ذكرت أنه وفي ميلاد مجلس الوحدة الاقتصادية كانت نسبة التعامل الاقتصادي بين الدول العربية تمثل 7.2٪ من تجارتها الخارجية وبعد عشر سنوات من الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، انخفضت النسبة إلى 7.1٪!

قائمة مرشحة للمأزق

هكذا، فإن العالم الإسلامي يقبل على القرن الواحد والعشرين بكم هائل من البشر، وبثروات طبيعية ضخمة يتصدرها النفط، لكنه محدود الفاعلية يواجه عديدا من المآزق المفروضة عليه :

مأزق حضاري يتمثل في غيبة المشروع المستقل، النابع من ضمير الأمة، محققا أحلامها في النهضة، وفي ظل النخب المتغربة القابضة على زمام السلطة ومنابر التوجيه والثقافة، وفي ظل القهر السياسي الذي يمارس في أغلب أنحاء العالم الإسلامي، ويصادر إمكانية العمل الإسلامي وإسهامه في مشروع المستقبل، فإن فرص صياغة ذلك المشروع المرتقب تصبح عسيرة إلى حد كبير.

وإذا أضفنا إلى ذلك تزايد هيمنة المشروع الليبرالي الغربي، بعيد الانتصارات التي حققها مؤخرا، فإننا نجد أنفسنا أمام عنصر ضاغط جديد يزيد من عسر ميلاد المشروع الإسلامي، إن لم يسع إلى مصادرته وإجهاضه. لقد كانت بعض دول العالم النامي تستفيد من التناقض الموجود بين الشرق والغرب، في محاولتها الحفاظ على خندق تحتمي به من الاكتساح الغربي. ولكن زوال ذلك التناقش أبقى ظهر تلك الدول مكشوفا إذ أصبحت تقف في مواجهة المشروع الغربي وحيدة ومعزولة، وعليها أن تختار، إما أن تلحق به وتدور في فلكه، وإما أن تبحث لنفسها عن خندق من نوع آخر تحتمي به، شريطة أن تكون مستعدة لدفع ثمن ذلك الخيار. وإذا لم تنج فسيظل باب الإسلام خيارا لا بديل عن اللجوء إليه لتأسيس المشروع الحضاري المستقبل.

مأزق التخلف والمديونية. وهما وجهان لعملة واحدة، الذي يضع العالم دائما في موقع المقلد أو التابع، مما يصادر الأمل في الاستقلال، وهو ما سبق التفصيل فيه.

مأزق التشرذم الذي يتبدى في أكثر صوره، فهو يتمثل تقليديا في توزع الأمة الإسلامية على 46 دولة، تمثل كيانات مستقلة لا ضابط بينها ولا رابط، باستثناء مجرد العاطفة الإسلامية، التي لا تترجم في الواقع إلى أكثر من المشاركة الشكلية في أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي، التي صدر ميثاقها في سنة 1972م.

غير أن هناك صورا أخرى من التشرذم ظهرت بوضوح في السنوات العشر الأخيرة، وتتمثل في تفجير الصراع المذهبي بين السنة والشيعة بالدرجة الأولى، ثم بين بعض الفرق المنتسبة للإسلام وبعضها الآخر، فهو يقوم أحيانا بين السلفيين وغيرهم، وبين القاديانيين والإسماعيليين وأهل السنة. ولا ننسى في هذا السياق الصراع العلوي السني في سوريا، والإسلامي المسيحي في لبنان وبدرجة أقل في مصر.

من قبيل التشرذم أيضا الصراع العرقي الذي يسعى البعض إلى تأجيجه بين كل من الأكراد والبربر والزنج، وبين العرب. وشأن الأكراد معروف مع العراق وتركيا وسوريا، وقصة البربر في الشمال الإفريقي ودور الفرنسيين فيها معروفة أيضا، أما صراع الزنج والعرب فنحن نشهد له أمثلة فيما جرى بين موريتانيا والسنغال، وفيما يروج له في جنوب

السودان.

هـذا التشرذم يطـرح بـإلحاح قضيـة «الإرادة» في العـالم الإسلامي، التي لم يتوفر لها من يستطيع التعبير عنها في ذلك العالم، حتى في حدود ما سمي بالتضامن الإسلامي، الذي هو إلى الآن صوري وشكلي لا أكثر.

هناك مأزق آخر، يتمثل في الكيانـات الإسلامية التي بدأت تبرز في الساحة خلال السنوات الأخيرة، والتي تبحث عن مظلة تحتمـي بها، أو يـد للعـون تمتد إليهـا. أعنـي بـذلـك جموع المسلمين في الاتحاد السـوفيـاتي والصين الذيـن يكـاد يصـل عددهم إلى مائة مليون، يفتقـدون إلى الحدود الدنيا في المعارف الإسـلامية، ويحتـاجون إلى جهـد خـاص لرعـايتهم وحمايـة عقائدهـم فضلا عـن أنهم بحاجـة إلى من يفكـر في مصيرهم، خصـوصا إذا مـا حاولـوا أن يمارسـوا حقهم في الاستقـلال كغيرهم.

أعنـي أيضا تلـك الملايين مـن المسلمين الـذين هـاجـروا واستوطنوا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهؤلاء يبلغ عددهم 15 مليـونا، وقـد باتـوا يشكلون مجتمعـات جديـدة مـزروعة في المحيـط الغـربي، تحتـاج لأن نفكر في مستقبلهـا ودورهـا، خصـوصـا وأن أكثرهـا يقـوم على النخبـة المثقفـة والمسلحـة، بمستويـات عاليـة من المعـرفة والخبرة. ولابـد أن نـلاحظ هنـا أن بعـض تلك الكيـانات صـار هـدفا لحمـلات العنصرية والكـراهية في أوروبا بوجـه أخص. وليس معـروفا مصيرها بعد توحد أوروبا المرتقب في عام 1992.

هنـاك مأزق خـامـس يتمثل في تعـاظـم قوة المؤسسـات التبشيرية التي باتت تضغط بقـوة على العديد من بلدان العالم الإسلامي، مـن أندونيسيا إلى نيجيريا. فضـلا عن أنها نشطة بشكل ملحوظ في مناطق اللاجئين وضحايا الجفاف والحروب في آسيا وإفـريقيا، وأكثـر هؤلاء مـن المسلمين الذيـن صـاروا مهددين في عقائدهم وعقائد أبنائهم.

ثم هناك مأزق القضايا المعلقة في أعناق المسلمين ولم يلق فيها بثقـل الإسلام بعد. في المقـدمة منها قضيـة فلسطين، ثم قضيتـا كشمير وأريتريـا، وهـي الأجزاء المغتصبـة مـن بـلاد المسلمين.

وربما كان من قبيل التعجـل أن نتحدث الآن عن احتمال مواجهة بين الغرب والإسلام في القـرن الواحد والعشرين، رغم أن ثمة إشارات في الأدبيات الغربيـة محملة بهذا المعنى، فضلا عن التحرشـات بالتجمعات الإسلاميـة التي نتابعها، وهـو ما نحتاج إلى تحقيق استخلاص تصور صائب لدوافعها وآثارها.

ولسنا الآن في موضع التفاؤل بتنامـي الوضـع الإسلامي إلى الحد الـذي يمكـن أن يصبـح معـه منـافسـا في مستـوى المواجهة، لكننـا فقط ننبه إلى أمـرين في هـذا الصدد. أولها أن المشاعر الغربية الرافضـة لـلإسلام أو المعادية له، لها جذورها في الثقافـة الغربية المتأثـرة بمرحلة الحـروب الصليبيـة. وهي مشاعر غذتها بعض الحماقات التي مارستها جماعات تنتسب إلى الإسلام، من أمثال تلك التي تمارس الخطف في لبنان. لكن الإعـلام الغـربي بـالـغ في حجمهـا إلى حـد كبير لحسـابـات ومصالح مفهومة.

وثانيها أن ثمـة حساسيات قائمة لـدى بعض الجماعات الإسلاميـة، تجعل مـن رفض الغرب جملـة، أو العداء لـه من مقومات مصـداقية الالتزام الإسلامي، وهو مـوقف يحتاج إلى تصـويـب بطبيعة الحال، لكـن يظل نتـاج حالـه غياب قنـوات ومـدارس ترشيـد العمل والفكـر الإسلاميين، وبـالتالي غيـاب «البوصلة» التي تضبط علاقـة المسلمين بالآخرين. أخيرا، فإنه إذا كـانت هنـاك قضـايـا سياسيـة معلقة في أعنـاق المسلمين، فأحسـب أن القضايـا الفكريـة المعلقة لا تقـل عنها أهميـة أو جسـامة. إذ أن النخبـة الإسلاميـة في العالم الإسـلامي تظـل مطـالبـة، رغـم كـل ظروف الطـرد والحصـار، بـأن تتحمـل مسؤوليتها في محاولـة طرح تصور يجعل من الإسـلام بديلا مقبـولا للمستقبل، وليـس مجرد عقبـة بسيطـة لجماعة مـن المتـدينين أو طـريقة لبعـض المتصـوفـة، أو أساسـا لحركـة سيـاسية لا تطمـح في أكثر مـن أن تـربى الكـوادر وتخوض الصراع السياسي.

وإذ يلاحـظ الباحث المسلـم أن بعضا من فقهـاء النخبة الإسلامية التي نتحدث عنها اتجهوا في السنوات العشر الأخيرة على الأقل إلى محاولة النهوض بذلك الدور، عن طريق التعامل المبـاشر مع الـواقع، وتجاوز الكـلام في المجردات أو في مطلـق العبادات، فـإن هذه الملاحظـة ـ إن صـدقت ـــ فإنها تمنحنـا إحساسا بالتفاؤل في هذا الصـدد. مع ذلك، فإن المرء لا يسعه إلا أن يتمنى تلاقـي أمثال تلك الجهود الفرديـة المبعثرة، لكي تعمل في ظل تناقش وتناغم فكـري، من أجل إنجاز تلك المهمة الكبيرة، التي تصب في «فقه المستقبل»، إذا جاز التعبير.

هل نستطيع أن نفكر في هذه الأمور؟ أرجو ذلك..

أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة(*)

الدكتور يوسف القرضاوي

أحمد الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على رسوله المصطفى وعلى آله وصحبه..

وبعد:

فقد كانت فرصة طيبة جمعني فيها القدر بالأخ الكريم الأستاذ محمد الهاشمي الحامدي الكاتب الصحفي المسلم الواعي، حين جمعنا المؤتمر السنوي لرابطة الشباب المسلم العربي في الشتاء المنصرم (ديسمبر 1989م) وحدثني فيها عن (مركز دراسات المستقبل الإسلامي) الذي تعاون على إنشائه مجموعة من المفكرين المسلمين.

كما حدثني عن عزم هذا المركز على عقد ندوة حول مستقبل الدعوة والعمل الإسلامي ورغبته في أن يأخذ مني وعدا مؤكدا بالمشاركة فيها، ولكي يغريني بالحضور قال: إننا سنعمل على عقدها بالبلد الذي تحبه ويحبك: الجزائر، وطلب إلي أن يكون بحثي للندوة عن أولويات الحركة الإسلامية في العقود الثلاثة القادمة. لما رآني شديد الاهتمام بما أسميه (فقه الأولويات) والتركيز عليه، والحديث عنه.

ولم يسعني إلا أن أستجيب للأخ الفاضل، فالموضوع والداعي والمشاركون والمكان كلها تغريني بل تلزمني بتلبية الدعوة.

واستعنت الله تعالى، وشرعت في الكتابة فيما طلب مني، رغم كثرة الأسفار التي صادفتني في تلك المرحلة. وطالما قطعت علي حبل التفكير المتواصل في البحث.

وكانت الثمرة هذه الصحائف التي أقدمها اليوم، راجيا أن يكون فيها شعاع وإن يكن ضئيلا على الطريق، فإن لم يكن فحسبنا إثارة الموضوع للبحث والمناقشة ففي ذلك تبصرة وذكرى. وما كتبته هنا هو امتداد وتكملة ومتابعة لما كتبته من قبل عن الحركة الإسلامية خاصة، وعن الصحوة الإسلامية عامة(1) والفرق بين الحركة والصحوة أن الحركة تعبر عن جماعة منظمة ذات أهداف محددة، ومناهج مرسومة. أما الصحوة فهي تيار دافق يشمل الأفراد والجماعات، المنظم وغير المنظم. فبينهما ـــ كما يقول علماء المنطق، عموم وخصوص مطلق ـ فكل حركة صحوة وليست كل صحوة حركة.

والصحوة مدد ورافد للحركة وسند لها. والحركة دليل وموجه للصحوة وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر ويتفاعل معه.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وأنفعنا بما علمتنا، وزدنا علما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ماذا نعني بالحركة الإسلامية ؟

أريد بالحركة الإسلامية: ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة كل الحياة.

فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل، وعمل دائب متواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات، أو كتب ومقالات، وإن كان هذا كله مطلوبا، ولكنه جزء من حركة، وليس هو الحركة، والله تعالى يقول: ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون**﴾ (التوبة: 105).

وهي عمل شعبي يقوم أساسا على الانبعاث الذاتي، والاقتناع الشخصي، إيمانا واحتسابا، وابتغاء ما عند الله، لا ما

(*) صدر كتاب للمؤلف بنفس العنوان عن مكتبة وهبة بالقاهرة، يضم مباحث في غاية الأهمية من حيث ترشيد الحركة الإسلامية وتقويمها لاستقبال مرحلتها القادمة.

عند الناس.

والأصل في هذا الانبعاث، هو هذا التوتر الذي يحس به المسلم حين تدركه الصحوة، وتمور به أعماقه، نتيجة التناقض بين إيمانه من جهة، وواقع أمته من جهة أخرى، فينطلق من حبه لدينه، ونصحه لله ولرسوله ﷺ ولكتابه ولأمته، وشعوره بتقصيره وتقصير الجماعة من حوله، وحرصه على أداء الواجب، واستكمال النقص، والإسهام في إحياء الفرائض المعطلة، من الحكم بشريعة الله، وتوحيد الأمة الإسلامية على كلمة الله، وموالاة أولياء الله، ومعاداة أعداء الله، وتحرير الأرض الإسلامية من كل عدوان، أو سيطرة غير إسلامية، وإعادة الخلافة الإسلامية الواجبة شرعا إلى القيادة من جديد، وتجديد فريضة الدعوة إلى الإسلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، باليد أو باللسان، أو بالقلب، وذلك أضعف الإيمان، حتى تكون كلمة الله هي العليا.

هذا العمل الشعبي المحتسب، هو الذي ينشئ الحركة الإسلامية، أما العمل الحكومي الرسمي، أو شبه الرسمي، مثل إنشاء مجامع أو مجالس عليا، أو اتحادات أو روابط، للشئون الإسلامية، تشرف عليها وزارات الأوقاف، أو غيرها من الأجهزة التابعة للدولة، فقد يسهم في خدمة الإسلام وأهله بنصيب يقل أو يكثر، وفقا لنية القائمين عليه وهمتهم، ومقدار ولائهم لدينهم، قبل ولائهم لدنياهم ودنيا من ولوهم المناصب.

ولكن هذا العمل قاصر، ومعيب دائما من عدة أوجه :

1 ـ إنه يدور في فلك السياسة المحلية للدولة التي تنشئه، وتنفق عليه، فهو يتحرك أو يتوقف، ويتكلم أو يصمت، ويشرق أو يغرب، تبعا لهذه السياسة، ولهذا لا يعبر عن الإسلام الخالص، وعن أمته الكبرى، بقدر ما يعبر عن هذه الدولة المعينة.

2 ـ إنه لا يقوم ـ غالبا ـ على أناس يفرزهم العمل، ويصهرهم الجهاد، ويبرزهم الميدان، بل على «التعيين» من رجال ترضى عنهم الدولة المنفقة، ويحرصون على إرضائها رغبا أو رهبا. ولهذا لا يسعهم أن يخالفوا عن أمرها، أو يقولوا: لم؟ أو: لا. وأنا أتحدث هنا عن الأعم الأغلب، وإلا فقد يوجد بين (الرسميين) من يفوق بعض العاملين (الشعبيين) إخلاصا لله، وغيرة على دينه، وعملا لتمكينه.

3 ـ إنه كثيرا ما تنقصه النية الصادقة لنصرة الإسلام، بل قد يراد به كسب سياسي خالص، وغالبا ما يكون هذا العمل «مسجد ضرار» ظاهره العبادة والتقوى، وباطنه التفريق بين المؤمنين، وتعويق العاملين المخلصين.

4 ـ إنه ـ لهذا كله ـ متهم من الجماهير والشعوب، معزول عن مشاعرها وتأييدها. حتى العلماء الرسميون الذين جندوا أنفسهم لخدمة سياسة الدولة، فينطقون إذا أرادت لهم أن ينطقوا، ويصمتون إذا أرادت أن يصمتوا ـ يفتقدون ثقة الجماهير بهم، ويسمونهم (علماء السلطة) أو (عملاء الشرطة).

ولهذا كله لا يستطيع العمل الإسلامي الرسمي أو شبه الرسمي ـ في غيبة الحكم الإسلامي ـ أن ينشئ حركة إسلامية حقيقية، وإن كان يستطيع ـ بما لديه من إمكانات ـ أن يقوم ببعض الخدمات العلمية والعملية، وتقديم المعونات المادية والأدبية للعمل الإسلامي الشعبي ومؤسساته. وخصوصا إذا كان على رأسه بعض المخلصين الشجعان.

والحركة الإسلامية ـ إلى جوار أنها عمل شعبي محتسب ـ هي عمل جماعي منظم، فلا يكفي أن يقوم أفراد محتسبون مخلصون من هنا وهناك، يعملون متناثرين للإسلام، وإن كان عملهم مرصودا لهم في ميزانهم عند الله، فإن الله لا يضيع عمل عامل من ذكر أو أنثى. وكل امرئ يجزى بما قدم حسب نيته واتقانه **﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾** (الزلزلة: 7).

ولكن العمل الفردي في واقع الأمة الإسلامية المعاصر، لا يكفي لسد الثغرة، وتحقيق الأمل المرتجى. بل لابد من عمل جماعي وهذا ما يوجبه الدين ويحتمه الواقع.

فالدين يدعو إلى «الجماعة» ويكره «الشذوذ» فيد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية، ولا صلاة لمنفرد خلف الصف، ولا لمتقدم على الصف، والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا. والتعاون على البر والتقوى فريضة من فرائض الدين، والتواصي بالحق والصبر أحد شروط النجاة من خسران الدنيا والآخرة.

والواقع يحتم أن يكون العمل المثمر جماعيا، فاليد الواحدة لا تصفق، والمرء قليل بنفسه، كثير بإخوانه، ضعيف بمفرده، قوي بجماعته، والأعمال الكبيرة لا تتم إلا بجهود متضافرة، والمعارك الحاسمة لا يتحقق النصر فيها إلا بتضام الأيدي، وتعاضد القوى، كما قال القرآن: **﴿إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص﴾** (الصف: 4).

ولابد أن يكون العمل الجماعي منظما، قائما على قيادة مسؤولة، وقاعدة مترابطة، ومفاهيم واضحة، تحدد العلاقة بين القيادة والقاعدة، على أساس من الشورى الواجبة الملزمة،

والطاعة المبصرة اللازمة.

فالإسلام لا يعرف جماعة بغير نظام، حتى الجماعة الصغرى في الصلاة، تقوم على النظام، لا ينظر الله إلى الصف الأعوج، ولابد للصفوف أن تتراص وتتلاحم، ولا يجوز ترك ثغرة في الصف دون أن تملأ، فأي فرجة تهمل يسدها الشيطان. المنكب بجوار المنكب، والقدم بجانب القدم. وحدة في الحركة والمظهر، كما أنها وحدة في العقيدة والوجهة: **﴿لا تختلفوا فتختلف قلوبكم﴾**.

يعدل الإمام الصف خلفه حتى يستقيم ويتصل، وينصح من وراءه أن **﴿لينوا بأيدي إخوانكم﴾** فالجماعة تقتضي قدرا من الليونة والمرونة لموافقة سائر الصف.

وبعد ذلك تكون الطاعة للإمام **﴿إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قرأ فأنصتوا﴾**.

ولا يقبل من أحد أن يشذ عن الصف، ويسبق الإمام فيركع مثله أو يسجد قبله، ويحدث نشازا في البناء المنظم المتناسق، فمن فعل ذلك يخشى أن يمسخ الله رأسه رأس حمار!.

ولكن هذا الإمام إذا أخطأ، فإن من حق من وراءه - بل من واجبه - أن يصحح له خطأه، سواء كان من غلط أم سهو، وسواء كان الخطأ في القول أم الفعل، في القراءة أم في أركان الصلاة الأخرى.

حتى أن المرأة في الصفوف البعيدة تصفق بيدها، لينتبه الإمام إلى خطئه.

إنها صورة مصغرة لنظام الجماعة الإسلامية، وما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين القيادة والجندية، فليست إمامة معصومة، ولا طاعة عمياء مطلقة.

مهمة الحركة تجديد الإسلام :

ما هي مهمة الحركة الإسلامية ؟

إن الحركة الإسلامية إنما قامت لتجديد الإسلام والعودة به إلى قيادة الحياة من جديد، بعد إزالة العقبات من الطريق.

و (تجديد الإسلام) ليس تعبيرا من عندي. إنه تعبير نبوي نطق به الحديث الذي رواه أبو داود والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها».

ولقد كان اتجاه أغلب شراح هذا الحديث إلى كلمة «من» فيه تعني «فردا» واحدا معينا يقوم بتجديد الدين، وحاولوا بالفعل تعيينه في الغالب من العلماء والأئمة الأعلام ممن تكون وفاته قريبة من رأس قرن مضى، مثل عمر بن عبد العزيز في القرن الأول (ت: 101هـ) والشافعي في القرن الثاني (ت: 204هـ) ثم اختلفوا كثيرا في مجدد المائة الثالثة... وهكذا...

بيد أن بعضهم نظر إلى أن «من» في الحديث تصلح للجمع كما تصلح للفرد، فيجوز أن يكون المجدد جماعة لا واحدا. وهذا ما رجحه ابن الأثير في كتابه «الجامع للأصول» والحافظ الذهبي وغيرهما...

وأزيد على هذا أمرا آخر فأقول: ليس من الضروري أن يكون المجدد جماعة بمعنى عدد من الأفراد هم فلان وفلان وفلان... بل جماعة بمعنى مدرسة وحركة فكرية وعملية تقوم بتجديد الدين متضامنة.

وهذا ما أرجحه في فهم هذا الحديث الشريف، وتطبيقه على قرننا هذا الذي ودعناه لنستقبل قرنا جديدا، نسأل الله أن يجعل يومنا فيه خيرا من أمسنا، وغدنا خيرا من يومنا.

بماذا يكون التجديد ؟

والتجديد الذي يجب أن تقوم به الحركة الإسلامية ينبغي أن يتجسد في ثلاثة أمور:

الأول: تكوين طليعة إسلامية، قادرة - بالتكامل والتعاون - على قيادة المجتمع المعاصر بالإسلام، دون تقوقع ولا تحلل، وعلى علاج أدواء المسلمين من صيدلية الإسلام نفسه، طليعة يجمع بين أفرادها: الإيمان العميق، والفقه الدقيق، والترابط الوثيق.

والثاني: تكوين رأي عام إسلامي يمثل القاعدة الجماهيرية العريضة التي تقف وراء الدعاة إلى الإسلام، تحبهم وتساندهم، وتشد أزرهم، بعد أن وعت مجمل أهدافهم، ووثقت بإخلاصهم وقدرتهم، ونفضت عنها غبار التشويش والتشويه للإسلام ورجاله وحركاته.

والثالث: تهيئة مناخ عام عالمي كذلك يتقبل وجود الأمة الإسلامية، حين يتفهم حقيقة الرسالة الإسلامية، والحضارة الإسلامية، ويتحرر من العقد الخبيثة، التي تركها تعصب القرون الوسطى، في أعماق نفسه، ومن الأباطيل التي خلفها الكذب والتشويه في أم رأسه، رأي عام يفسح صدره لظهور القوة الإسلامية بجوار القوى العالمية الأخرى، مدركا أن من حق المسلمين أن يحكموا أنفسهم وفق عقيدتهم، باعتبارهم أغلبية في بلادهم، كما تنادي بذلك مبادئهم الديمقراطية التي يتغنون بها، وأن من حقهم أن يدعوا إلى رسالتهم الإنسانية العالمية، باعتبارها إحدى الإيديولوجيات الكبرى في العالم التي لها ماض وحاضر ومستقبل، ويدين بها أكثر من ألف مليون

في دنيانا التي نعيش فيها.

أولويات الحركة الإسلامية

تعدد مجالات العمل :

إن مجالات العمل أمام الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة مجالات رحبة فسيحة.. وعلى قادة الحركة العمليين، ومنظريها الفكريين، أن يدرسوا هذه المجالات بأناة دراسة علمية قائمة على الإحصاءات والبيانات الموثقة والمؤكدة.

هناك مجال العمل التربوي :

لتكوين (الإطارات) البشرية، والطلائع الإسلامية، وتربية جيل النصر المنشود من الذين يفهمون الإسلام ويؤمنون به كله: علما وعملا ودعوة وجهادا ويحملون دعوة الإسلام إلى أمتهم أولا، وإلى العالم بعد ذلك، بعد أن التزموا به: فكرة واضحة في رؤوسهم، وعقيدة راسخة في قلوبهم، وخلقا يوجه كل حياتهم، عبادة مع الله وتعاملا مع الناس، ومنهاجا حضاريا ينهض بالأمة، ويوحدها على كلمة الله ويهدي الإنسانية الحائرة للتي هي أقوم.

وهناك العمل السياسي :

لاستخلاص الحكم من أيدي الضعفاء والخونة ليوضع في أيدي الأقوياء الأمناء الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا، والذين إن مكنهم الله في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر.

وهناك العمل الاجتماعي :

للإسهام في علاج الفقر والجهل والمرض والرذيلة، والوقوف في وجه المؤسسات المشبوهة التي تجعل من العمل الاجتماعي والخيري أداة لتغيير هوية الأمة وارتباطها بعقيدتها.

وهناك العمل الاقتصادي :

للمشاركة في تنمية المجتمع، وتخليصه من التبعية والغرق في الديون الربوية والعمل لإيجاد مؤسسات اقتصادية إسلامية.

وهناك العمل الجهادي :

لتحرير الأرض الإسلامية، ومقاومة القوى المعادية للدعوة الإسلامية والأمة الإسلامية والمحافظة على حرية الإرادة الإسلامية، واستقلال القرار الإسلامي.

وهناك العمل الدعوي والإعلامي :

لنشر الفكرة الإسلامية وشرح تعاليم الإسلام شرحا يردها إلى وسيطتها وشمولها، وإزاحة الغموض، ورد الشبهات والمفتريات عنها، بالكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية، وبكل الوسائل السمعية والبصرية المعينة.

وهناك العمل الفكري والعلمي :

لتصحيح التصور عن الإسلام عند المسلمين وغير المسلمين، وتصحيح المفاهيم المغلوطة والفتاوى القاصرة التي شاعت عند فصائل من الإسلاميين أنفسهم وإيجاد فقه ناضج بصير للحركة الإسلامية، قائم على تأصيل شرعي مستمد من نصوص الشريعة ومقاصدها، وخصوصا لدى النخبة من المثقفين المسلمين الذين لم يتح لهم أن يعرفوا الإسلام معرفة صحيحة.

توزيع القوى على مجالات العمل :

ورأيي أن هذه المجالات كلها مطلوبة، ولا ينبغي أن يهمل جانب منها، أو يؤجل وإنما الواجب هو توزيع القوى والكفايات على كل منها، وفق حاجات هذه المجالات من ناحية، ووفق ما عندنا من قدرات من ناحية أخرى.

والقرآن الكريم أنكر على المسلمين في عهد النبوة أن يتوجهوا جميعا إلى ساحة الجهاد ــ وما أقدسها من ساحة! مغفلين ساحة أخرى لا تقل قداسة عن الجهاد، وربما زادت عليه في بعض الأحيان، لأنها هي التي تهيء له وتذكر به، وتحذر من إضاعته، وهي ساحة التفقه في الدين.

يقول الله تعالى في سورة التوبة ــ وهي السورة التي نددت بالمتخلفين عن الجهاد، وأنذرت المتثاقلين بأبلغ النذر **﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾** (سورة التوبة: 122).

فهذه دعوة قوية إلى التخصص، وتوزيع القوى على مجالات الحاجة.

أي المجالات أولى في المرحلة القادمة ؟

ولكن الأمر الذي أراه أولى بالعناية، وأحق بالاهتمام في ضوء ما سميته (فقه الأولويات) يتمثل في مجالات ثلاثة: الفكرية والدعوية والتربوية.

الحركة في مجالها الفكري والعلمي :

إن المجال الأول في رأيي هو مجال الفكر، فهو الأساس للبناء الدعوي والبناء التربوي الذي يبدو لي أن أزمتنا الأولى أزمة فكرية، هناك خلل واضح في فهم كثيرين للإسلام، وقصور واضح في الوعي بتعاليمه، ومراتبها، وأيها الأهم وأيها

المهم، وأيها غير المهم.

هناك عجز في المعرفة بالحاضر المعيش، والواقع المعاصر. هناك جهل بالآخرين، نقع فيه بين التهويل والتهوين.. مع أن الآخرين يعرفون عنا كل شيء، وقد كشفونا حتى النخاع! بل هناك جهل بأنفسنا، فنحن إلى اليوم لا نعرف حقيقة مواطن القوة فينا ولا نقاط الضعف لدينا، وكثيرا ما نضخم الشيء الهين، وما نهون الشيء العظيم سواء في إمكاناتنا، أم في عيوبنا.

وهذا الجهل لا يقتصر على الجماهير المسلمة، بل يشمل الطليعة المرجوة لنصرة الإسلام، والتي تمثل الركائز التي يقوم عليها العمل الإسلامي المنشود.

حاجتنا إلى فقه جديد :

الحق أننا في حاجة إلى فقه جديد، نستحق به أن نكون ممن وصفهم الله بأنهم (قوم يفقهون).

فليس مرادنا بالفقه: العلم المعروف الذي اصطلح على تسميته (فقها) والذي يعني: معرفة الأحكام الشرعية الجزئية من أدلتها التفصيلية، من مثل أحكام الطهارة والنجاسة والعبادات والمعاملات وأحكام الزواج والطلاق والرضاع وغيرها...

فهذا العلم ـ على أهميته ـ ليس هو مرادنا بالفقه، وليس هو المراد بكلمة (الفقه) حيث وردت في القرآن والحديث. وإنما هي مما يدل من الأسامي والمفاهيم، كما بين ذلك الإمام الغزالي في كتاب (العلم) من موسوعته المعروفة (إحياء علوم الدين).

إن القرآن ذكر مادة (ف ق هـ) في سوره المكية قبل أن تنزل الأوامر والنواهي التشريعية التفصيلية، وقبل أن تفرض الفرائض، وتحد الحدود، وتفصل الأحكام.

إقرأ قوله تعالى في سورة الأنعام، وهي مكية: **﴿قل: هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض، انظر كيف نصرف الآيات لقوم يفقهون﴾** (الآية: 65) واقرأ في السورة نفسها: **﴿وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة، فمستقر ومستودع قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون﴾** (الأنعام: 98)

والفقه في الآيتين معناه: المعرفة البصيرة بسنن الله في الأنفس والآفاق وسنن الله في خلقه، وعقوباته لمن انحرف عن صراطه. واقرأ في سورة الأعراف ـ وهي مكية ـ قوله تعالى في ذم قوم جعلهم حطب جنهم فكان من وصفه لهم بأنهم **﴿لهم قلوب لا يفقهون بها﴾** ثم قال عنهم: **﴿أولئك كالأنعام بل هم أضل﴾** (سورة الأعراف: 189).

واقرأ في أكثر من سورة موقف المشركين من القرآن، وقد عبر الله عنه بقوله: **﴿وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا﴾** (الأنعام: 25 والإسراء: 46 والكهف: 57).

أما في القرآن المدني فقد تكررت المادة في عدد من السور كلها تنفي (الفقه) عن المشركين والمنافقين. ففي سورة الأنفال يخاطب الله رسوله والمؤمنين بقوله: **﴿إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين، وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون﴾** (الأنفال: 65) فنفي الفقه عن المشركين المحاربين هنا، يراد به الفقه في سنن الله في النصر والهزيمة، ومداولة الأيام بين الناس.

وفي سورة التوبة ذم الله المنافقين بقوله: **﴿رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون﴾** (التوبة: 87).

فالفقه المنفي هنا هو الفقه في ضرورة الجهاد والبذل لحماية الدين والنفس والعرض، وكيان الجماعة، وإنه مقدم على أية مصلحة فردية عاجلة أخرى.

وفي نفس السورة وصف لهذا الضعف بقوله تعالى: **﴿وإذا أنزلت سورة نظر بعضهم إلى بعض: هل يراكم من أحد؟ ثم انصرفوا. صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون﴾** (التوبة: 127).

فقد غاب عن هؤلاء المطموسين أن الله يراهم قبل رؤية الناس، ولكنهم فقدوا الفقه والفهم حقا. وفي سورة الحشر يتحدث عن المنافقين مخاطبا المؤمنين: **﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله، ذلك بأنهم قوم لا يفقهون﴾** (الحشر: 13).

وفي سورة المنافقين قال تعالى: **﴿ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم، فهم لا يفقهون﴾** (الآية: 3). وفي السورة نفسها: **﴿هم الذين يقولون: لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا، ولله خزائن السموات والأرض، ولكن المنافقين لا يفقهون﴾** (الآية 7). وبهذا كان لأهل النفاق حصة الأسد من هذا الوصف القرآني بأنهم **﴿لا يفقهون﴾**. ذلك لأن المنافقين يتوهمون أنهم أذكياء وأنهم استطاعوا أن يلعبوا على الحبلين، ويعيشوا بوجهين، وأنهم خادعوا الله والذين آمنوا، فإذا لقوا الذي آمنوا قالوا: آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم..

ولكن الله تعالى هتك سترهم، وفضح ذبذبتهم، وكشف خداعهم في آيات كثيرة: **﴿يخادعون الله والذين آمنوا وما**

يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون﴾ (البقرة: ٩).

المهم أنهم فضحوا عند الله وعند الناس، وخسروا الدنيا والآخرة، وحق عليهم أنهم في الدرك الأسفل من النار، فأي غباء أكبر من هذا الغباء؟ ولا ريب أن من كان هذا وصفه ليس عنده شيء من الفقه.

الخلاصة :

أن الفقه في لغة القرآن ليس هو الفقه الاصطلاحي، بل هو فقه في آيات الله وفي سننه في الكون والحياة والمجتمع.

حتى التفقه في الدين الذي ورد في سورة التوبة: **﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾** (الآية: 122).

لا يقصد به الفقه التقليدي، فإن هذا الفقه لا يثمر انذارا يترتب عليه حذر أو خشية، بل هو أبعد شيء عن أداء هذه الوظيفة، التي هي وظيفة الدعوة. ومثله قوله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين».

أنواع الفقه الذي ننشده :

وقد تحدثت في مناسبات سابقة عن أنواع الفقه الذي ننشده. من ذلك ما ذكرته في كتابي (الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف). ومنها: ما ذكرته في مقدمة كتابي الأخير عن (الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم). والذي أركز عليه هنا من هذه الأنواع اثنان، هما:

(1) : فقه الموازنات.

(2) : وفقه الأولويات.

وينبغي أن نقف قليلا عند كل منهما.

فقه الموازنات :

أما (فقه الموازنات) فنعني به جملة أمور :

أ ـ الموازنة بين المصالح بعضها وبعض، من حيث حجمها وسعتها، ومن حيث عمقها وتأثيرها، ومن حيث بقاؤها ودوامها.. وأيها ينبغي أن يقدم ويعتبر، وأيها ينبغي أن يسقط ويلغى.

ب ـ الموازنة بين المفاسد بعضها وبعض، من تلك الحيثيات التي ذكرناها في شأن المصالح، وأيها يجب تقديمه، وأيها يجب تأخيره أو إسقاطه.

ج ـ الموازنة بين المصالح والمفاسد، إذا تعارضتا، بحيث نعرف متى نقدم درء المفسدة على جلب المصلحة، ومتى تغتفر المفسدة من أجل المصلحة. ونحن في هذا المقام نحتاج إلى مستويين من الفقه :

أولهما: فقه شرعي يقوم على فهم عميق لنصوص الشرع ومقاصده، حتى يسلم بصحة (مبدأ الموازنات) المذكور، ويعرف الأدلة عليه وهي واضحة لمن استقرأ الأحكام والنصوص وغاص في أسرار الشريعة.

فما جاء الشرع إلا لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، برتبها المعروفة: الضرورية والحاجية والتحسينية.

والآخر: فقه واقعي، مبني على دراسة الواقع المعيش دراسة دقيقة مستوعبة لكل جوانب الموضوع، معتمدة على أصح المعلومات وأدق البيانات والإحصاءات، مع التحذير هنا من تضليل الأرقام غير الحقيقية المستندة إلى المنشورات الدعائية، والمعلومات الناقصة والبيانات غير المستوفية، والاستبانات والأسئلة الموجهة لخدمة هدف جزئي معين لا لخدمة الحقيقة الكلية.

ولابد أن يتكامل فقه الشرع، وفقه الواقع، حتى يمكن الوصول إلى الموازنة العلمية السليمة، البعيدة عن الغلو والتفريط.

والجانب الشرعي هنا واضح من الناحية المبدئية. فقد تحدثت عنه كتب أصول الفقه من (المستصفى) إلى الموافقات، وكتب القواعد والأشباه والفروق.

إن المصالح إذا تعارضت فوتت المصلحة الدنيا في سبيل المصلحة العليا، وضحى بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة، ويعوض صاحب المصلحة الخاصة عما ضاع من مصالحه، أو ما نزل به من ضرر. والغيت المصلحة الطارئة لتحصيل المصلحة الدائمة أوالطويلة المدى. وأهملت المصلحة الشكلية لتحقيق المصلحة الجوهرية، وغلبت المصلحة المتيقنة على المظنونة أو الموهومة.

وفي صلح الحديبية رأينا النبي ﷺ يغلب المصالح الحقيقية والأساسية والمستقبلية على بعض الاعتبارات التي يتمسك بها بعض الناس، فقبل من الشروط ما قد يظن لأول وهلة كأن فيه إجحافا بالجماعة المسلمة، أو رضا بالدون، ورضي أن تحذف البسملة المعهودة، ويكتب بدلها (باسمك اللهم) وإن يمحى وصف الرسالة من عقد الصلح، ويكتفي باسم محمد بن عبد الله.. والأمثلة كثيرة، والمجال ذو سعة.

وإذا تعارضت المفاسد والمضار، ولم يكن بد من بعضها، فمن المقرر أن يرتكب أخف المفسدتين، وأهون الضررين.

هكذا قرر الفقهاء: إن الضرر يزال بقدر الإمكان، وإن الضرر لايزال بضرر مثله أو أكبر منه، وإنه يتحمل الضرر

الأدنى لدفع الضرر الأعلى، ويتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

ولهذا أمثلة وتطبيقات كثيرة ذكرتها كتب (القواعد الفقهية) أو (الأشباه والنظائر)..

وإذا تعارضت المصالح والمفاسد، أو المنافع والمضار، فالمقرر أن ينظر إلى حجم كل من المصلحة والمفسدة، وأثرها ومداها.. فتغتفر المفسدة اليسيرة لجلب المصلحة الكبيرة. وتغتفر المفسدة المؤقتة لجلب المصلحة الدائمة أو الطويلة المدى. وتقبل المفسدة وإن كبرت إذا كانت إزالتها تؤدي إلى ما هو أكبر منها. وفي الحالات العادية: يقدم درء المفسدة على جلب المصلحة.

وليس المهم أن نسلم بهذا الفقه نظريا.. بل المهم كل المهم أن نمارسه عمليا...

فكثير من أسباب الخلاف بين الفصائل العاملة للإسلام، يرجع إلى هذه الموازنات..

- هل يقبل التحالف مع قوى غير إسلامية؟
- هل تقبل مصالحة أو مهادنة مع حكومات غير ملتزمة بالإسلام؟
- هل تمكن المشاركة في حكم ليس إسلاميا خالصا؟ وفي ظل دستور فيه ثغرات أو مواد لا نرضى عنها تمام الرضا؟
- هل ندخل في أبهة معارضة مكونة من بعض الأحزاب لإسقاط نظام طاغوتي فاجر؟
- هل نقيم مؤسسات اقتصادية إسلامية مع سيطرة الاقتصاد الوضعي الربوي؟
- هل نجيز للعناصر المسلمة العمل في البنوك والمؤسسات الربوية أم نفرغها من كل عنصر متدين ملتزم؟

إن تقرير المبدأ سهل، ولكن ممارسته صعبة، لأن فقه الموازنات يصعب على العوام وأمثالهم من القادرين على التشويش لأدنى سبب.

لقد لقي العلامة المودودي وجماعته عنتا كثيرا حينما رأى - في ضوء فقه الموازنات - أن انتخاب فاطمة جناح أقل ضررا من انتخاب أيوب خان.. فشنت الغارة عليهم بحديث: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» وهل يفلح قوم ولوا أمرهم طاغية متجبرا؟ لن يفلحوا.

والفقه هنا ينظر: أي الشرين أهون، أو أي المفسدتين أخف، فيرتكب الأدنى في سبيل الأعلى. والدكتور حسن الترابي وإخوانه في السودان لقوا هجوما من بعض الإسلاميين لقرارهم دخول الاتحاد الاشتراكي في عهد النميري، وقبولهم بعض المناصب الرسمية في عهده، حتى قبل إعلانه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

والإخوة في سوريا عانوا مثل ذلك، حين قرروا التحالف مع بعض القوى غير الإسلامية لمقاومة النظام الذي يريد أن يستأصل شأفتهم، وقد تحالف الرسول مع خزاغة وهم على الشرك، واستعان ببعض المشركين على بعض. وأنا لا أنتصر هنا لموقف هؤلاء ولا أولئك، ولكني انتصر للمبدأ، مبدأ فقه الموازنات الذي على أساسه يقوم بنيان (السياسة الشرعية).

وفي مواقف الرسول الكريم وأصحابه، وأدلة الشرع الفسيح، ما يؤيد هذا كله، من جواز الاشتراك في حكم غير إسلامي، وجواز التحالف مع قوى غير إسلامية. والمتدبر للقرآن الكريم مكيه، ومدنيه، يجد فيه أدلة كثيرة على فقه الموازنات والترجيح.

نجد في الموازنة بين المصالح قوله تعالى على لسان هارون لأخيه موسى عليهما السلام: ﴿**ياابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي، إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي**﴾ (سورة طه: 94).

وفي الموازنة بين المفاسد والأضرار نجد قوله تعالى على لسان الخضر في تعليل خرق السفينة: ﴿**أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا**﴾ (سورة الكهف: 79). فلأن تبقى السفينة لأصحابها وبها خرق أهون من أن تضيع كلها، فحفظ البعض أولى من تضييع الكل.

ومن أبلغ ما جاء في الموازنات قوله تعالى: ﴿**يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، قل قتال فيه كبير، وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله، والفتنة أكبر من القتل**﴾ (سورة البقرة: 217).

فقد أقر بأن القتال في الشهر الحرام كبير، ولكن لمقاومة ما هو أكبر منه. وفي الموازنة بين المصالح المعنوية والمادية، نقرأ قوله تعالى عقابا للمسلمين عقب غزوة بدر: ﴿**ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض، تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة، والله عزيز حكيم**﴾ (الأنفال: 67).

وفي الموازنة بين المصالح والمفاسد نقرأ قوله تعالى: ﴿**يسألونك عن الخمر والميسر، قل: فيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما**﴾ (البقرة: 219).

وفي الموازنة بين الجماعات والقوى غير المسلمة بعضها وبعض، نقرأ أوائل سورة الروم، وفيها انتصار للروم على الفرس، وكلا الفريقين غير مسلم لأن الروم أهل كتاب، فهم

أقرب إلى المسلمين من المجوس عباد النار.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام قوي في جواز تولي بعض الولايات في دولة ظالمة، إذا كان المتولي سيعمل على تخفيف بعض الظلم، أو تقليل حجم الشر والفساد.

وله في موطن آخر فصل جامع في تعارض الحسنات أو السيئات، أو هما جميعا، إذا اجتمعا ولم يمكن التفريق بينهما، بل الممكن إما فعلهما جميعا وإما تركهما جميعا.

لقد أفتت بعض الندوات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي التي جمعت بين عدد من أهل الفقه وآخر من أهل الاقتصاد(2) بشرعية الاشتراك في المؤسسات والشركات التي تنشأ في البلاد الإسلامية، وتعرض أسهمها على الجمهور، ويكون أصل عملها مباحا، ولكن قد يشوبه بعض التعامل بالفوائد الربوية فرئي - في ضوء فقه الموازنات - ألا تترك هذه الشركات المهمة والمؤثرة في الحياة لغير المسلمين، أو للمسلمين غير المتدينين، وفي هذا خطر كبير، وخصوصا في بعض الأقطار، ويمكن للمسهم أن يخرج من أرباحه نسبة تقريبية يتصدق بها في مقابل الفوائد التي شابت ربحه.

وفي ضوء هذا الفقه أفتي الشباب المسلم الملتزم ألا يدع عمله في البنوك وشركات التأمين ونحوها، وإن كان في بقائه فيها بعض الإثم لما وراء ذلك من استفادته خبرة يجب أن ينوي توظيفها في خدمة الاقتصاد الإسلامي، مع إنكاره للمنكر ولو بقلبه، وسعيه مع الساعين لتغيير الأوضاع كلها إلى أوضاع إسلامية.

فقه الأولويات :

وأما (فقه الأولويات) فنعني به وضع كل شيء في مرتبته، فلا يؤخر ما حقه التقديم، أو يقدم ما حقه التأخير، ولا يصغر الأمر الكبير، ولا يكبر الأمر الصغير. هذا ما تقضي به قوانين الكون، وما تأمر به أحكام الشرع. أعني أن خلق الله تعالى وأمره (الا له الخلق والأمر) كليهما يوجبان رعاية هذا الترتيب.

في العهد المكي كانت مهمة النبي -ﷺ- محصورة في الدعوة إلى الله وتربية الجيل المؤمن الذي يحمل هذه الدعوة بعد ذلك إلى العرب، ثم ينطلق بها إلى العالم كله، وكان تركيزه على أصول العقيدة، وترسيخ التوحيد، وعبادة الله وحده، ونبذ الشرك واجتناب الطاغوت، والتحلي بالفضائل ومكارم الأخلاق.

وكان القرآن الكريم في تلك المرحلة يزكي هذا الاتجاه، فلم يشغل المسلمون في هذه الآونة بالمسائل الجزئية، ولا بالأحكام الفرعية، بل بنيان الإنسان الذي تحدثت سورة العصر: **﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر﴾**.

لم يشرع للمسلمين أن يحملوا فؤوسهم ليحطموا الأصنام وهم يرونها كل يوم حول الكعبة، ولم يأذن لهم أن يشهروا سيوفهم دفاعا عن أنفسهم، ومقاومة لعدو الله وعدوهم، الذي يسومهم العذاب، بل كان يقول لهم ما ذكره القرآن أن: **﴿كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة﴾** وإن كانوا يأتون إلى رسولهم -ﷺ- ما بين مشجوج ومجروح. إن كل شيء له أوانه المناسب وإذا استعجل بالشيء قبل أوانه فالغالب أن يضر ولا ينفع. إن فقه الأولويات مرتبط بفقه الموازنات، وفي بعض المجالات يتداخلان أو يتلازمان، فقد تنتهي الموازنة إلى أولوية معينة، فهنا تدخل في فقه الأولويات. إن الإخلال بالنسب التي وضعها الإسلام للتكاليف الشرعية يحدث ضررا بليغا بالدين والحياة.

إن العقيدة في الإسلام مقدمة على العمل، لأنها الأساس، والأعمال هي البناء ولا بقاء بغير أساس. وبعد العقيدة تأتي الأعمال وهي متفاوتة تفاوتا بعيدا، وقد جاء في الحديث الصحيح: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها: «لا إله إلا الله» وأدناها أماطة الأذى عن الطريق».

والقرآن يبين لنا أن الأعمال تتفاضل عند الله، وليست في درجة واحدة، يقول تعالى: **﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين. الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون﴾**. (سورة التوبة: 19، 20).

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن جنس أعمال الجهاد أفضل من جنس أعمال الحج. بل ذكر فقهاء الحنابلة وغيرهم أن الجهاد أفضل ما يتطوع به من أعمال البدن.

وفي فضل الجهاد جاءت أحاديث كثيرة منها ما رواه أبو هريرة، قال: «مر رجل من أصحاب رسول الله -ﷺ- بشعب فيه عيينة من ماء عذبة فأعجبته، فقال: لو اعتزلت الناس فأقمت في هذا الشعب، ولن أفعل حتى استأذن رسول الله-ﷺ- فذكر ذلك لرسول الله -ﷺ- فقال: لا تفعل، فإن مقام أحدكم في سبيل الله تعالى أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً».(3)

وفي فضل الرباط جاء حديث سلمان مرفوعا: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات فيه جرى عليه

عمله الذي كـان يعمل، وأجرى عليه رزقه، وأمـن من الفتان» رواه مسلم.

وهذا مـا جعل إمامـا مثل عبد الله ابن المبـارك وهو في أرض الربـاط يكتب إلى صـديقه الفضيـل بن عيـاض الزاهـد العابد، وهو ينتقل بين الحرمين مكة والمدينة متعبدا :

يا عابد الحرمين لو أبصـرتَنَـا
لعَـلِمْت أنـك بالعبـادة تلعـب!
من كان يخضب خده بدموعه
فنـحورنـا بدمـائـنا تتخضَّبُ

ومـن المقـرر فقهـا: أن النـافلـة لا يجوز تقـديمهـا على الفريضة وأن فرض العين مقدم على فرض الكفاية، وأن فرض الكفايـة الذي لم يقم به أحـد أو عدد يكفي، مقـدم على فرض الكفاية الذي قام به مـن يكفي ويسد الثغرة. وإن فرض العين المتعلق بالجماعة والأمة مقـدم على فرض العين المتعلق بحقوق الأفراد، وإن الواجـب المحدد الوقت، والذي جاء وقتـه بالفعل، مقدم على الواجب الموسع في وقته.

ومن المقرر كذلك أن المصالـح المقررة شرعا متفاوتة فيما بينها، فالمصـالـح الضرورية مقدمـة على الحاجية والتحسينية، والمصالـح الحاجية مقـدمة على التحسينيـة والمصالـح المتعلقة بمصالـح الأمـة وحاجاتها أولى بالـرعاية من المصـالح المتعلقة بالأفـراد عند التعارض، وهنا نجـد فقه الموازنات يلتقـي بفقه الأولويات.

إن آفة كثير من فصائل الصحوة الإسلامية هي غياب فقه الأولـويـات عنها، فكثيرا مـا تهتـم بـالفروع قبـل الأصـول، وبالجزئيات قبل الكليـات، وبالمختلف فيـه قبل المتفـق عليه، ونسـأل عـن دم البعوض، ودم الحسين مهراق، ونثير معـركة من أجل نـافلة، وقد ضيع الناس الفرائض، أو مـن أجل شكل أو هيئة، دون اعتبار للمضمون.

وهذا هو الحال عند عموم المسلمين، أرى الملايين يعمرون تطـوعا كـل عام في رمضـان وغيره، ومنهـم من يحج للمـرة العاشرة أو العشرين، ولو جمع ما ينفقـه هؤلاء في هذه النوافل لبلغ آلاف الملايين، ونحن نلهث من عـدة سنوات لتجميع ألف مليون دولار للهيئـة الخيرية الإسلامية، فلـم نحصل على عشر المبلغ، ولا نصـف عشره، ولا ثلثه، ولـو قلت لهؤلاء المتطـوعين بـالعمرة أو الحج: ادفعـوا ما تنفقـونه في رحلتكـم التطوعيـة لمقاومة التنصير أو الشيـوعية في آسيا وإفريقيـا، أو المجاعات هنا وهناك، ما استجابوا لك، وهـذه آفة قديمة شكا منها أطباء القلوب .(4)

وإن مـن فقـه الأولـويات: أن نعـرف أي القضـايـا أولى بالاهتمام فتعطى من الجهد والوقت أكثر مما يعطى غيرها.

ومن فقـه الأولويات أن يعـرف: أي الأعداء أولى بتـوجيه قوانـا الضاربة إليه، وتـركيز الهجوم عليـه، وأي المعارك أولى بالبدء فـالناس في نظر الإسلام أنواع: هنـاك المسلمون وهناك الكفـار، وهناك المنـافقون. والمسلمـون منهـم الجهلة، ومنهـم الخونة. والكفـار منهم المسـالمون، ومنهم المحـاربون. ومنهـم الذين كفروا فقط، ومنهم الذيـن كفروا وصدوا عن سبيل الله. والمنافقون منهم ذووا النفاق الأصغر، ومنهم النفاق الأكبر.

فبمن نبـدأ؟ وأي الجهات أولى بـالعمل؟ وأي الأمـور أولى بالرعاية؟ ومن فقه الأولويات: أن نعرف واجب الوقت، فنقدمه على غيره ونعطيه حقه، ولا نؤخره فنفوت فرصة قد لا تعوض إلا بعد زمـن طويـل، وقد لا تعوض يـوما. والشـاعر الـراجز يقول :

وانتهز الفرصة إن الفرصة تصير إن لم تنتهزها غصة!

ومن حكمنـا المأثورة: لا تؤخـر عمل اليوم إلى الغـد. وقد قيل لعمر بـن عبد العزيز يومـا: أخر عمل هذا اليـوم، وقم به غدا، فقـال: لقد أعياني عمـل يوم واحد، فكيـف إذا اجتمع على عمل يومين؟!

ومن حكم ابـن عطاء: حقوق في الأوقات يمكـن قضاؤها، وحقوق الأوقات لا يمكن قضاؤها إذ ما من وقت يرد إلا ولله فيـه حـق جديـد، وعمـل أكيـد! وقـد أنكر الإمـام الغـزالي في (الإحياء) على بعـض فرق المغـرورين بـالعبادة، دون مـراعاة لمراتب الأعمال، فقال:

وفرقـة أخرى حرصت على النـوافل ولم يعظم اعتـدادها بالفرائض، نرى أحدهم يفرح بصلاة الضحى، وبصلاة الليل، وأمثال هذه النوافل، ولا يجد للفريضـة لذة، ولا يشتد حرصه على المبادرة بها في أول الوقت، وينسى قوله ﷺ فيما يرويه عـن ربـه: «ما تقـرب المتقـربـون إلى بمثل أداء مـا افترضـت عليهم»(5) وترك الترتيب بين الخيرات من جملة الشرور، بل قد يتعين في الانسان فرضان: أحـدهما يفوت والآخر لا يفوت، أو فضلان أحدهما يضيق وقته والآخر يتسع وقته فإن لم يحفظ الترتيب فيه كان مغرورا.

ونظائر ذلـك أكثر من أن تحصـى، فإن المعصية ظـاهرة والطاعـة ظاهـرة، وإنما الغامـض تقديـم بعض الطـاعات على بعض، كتقـديم الفـرائض كلها على النوافـل، وتقديـم فروض الأعيان على فروض الكفـاية، وتقديم فرض كفايـة لا قائم به

على ما قام به غيره، وتقديم الأهم من فروض الأعيان على ما دونه، وتقديم ما يفوت على ما لا يفوت، وهذا كما يجب تقديم حاجة الوالدة على حاجة الوالد، إذ سئل رسول الله ـ ﷺ ـ فقيل له: من أبر يارسول الله؟ قال: «أمك» قال: ثم من؟ قال: «أمك» قال ثم من؟ قال: «أمك» قال ثم من؟ قال: «أباك»، قال ثم من؟ قال؛ «أدناك فأدناك»(6) فينبغي أن يبدأ في الصلة بالأقرب، فإن استويا فبالأحوج، فإن استويا فبالأتقى والأورع.

وكذلك من لا يفي ماله بنفقة الوالدين والحج، فربما يحج وهو مغرور، بل ينبغي أن يقدم حقهما على الحج، وهذا من تقديم فرض أهم على فرض هو دونه. وكذلك إذا كان على العبد ميعاد، ودخل وقت الجمعة، فالجمعة تفوت والاشتغال بالوفاء بالوعد (حينئذ) معصية، وإن كان هو طاعة في نفسه. وكذلك قد تصيب ثوبه النجاسة، فيغلظ القول على أبويه وأهله بسبب ذلك، فالنجاسة محذورة، وإيذاؤهما محذور، والحذر من الإيذاء أهم من الحذر من النجاسة.

وأمثلة تقابل المحذورات والطاعات لا تنحصر، ومن ترك الترتيب في جميع ذلك فهو مغرور.(7) ويذكر المحقق ابن القيم الأقوال في: أي العبادات أفضل: هل الأفضل: الأشق؟ أو الأفضل: المتعدية النفع؟ ثم رجح أنه لا يوجد أفضل بإطلاق، وإنما لكل وقت عبادة تكون هي الأفضل بالنسبة له. فعند المجاعات يكون إطعام الطعام أفضل ما يتقرب به إلى الله. وعندما يغزو الكفار بلدا مسلما يكون الجهاد أفضل الأعمال، وإمداد المجاهدين بالسلاح والمال من أعظم القربات. وعندما يموت العلماء، ولا يوجد من يخلفهم يكون طلب العلم والتبحر فيه من أجل ما يؤجر عليه المسلم، ويحمد به عند الله وعند المؤمنين. وهكذا يكون التفاضل بين الأعمال.

الخلل في الفقه السياسي :

من أوائل ما ينبغي ضبطه في الساحة الفكرية الإسلامية: ما نقرأه ونسمعه من مفاهيم غريبة، وأحكام عجيبة، ومناهج في الاستدلال أغرب وأعجب.! وأكثر ما يكون ذلك وواضح في الفكر السياسي، والفقه السياسي، وهو فقه لم يأخذ حقه من البحث والتعمق قديما، كما أخذ فقه العبادات والمعاملات والأنكحة ونحوها. وهو كذلك اليوم يشوبه كثير من الغبش والتباس المفاهيم، واضطراب الأحكام، وتفاوتها في أذهان العاملين للإسلام تفاوتا يجعل المسافة بين بعضها وبعض كما بين المشرق والمغرب.

لقد رأينا من يعتبر الشورى معلمة لا ملزمة، ومن يمنح رئيس الدولة حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات دون الرجوع إلى ممثلي الأمة.. ومن يرى الديمقراطية كفرا أو سبيلا إلى الكفر! ومن يرى أن المرأة لا مكان لها في سياسة الأمة، وإن مكانها البيت لا تخرج منه إلا إلى بيت الزوج أو القبر! وأن ليس لها حق التصويت والشهادة في أية انتخابات بله أن ترشح نفسها لمجلس بلدي أو نيابي. ومن يرى أن التعدد أو التعددية ـ كما يقال اليوم ـ أمر يرفضه الإسلام، ولا يجوز إنشاء أحزاب أو جماعات أو هيئات لها رؤية أو رأي سياسي داخل الدولة المسلمة. لقد وقف شعر رأسي حين أطلعني بعض الإخوة على رسالة كتبها بعض المتحمسين من الدعاة عنوانها: «القول السديد في أن دخول المجلس (النيابي) ينافي التوحيد». وهو خلط عجيب يدخل مسائل العمل في مسائل العقيدة، ومسائل العمل تدور بين الصواب والخطأ لا بين الإيمان والكفر، فهي من السياسة الشرعية التي يؤجر المجتهد فيها مرتين إن أصاب ومرة واحدة إن أخطأه التوفيق. وهو نفس ما وقع فيه الخوارج قديما، حين كفروا الإمام عليا كرم الله وجهه، بأمر عملي يتعلق بالسياسة والاجتهاد فيها، فجعلوها قضية عقدية، وقالوا: حكم الرجال في دين الله ولا حكم إلا لله! وما أبلغ رده عليهم بكلمته التاريخية إذ قال: كلمة حق يراد بها باطل! وكم هالني أن أجد بين علماء أفغانستان ـ أولئك الأبطال الذين يقودون الجهاد بحماس وإخلاص وثبات ـ من يرى أن تعليم المرأة حرام، وأن اللجوء إلى الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب، أو رئيس الدولة حرام، وإن تحديد مدة رئيس الدولة حرام، وإن القول بأن الشورى ملزمة حرام.

وقد ناقشني بعض الإخوة المقتنعين بهذه الأفكار، قائلا: إن الذي دعا إلى فشل الحركات الإسلامية في العصر الحديث هو إيمانها بهذه الأفكار الذي يعتقد هو أنها أفكار غير إسلامية، وإننا لا يمكن أن ننجح إذا اتخذنا إلى الغايات الإسلامية وسائل غير إسلامية!

قلت للأخ الذي ناقشني: ما الذي جعل تحديد مدة رئاسة الدولة حراما إذا رأى فيه المسلمون مصلحتهم؟

قال: إنه مخالف لفعل المسلمين منذ عهد الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه، فلم يحدث أن اختير أحد منهم لمدة مؤقتة، بل بقي في الإمارة مدى الحياة، وخصوصا الخلفاء الراشدين الذين أمرنا الرسول الكريم ـ ﷺ ـ أن نتبع سنتهم، ونعض عليها بالنواجذ كما رواه أصحاب السنن عن العرباض بن ساريه عنه عليه الصلاة والسلام. وقد حذرنا الرسول ـ ﷺ ـ في هذا الحديث من محدثات الأمور، فإن كل بدعة

ضلالة، وهذا من المحدثات المبتدعة.

قلت له: إننا قبل أن نؤمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين أمرنا أن نتبع سنة النبي ـ ﷺ ـ التي هي الأصل الثاني في الإسلام، وهي ـ مع كتاب الله ـ المرجع عند التنازع والاختلاف، وفي حديث العرباض المذكور عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين... إلخ، فقدم سنته ـ ﷺ ـ.

وسنة الرسول الكريم كما هو معلوم: قول وفعل وتقرير، وأفعاله خاصة لا تفيد الوجوب بذاتها، بل تدل على مجرد المشروعية والإباحة، ما لم ينضم إليها دليل آخر، يدل على الاستحباب أو الوجوب.

ولهذا رأينا من الخلفاء الراشدين من يخالف سنته الفعلية ـ عليه الصلاة والسلام ـ إذا رأى المصلحة التي روعيت في عهد النبوة قد تغيرت. ومن ذلك: إنه ـ ﷺ ـ قسم خيبر بعد فتحها بين المقاتلين ولم يفعل ذلك عمر رضي الله عنه، عندما فتح سواد العراق، حيث رأى أن الأصلح في زمنه غير ذلك، وجادله كثير من الصحابة في ذلك، ولاسيما أن رأي عمر يخالف ظاهر عموم آية سورة الأنفال: ﴿**واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه**﴾.

وقال عمر في ذلك: رأيت أمرا يسع أول الناس وآخرهم «وقال: أتريدون أن يأتي آخر الناس وليس لهم شيء؟! أي أنه راعى مصلحة الأجيال القادمة، وهذا النوع من التكامل الرائع بين أجيال الأمة بحيث لا يستمتع جيل على حساب جيل أو أجيال لاحقة، واستند عمر في ذلك إلى آيات سورة الحشر التي أشارت إلى قسمة الفيء بين المهاجرين والأنصار ﴿**والذين جاءوا من بعدهم**﴾.

وعلل الإمام ابن قدامة الاختلاف بين صنيع عمر وصنيع الرسول الكريم، بأن النبي ـ ﷺ ـ فعل ما هو الأصلح في زمنه، وعمر فعل ما هو الأصلح في زمنه. وإذا لم يكن فعل الرسول ـ وهو جزء من سنته ـ ملزما لمن بعده ومع الصحابة أن يخالفوه لاعتبارات رأوها، فكيف يكون فعل المسلمين من بعده ملزما لمن بعدهم؟

إن مجرد السوابق العملية لا تحمل صفة الإلزام التشريعي. كل ما في الأمر: أنها كانت هي المناسبة لمكانها، وزمانها وحالها، فإذا تغيرت هذه الأشياء تغير ما بني عليها.

فموضع القدوة فيها والعبرة منها: أن ننتقي من الأنظمة والتشريعات ما يصلح لزماننا وبيئاتنا وأحوالنا في إطار النصوص العامة والمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية الرحبة. أما الاحتجاج بالإجماع العملي من المسلمين على عدم تأقيت مدة الأمير، ففي هذا الاحتجاج شيء من المغالطة. فالإجماع الذي حصل يفيد شرعية استمرار مدة الأمير مدى الحياة وهذا لا نزاع فيه. أما الأمر الآخر وهو التحديد أو التأقيت، فلم يبحثوا فيه، بل هو مسكوت عنه، وقد قالوا: لا ينسب إلى ساكت قول، فلا يجوز أن ينسب إليهم في هذه القضية إثبات ولا نفي. وأما القول بأن تحديد مدة الأمير أو رئيس الدولة، إحداث أمر مبتدع في الإسلام، ومن الثابت بالنص والإجماع أن كل بدعة ضلالة. فإن المقدمة الثانية مسلمة، وهي أن كل بدعة ضلالة، ولكن لابد من إثبات المقدمة الأولى، وهي أن هذا الأمر داخل في نطاق البدعة الشرعية. ومن الخطأ البين، بل من الضلال البعيد، أن يظن أن الإسلام يقاوم كل جديد مستحدث، بإدخاله تحت اسم البدعة.

فالواقع أن البدعة ما كان في أمر الدين المحض، مثل العقائد والعبادات وما يلحق بها، أما ما كان من أمور الحياة المتغيرة من العادات والأعراف والأوضاع الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية ونحوها فليس هذا من البدعة في شيء، بل هذا يدخل فيما سماه العلماء (المصلحة المرسلة) كما بين الإمام الشاطبي في كتابه (الاعتصام). وعلى هذا فعل الصحابة أمورا لم يفعلها النبي ـ ﷺ ـ مثل كتابة المصحف، وتدوين الدواوين، وفرض الخراج، واتخاذ دار للسجن.

وفعل التابعون أمورا لم يفعلها الصحابة مثل: سك النقود، وتنظيم البريد وغيرها. وابتكر المسلمون أشياء لم تكن في عهد النبوة ولا الصحابة مثل: تدوين العلوم التي كانت معروفة من قبل، وابتكار علوم جديدة مثل علوم الدين واللغة والعلوم الإنسانية المختلفة.

التفريق بين السنة والسيرة في الاحتجاج والاستدلال :

ومن أسباب الخطأ والاضطراب في الفقه السياسي: الخلط بين السنة والسيرة في الاحتجاج. السنة مصدر للتشريع والتوجيه في الإسلام بجوار القرآن الكريم. فالقرآن هو الأصل والأساس، والسنة هي البيان والتفسير والتطبيق. ولكن الخطأ الذي يقع فيه البعض هنا أنه يضع (السيرة) موضع (السنة) ويستدل بأحداث السيرة النبوية على الإلزام كما يستدل بالسنة والقرآن.

والسيرة ليست مرادفة للسنة، فمن السيرة ما لا يدخل في التشريع ولا صلة له به. ولهذا لم يدخل الأصوليون السيرة في تعريف السنة، بل قالوا: السنة ما صدر عن النبي ـ ﷺ ـ من قول أو فعل أو تقرير، ولم يجعلوا منها السيرة.

أما المحدثون فهم الذين أضافوا ــ إلى القول والفعل والتقرير ــ الوصف (الخلقي والخلقي) والسيرة. لأنهم يجمعون كل ما يتعلق به ـ ﷺ ـ مما له علاقة بالتشريع وما لا علاقة له به، فيرون من حياته ما قبل البعثة من المولد والرضاع والنشأة والشباب والزواج.. إلخ. ويروون أوصافه الخلقية والخلقية ويروون كل ما يتصل بحياته ووفاته ـ ﷺ ـ. المهم أن بعض الفصائل الإسلامية تتخذ من السيرة دليلا عل الأحكام، وتعتبرها ملزمة لكل المسلمين. وهنا ملاحظتان مهمتان :

الأولى: أن في السيرة كثيرا من الوقائع والأحداث مروية بغير السند المتصل الصحيح، فقد كانوا يتساهلون في رواية السيرة مالا يتساهلون في رواية الأحاديث المتعلقة بالأحكام وأمور الحلال والحرام.

الثانية: أن السيرة تمثل الجانب العملي من حياة النبي ـ ﷺ ـ أي تمثل قسم (الفعل) من السنة غالبا.

والفعل لا يدل على الوجوب والإلزام وحده، إنما يدل على الجواز فقط، أما الوجوب فلابد له من دليل آخر. صحيح أننا مطالبون بالاقتداء به ـ ﷺ ـ **﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا﴾** (سورة الأحزاب: 21).

ولكن الآية تدل على استحباب والاقتداء به، لا على وجوبه. على أن اتخاذ الأسوة من سيرته إنما يكون في الأخلاق والقيم والمواقف العامة، لا في المواقف التفصيلية. فليس من الضروري أن نقتدي به بالبدء بالدعوة سرا، إذا كان الجهر ميسورا ومأذونا به. وليس من الضرورة أن نهاجر كما هاجر، إذا لم يكن لدينا ضرورة للهجرة بأن كنا آمنين في أوطاننا، متمكنين من تبلغ دعوتنا. وليس من الضروري أن (نطلب النصرة) من أصحاب السلطة والقوة، كما طلبها هو من بعض القبائل، فاستجاب له الأوس والخزرج، لأن هذا لم يعد أسلوبا مجديا في عصرنا. وليس من الضروري أن نظل ثلاثة عشر عاما نغرس العقيدة، وندعو إليها، لأننا اليوم بين مسلمين يؤمنون بأن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فليسوا محتاجين إلى أن نعلمهم العقيدة مثل هذه المدة.

وإذا اهتممنا اليوم بالعدالة الاجتماعية أو بالشورى والحرية، أو بالانتفاضة الفلسطينية، أو بالجهاد الأفغاني، فليس ذلك مخالفة للهدي النبوي الذي لم يهتم بهذه الأمور إلا في المدينة، لأن الرسول ـ ﷺ ـ كان في مكة في مجتمع جاهلي مشرك بالله، مكذب برسالة محمد، فكانت المعركة الأولى معه حول التوحيد والرسالة. بخلاف مجتمعنا اليوم، فقد رضي بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد رسولا، وإن كان فيه ما فيه من المعصية والانحراف عن شرع الله.

الهوامش

(1) من ذلك سلسلة «حتمية الحل الإسلامي» وبخاصة جزء «الحل الإسلامي فريضة وضرورة».

(2) ندوة البركة السادسة التي انعقدت في الجزائر من 2 إلى 5 مارس 1990

(3) رواه الترمذي وقال حديث حسن، والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم.

(4) انظر قصة بشر الحافي مع أحدهم في (الإحياء: 409/3).

(5) أخرجه البخاري بلفظ «ما تقرب إلـيّ عبدي».

(6) أخرجه الترمذي والحاكم وصححه. وهو في الصحيحين بلفظ آخر.

(7) الإحياء، ج. 3 ص. 400 . وانظر كتابنا (الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه) ص.87ـ 93. دار الوفاء ـ القاهرة.

مستقبل التيار الإسلامي

الشيخ راشد الغنوشي

توطئة :

لعل أهم ما خص به الله سبحانه خليفته في الأرض الرغبة في استشراف المستقبل والمحاولة الدائمة للإطلال عليه. فإنه مهما كان الحاضر غنيا بهيجا فما هو بقادر على صد الميل الطبيعي إلى استشراف المستقبل وهتك أستاره ومواجهة تحدي مجاهيله والتهيء لمعالجة مفاجآته. وكلما أمعن المستقبل في التستر زاد إصرار الإنسان على موالاة المحاولة لإزالة حجبه بما يناسب منزلته من التطور... ففي طوره البدائي عمد إلى ضروب السحر والشعوذة والعرافة مراكب يمتطيها للإطلال على المستقبل، وفي طور الحضارة استخدم مناهج البحث العلمي لدراسة ظواهر الطبيعة والنفس والمجتمع من أجل العبور.

ولأن الدين فطرة الإنسان، ما كان له أن يصادم هذا النزوع العميق في النفس، بل قد استجاب له استجابة واسعة، مغريا به ومحرضا على المحاولة، سواء من خلال ما طفح به من حديث عن الحياة بعد الموت ـ مؤكدا أن «الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون»، رابطا ربطا محكما بين الحاضر والمستقبل، بين السبب والنتيجة: «الدنيا مطية الآخرة» «ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى»، مؤكدا في نفس الوقت على مسؤولية الإنسان على مستقبله «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» وأن مستقبلنا هو ما نصنعه ـ، أو من خلال الحديث المستفيض عن الماضي.. ماضي الأفراد والشعوب وكيف كانت أعمالهم محددة لمستقبلهم.. داعيا المؤمنين إلى التأمل في أحداث التاريخ لا من أجل التفكه والتسلية. وإنما من أجل العبور من ظواهرها ومتغيراتها إلى سننها الثابتة التي تضع أيدينا على مفتاح هام من مفاتيح المستقبل «إن في قصصهم لعبرة»، وذلك من أجل الهيمنة على الواقع وتسخيره في وضع واقع أفضل.

فلا غرو إذن أن كان علم التاريخ علما إسلاميا، انتقل به المسلمون من مرحلة السرد والحكاية إلى مرحلة فلسفية وعلمية متقدمة.. وكان شيخ هؤلاء بلا منازع علامتنا ابن خلدون ـ رضوان الله عليه ـ

وفي العصر الحديث حيث حققت المعارف العلمية مرحلة متقدمة من النضج والاتساع سواء على المستوى الكوني أو الإنساني، كان طبيعيا أن تنال أشواق البشرية العميقة إلى تلمح المستقبل درجة أكبر من الاهتمام والنضج تهيأت معهما الأسباب لولادة علم جديد مستقل هو علم دراسة المستقبل أو علم المستقبليات، سرعان ما تراكمت بحوثه واشتد الإقبال عليه ربما بسبب إضافي ألا وهو ما يحدق بالبشرية من ضروب الخطر. ولم يتأخر العرب والمسلمون طويلا عن مسايرة هذه الهموم فنشأت مراكز وبحوث لدراسة المستقبل العربي والمستقبل الإسلامي.. وانعقدت ندوات علمية تقدح زناد العقول وتغذيها بمختلف المعارف علها تتلمح المستقبل وتتعرف على اتجاهاته من أجل الاقتدار على المساهمة الفعالة في توجيهه بما يجعل الناس على حال يكونون معها إلى الصلاح أقرب منهم إلى الفساد.

وفي هذه الورقة سنحاول إلقاء خيوط من الضوء على ما نحسبه اتجاهات لمستقبل الحركة الإسلامية من خلال تحديد منطلقات للتفكير في المستقبل وتوظيف واقع الحركة الإسلامية: عقبات وإنجازات وتحديات... فإن أصبنا من التوفيق حظا مهما كان ضئيلا فذلك محض فضل الله الذي لا يعرف الغيب على وجه اليقين غيره سبحانه.. وإن نحن خبطنا خبط عشواء فذلك مبلغنا من العلم ونعوذ بالله أن نضل أو نضل أو نزل أو نزل. وحسبنا استفزاز العقول الذكية وإغراؤها واستدراجها إلى ساحة البحث في مستقبل الأمة والبشرية وهو لا ينفك بحال في نظرنا عن البحث في مستقبل التحرك بالإسلام أو المشروع

الإسلامي في صراعه مع الباطل، مع الشر في كل أشكاله وقواه، ومركزه المشروع الصهيوني، وذلك من أجل عالم السيادة فيه للحق والعدل والحرية والخير.

1 ـ منطلقات للبحث :

أ ـ المستقبل من كسبنا

مما هو بديهي ولكن لا تغني بداهته عن تأكيده دون كلل أن المستقبل هو من صنع الناس.. أنه محصلة جهودهم وذلك ضمن سنن الله في الآفاق وفي الأنفس أن الأمر ليس حتما وقدرا أصما. إن المسلم كالكافر يجني ثمار جهده إن خيرا فخير وإن شرا فشر، مع فارق في ميزان الله أن المسيء يجزى على قدر إساءته إن لم يتدار كه عفو، في حين أن المحسن له أن ينتظر زيادة في الأجر على إحسانه **﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾**، وتلك هي البركة والتوفيق.

ب ــ وحيث إن القدرة على التفكير المجرد تمثل أهم خصوصيات الإنسان كان مناسبا من أجل تلمح مستقبله فردا أو جماعة دراسة عالم القيم والأفكار التي يتحرك فيها، ذلك أن القدرات المادية مهما بلغت كما وكيفا يتوقف مستقبلها وأصحابها على نوع المضامين والقيم الفكرية والروحية التي توجهها. وتاريخ المغول شاهد فصيح على أن الغلبة المادية لا دوام لها دون تفوق فكري روحي، وإلا كان مصيرها الانهزام والذوبان في مواجهة عالم أفكار متماسك. فقد انتهى المغول بعد تدميرهم للحضارة الإسلامية إلى اعتناق قيمها.

ولنا أن نتوقع أمام ثورة الاتصال العتيدة في هذا العصر واتجاه الشعوب والحضارات إلى انفتاح بعضها على بعض أن تنهار كثير من الأوهام التي احتمت بالأسوار العالية.. وظهور متزايد للإيديولوجيات ذات الأساس الفكري الأصلب، وليس أصلب ولا أكثر تماسكا من الإسلام حجة.. فضلا عن أن الثورة التكنولوجية الحديثة سلمت مقود القيادة الحضارية مجددا للذكاء والقدرة على الإبداع والتطور المستمر، الأمر الذي جعل القفز إلى قمة التطور الصناعي يحمل في وقت وجيز (خذ مثل كوريا وسنغافورة وتايوان).

ج ـ إن المستقبل لا يحدد بمعزل عن الناس ونحن منهم، فلسنا إذن ونحن نتحدث عن المستقبل في موقع الشاهد المحايد أو المتفرج الراصد... إنه ما يجوز لنا أن نتحدث عن مستقبل العالم والحضارة متجاهلين واجبنا في المساهمة الفعالة في صنعه، ذلك أن لكل عصر روحا عامة هي محصلة إسهامات الشعوب، فلابد من تكثيف مساهمتنا حتى يرتفع رصيدنا في صنع الرأي العام العالمي أو الروح العامة للعصر وهي ذات منحى تحرري إنساني.

د ـ إن مما تلح عليه الدراسات المستقبلية إيراد كشوفات واضحة عن الثروات ومعدلات النمو الاقتصادي والسكاني ودراسة وضع النخب واتجاهات وتيارات الشباب.. وهي لاشك هامة في تلمح مستقبل بلد معين أو تيار فكري وسياسي. ونحن لا نملك من ذلك غير النزر القليل، ومعظمه قد أنجز من خارج التيار الإسلامي(*) وينصب على تقويم الحركة الإسلامية أكثر من اهتمامه بالتشخيص العلمي.

وقد تراوحت هذه الدراسات غالبا بين التهويل أو التحقير أو التزكية، وأيا كان حالها فلا مناص من الاستفادة منها في بحث مستقبل التيار الإسلامي.

هـ ــ يمكن استعمال القياس، قياس الأوضاع المشابهة للوضع المراد استبانة مصيره... إن لنا ــ مثلا ــ أن ننتظر للمنظومات الفكرية والسياسية المغلقة والمصادمة للحرية والطبائع البشرية ـ مهما بلغت درجة بريق نجاحها وقوتها وانتشارها ــ مصيرا مشابها للأنظمة والأحزاب الشيوعية في انهيارها السريع بسبب مصادمتها لفطرة الإنسان في التعلق بحريته ومنزعه الديني والثقافي.

2 ـ واقع المسلمين :

إن واقع المسلمين ـ وهو الموضوع الرئيسي لفعل الحركة الإسلامية، وهو الميزان الأساسي لعطائها، لنجاحها أو فشلها في إخراجه من حالة التخلف: حالة العجز عن مواجهة تحدياته ووضعه على طريق الحضارة حتى تكون هذه الأمة خير الأمم عزة ومنعة وقوة وفضلا ــ إن واقع المسلمين ليس فيه الكثير مما يصلح سندا للفخر والاعتزاز: ثرواتنا تنهب، ديوننا ترتفع، تبعيتنا تتعمق، تشرمذنا يزداد، كفاءاتنا تسحب لتوظف لصالح أمم أخرى، حتى المعادية لنا، المستوى الخلقي لشعوبنا إلى هبوط باستفحال الأثرة والنزوعات الفردية والانتهازية.. الاستبداد مستمر في هيمنته، المشروع الصهيوني يتقدم بفعالية في اكتساح أرضنا ومحاصرتنا عالميا.. الشعور الديني نفسه كرباط اجتماعي وحافز عام ما أحسبه إلا في تراجع... الأمر الذي يجعل التساؤل مشروعا: هل استطاعت الحركة الإسلامية ـ وهي معطى أساسي في صناعة مستقبل أمتنا والعالم ـ فضلا عن غيرها من الحركات وقد ابتغت كلها

(*) انظر على سبيل المثال الدراسة الجيدة التي أنجزها د. عبد الباقي الهرماسي «الإسلام الاجتماعي في تونس»، أو الدراسة التي أنجزها فريق بحث أشرف عليه د. سعد الدين إبراهيم ونشره مركز دراسات الوحدة العربية حول المستقبل العربي. ولاشك أن دراسات الغربيين في هذا الصدد كثيرة، ويمكن إدراج كتابات الشيخين القرضاوي والغزالي ضمن أدبيات النقد الإسلامي للحركة الإسلامية، وكذلك الدراسة القيمة للدكتور الترابي حول الحركة الإسلامية بالسودان.

واستهدفت الخروج بالأمة من حالة التخلف حالة الانفعال، إلى حالة الحضارة حالة الفعل والتأثير. أن تنجز شيئا مما ابتغته؟ بل هل استطاعت حتى أن توقف مسار التدهور والتردي الذي انطلق منذ قرون طويلة؟

قد نخدع أنفسنا من خلال اتخاذ معايير أخرى للتقدم غير الوضع العام للأمة من مثل حساب عدد المنتظمين في حركتنا وفشل أعدائنا في استئصالنا وقد استهدفونا، ومثل تضخم مؤسساتنا، ولكن ذلك ليس إلا شأنا داخليا وأدوات للفعل في الواقع وليست أهدافا في حد ذاتها حتى تتخذ مقياسا للتقدم. **المقياس الرئيسي لنجاحنا أو فشلنا حال الأمة التي هي موضوع فعلنا، هل هي في وضع أفضل من حيث قدراتها على المقاومة وتوظيف طاقاتها في توفير حاجياتها المادية والروحية بما يجعلها أمة كريمة عزيزة مرهوبة الجانب متماسكة الصفوف**: أهلا بتوصيف «خير أمة أخرجت للناس».. ذات كفاءة عالية في مقاومة أعدائها وفي مقدمتهم المشروع الصهيوني، وإنقاذ المصير البشري المتداعي للسقوط.

إنه بهذا الميزان **ليس في واقعنا الكثير ما يصلح موضوعا للفخر من طرف أصحاب أي مشروع من مشاريع نهضتنا ـ الإسلامي وغيره ـ وإذا لم نستحدث ثورة في تفكيرنا وأساليب عملنا واستمر الواقع على ما هو عليه فحري أن نتوقع مستقبلا بائسا وتفاقما لمنحنى الانحدار في كل أبعاده بما في ذلك استمرار المشروع الصهيوني في التوسع والغطرسة.**

استدراك: ليس معنى ذلك أن الحركة الإسلامية لم تفعل شيئا وأن جهودها وتضحياتها ذهبت هباء منثورا. إن بلاءها ليس بالقليل وأساسا على صعيد المقاومة ـ مقاومة الأعداء ـ، فلقد تمكنت من تحرير قطاع لا بأس به من طاقات أمتنا المعطلة وأدخلتها في دائرة الفعل من خلال عملية الإحياء الإسلامي وتشغيل قواه التي عطلها الانحطاط والتغريب عن الفعل الإيجابي في الأمة. ولقد كان من ثمرة ذلك الإحياء والتفعيل لطاقات الإسلام انتشار حركات المقاومة للاحتلال الغربي للعالم الإسلامي، فاندحر الغزاة الغربيون في عموم البلاد الإسلامية، وما تبقى من جيوب لمعسكراتهم تتناوشها الرماح الإسلامية ولن تلبث أن تثخنها.. كما فعلت بأشياعهم من قبل ـ بإذن الله ـ.

لقد استنقذت الحركة الإسلامية ملايين من الشباب الإسلامي من ربقة الأسر الغربي وأدخلتهم في قلب المعركة السياسية والاجتماعية ضد المشروع الغربي التدميري، على حين استهدفت المخططات الغربية إقصاء الإسلام وحشره في زوايا وبقايا العهد القديم بعيدا عن مؤسسات الحداثة: الإدارة والقضاء والتشريع والسياسة والثقافة والفنون والجامعة... **إن الإسلام لا يفتؤ تأثيره يتزايد** على هذه الجبهة وهو مستمر في عملية **استرداد** أبنائه الواقعين في أسر المعسكرات المعادية.. ونحن **نتوقع تطورا سريعا لعملية الاسترداد هذه بعد سقوط المشاريع البديلة وخاصة المشروع الشيوعي**.. فإن ذلك من شأنه أن يشجع قطاعا واسعا من النخبة اليسارية وهي من أجود كفاءات النخبة ـ فعالية ونضالا وتجربة ـ على العودة إلى الإسلام، وذلك أن **الماركسية قد مثلت فتنة** وجاذبية عظيمة لقطاع واسع من النخبة. ورغم أن سقوط هذه الفتنة يحمل أمتنا تبعات إضافية في **تفرغ آلة الدمار الغربي لها.. وامتداد للنفوذ اليهودي في العالم**.. فإن تقديرنا أن **الإسلام مع ذلك أكبر المستفيدين من سقوط الوهم الشيوعي، سقوط جدار برلين والأسوار الحديدية لأنه الحجة الأقوى والسلعة الأجود**، فحري أن يكون **أكثر الجميع سعادة بكل خطوة تقدم للحرية في أرض الاستبداد**.

إنه ليس **أخطر على إيديولوجية مثل الإسلام من حالة النسيان والتعتيم والإقصاء**.. وتلك حاله في العالم منذ سقوط آخر دولة في بداية هذا القرن، حيث قسم العالم وأعيد تقسيمه في غيبته، وما عاد له شأن يحسب في تقرير مصائر الأمور. فليس من بين الدول الخمس الكبرى اليوم ـ التي تقرر وتحسم في مصير العالم وتحدد بشكل نهائي قانونه «الدولي» و «حقوق إنسانه» وحربه وسلمه ـ دولة إسلامية واحدة.. ولكن الإسلام وخاصة في العشرية الأخيرة سجل ويسجل حضورا متزايدا في العالم من حيث كونه **إيديولوجيا كونية وفكرة تحررية عالمية**، حتى أنه **لم تعد في العالم، إلى جانب فكرة الديمقراطية، فكرة أخرى تحظى بالاهتمام** ـ دفاعا عنها أو عداء وكيدا لها ـ أكثر من الإسلام، وحتى أنه **لو توفق الفكر الإسلامي في عملية احتواء الديمقراطية فاستنبتها في أرضه الخصبة كعادته مع كل نبتة خيرة بعد تشذيبها وتحريرها من أوشاب العلمنة والأثرة القومية لكان سده لا يقاوم وجاذبيته في تعاظم.**

ولكن ما ينبغي أن نمر ونحن نسجل عطاء الإسلام دون أن نلاحظ أن معظم العطاء حتى الآن كان على صعيد المقاومة.. مقاومة الأعداء وهدم الأباطيل وإزاحة الشبهات.. أكثر منه على صعيد بناء الحق، بناء النموذج البديل، وذلك سر حضور الإسلام الفعال في أيام المقاومة والمحن وغيابه في أيام المغانم.. وذلك السر في أنه رغم وفرة التضحيات الإسلامية... وملايين الشهداء في إفريقيا وآسيا.. لم تثمر كل تلك البطولات والملاحم الإسلامية الرائعة في أي بلد إسلامي حتى الآن وضعا إسلاميا يجسد مثل الإسلام في العدل والرحمة والحرية

والتقدم والوحدة...

لقد كان عمل الأفغان عملا بطوليا معجزا في مقاومة أكبر امبراطورية **مسلمة** واضطرارها إلى الهزيمة ووضعها على طريق الفضيحة والتمزق، ولكن ما مدى نجاح هؤلاء الأبطال في تحقيق وحدة صفهم واتفاق كلمتهم حول نموذج اجتماعي وسياسي بديل؟ إن حظهم من هذا ضئيل ضآلة البضاعة الفكرية الإسلامية في بلورة المشروع الإسلامي الحضاري البديل. فإن الجدل حول مدى أصالة الحرية والتعددية السياسية (الديمقراطية) وحقوق المرأة ومساهمتها في البناء الحضاري.. إلى جانب مسألة الفنون والآداب.. وحقوق المواطنة لغير المسلم في المجتمع الإسلامي على قدم المساواة، والحوار بين الحضارات وأولوية السلم على الحرب في العلاقة مع غير المسلم، وقوامة جماهير الأمة على حكامها واستخلاف الجماهير على الثروة.. لا تزال وغيرها موضوع جدل في الوسط الإسلامي، حتى أن التدين الرسمي للحركة الإسلامية لا تزال صيغته العامة يغلب عليها المحافظة والتوجس من كل تجديد والضيق بالمخالف والمسارعة إلى اتهامه في الدين.. إلى درجة جاز معها التساؤل حول فكر الحركة الإسلامية المعاصرة هل حظه من التجديد والتقدم أوفر من مرحلة الأفغاني وخير الدين التونسي ومحمد عبده وإقبال والبنا، أم أن الخط تراجعي لم يقدر حتى على المحافظة على منجزات المراحل السابقة له أن يزكيها ويطورها.. الأمر الذي يسمح بالقول عن تطور الحركة الإسلامية أنه تطور كمي أكثر منه كيفي لولا ما سجل هنا وهناك من محاولات محتشمة لتطوير الفكر الإسلامي في اتجاه التحامه وتفاعله - ولو جزئيا — مع عموم الجماهير في المعاش (فكرة البنوك الإسلامية، وإن كان عطاؤها لم يخرج في الغالب عن الدوران في الفلك الغربي) وفي الحرية والديمقراطية والاستقلال التشريعي والسياسي والاقتصادي، في محاولة بناء نماذج إسلامية خارج فلك التبعية الغربية.. ولكن الثابت على كل حال أن الإسلام يسجل حضورا متزايدا في العالم يرجى أن يكون حضورا إيجابيا فعالا مبشرا لا مُنَفِّراً.. محاورا جذابا أكثر منه احتجاجيا صداميا..

3 - العوائق :

العقبات في طريق المشروع الإسلامي ليست بالقليلة :

* **عقبات من داخل نفوسنا:** غلبة الأثرة والإخلاد إلى العاجلة وضعف التوكل واستمرار الإنشاد إلى الأسلاف ومواريثهم الفكرية **وكأن قد كتب علينا أبدا أن يظل مثلنا الأعلى خلف ظهورنا** وأن نقود عربتنا وأعيننا مثبتة على المرآة الخلفية للعربة بدل الاكتفاء بإلقاء نظرة خاطفة عليها كلما كنا بإزاء وضع جديد يتطلب موقفا جديدا، دون المساس بطبيعة التوجه العام أنه إلى الأمام وليس إلى الوراء.. وذلك السبب في التوجس من كل جديد وتوظيف الآلة التنظيمية في محاصرته وهي آلة تميل بحكم طبيعتها إلى القولبة وتسطيح الناس وتحفيف أطرافهم تحقيقا للانسجام، وهو المثل الأعلى للجهاز التنظيمي مع أن طبيعة التجديد أنه شذوذ عن القطيع، عن المألوف.

ورغم أن العقابيل كثيرة **إلا أنه لا يمكن رد أغلبها إلى وباء الاستبداد في كل أبعاده،** العقدية (الجبر) والفكرية (التقليد) والتربوية (المريدية، الوصاية الأبوية) والسياسية (الانفراد بالسلطة ومنع المعارضة والاحتجاج وتكوين الجماعات والأحزاب..). **الاستبداد ليس دولة فحسب بقدر ما هو عقلية** ومنهاج، الأمر الذي جعل مجتمعاتنا تشبه جهازا ضخما لإنتاج الاستبداد. فطالما لم نستيقن أن العقبة الكؤود في طريق نهضتنا والشر الأعظم المتربص بكل خير في حياتنا هو الاستبداد.. وأنه لا يرجى من مستبد خير وأن نعلن حربا لا هوادة فيها ضد الاستبداد أيا كان المتورط فيه، حتى وإن يكن مسلما، بل شر الاستبداد ما مورس باسم الإسلام وبادعاء تحصيل مصلحته.. **وإن الحرية مقصد عظيم من مقاصد شريعتنا** «يرفع عنهم أصرهم والأغلال» (الأعراف)، وإنها المناخ الأمثل لظهور حجة الإسلام وبركاته حتى وإن جلبت معها بعض الشرور، فالدنيا لا تقدم لنا خيرا محضا.. **ولكنها شرور عرضية جزئية ما ينبغي أن تخيف المسلم وتدفعه إلى إيثار حياة الاستبداد** بدعوى الحرص على الإسلام. ما لم نفعل ذلك فسنظل نراوح مكاننا غير قادرين حتى على إيقاف مسار التدهور.

إننا أحوج ما نكون إلى تجميع كل طاقات المسلمين وحتى غير المسلمين على صعيد واحد في حلف فضول ضد الاستبداد ومقاومة الظلم والظالمين وتوفير مناخ اجتماعي وسياسي وفكري صحي يتيح فرص المنافسة الحرة والمناظرة المفتوحة بين حجة الإسلام وحجج غيره.

إنه إن تعذر علينا إقامة دولة الشرع فما ينبغي أن نزهد في إقامة دولة العقل بلغة ابن خلدون من أجل القضاء على حكم الطبيعة حكم التغلب، وهو السمت العام للحكم في بلاد الإسلام اليوم مقابل حكم العقل في بلاد الغرب.

* أما العقبات الخارجية في وجه المشروع الإسلامي فكثيرة ولكن محور تجمعها ومصدر تعبئتها وتأليبها ضدنا هو الحركة الصهيونية. هم العدو.. وهم خصم الإسلام الألد، ولذلك لم يكن عجبا أن خص اليهود - في كتاب أريد له أن يكون شريعة خالدة للبشرية — باهتمام لم يسامهم فيه شعب آخر حتى أهل الامبراطوريات الكبرى التي كانت تهيمن على العالم زمن التنزيل. وذلك توجيه صريح إلى خطرهم على

مستقبل الحضارة البشرية، ولفت نظر قوي إلى التنبه لشرورهم وخطرهم على كل خير تعتز به الإنسانية كالأسرة والصدق والأمانة والوفاء وطهارة البيئة. والمشروع الصهيوني مشروع كوني يقوم على كل صعيد قوة هدم وتدمير وعدوان وحقد.. وهو لا يمثل خطرا على فلسطين أو العرب أو المسلمين فحسب، بل هو خطر على الإنسانية والحضارة كلها.. الأمر الذي يستدعي تبريد كل الجبهات الأخرى وتجسيد الحوار مع أصحابها والتمهيد لتحالفات واسعة معها ضد الخطر المحدق بالحضارة كلها : ورغم أن المشروع الصهيوني يحرز تقدما يوما بعد يوم ولكن ليس على حساب الإسلام وإنما على حساب الكيانات التي أقيمت بديلا عنه.. إن المستقبل للحرية، للفكرة الأقوى والأجدى. إن أرض الفنون تتسع يوما بعد يوم بسقوط الكيانات المستبدة وتقدم فكرة الحرية والديمقراطية. إن مشروعنا المستقبلي يمر عبر مكافحة الاستبداد الداخلي في كل أشكاله والتحام الإسلام **بهموم الجماهير** في الحرية والعدل وحماية الأسرة والبيئة وكرامة المرأة وتحقيق أشكال متصاعدة من الوحدة، والحوار بين الحضارات والرسالات لتوفير العدل والسلام، وتجنب الصراعات الثانوية.

إن مشروعنا المستقبلي يمر عبر مكافحة الاستبداد ومكافحة الصهيونية على كل صعيد والدعوة إلى إنسانية متضامنة تتبادل الأفكار والمنافع بحرية.

* **المفاهيم الخاطئة:** ورغم أنها عقبات داخلية فادحة، بل هي من أفدحها، إلا أنه يحسن إفرادها من أجل إبرازها، ومنها الإعراض عن تصنيف الإسلام إلى كليات وجزئيات بمثل ما فعل العلامة الأندلسي أبو إسحاق الشاطبي حيث رتب شعائر الإسلام وقد جاءت كلها لتحقيق مصالح العباد إلى شرائع ضرورية لا تستقيم الحياة إلا بقيامها (مثل حفظ الدين والحياة والعقل والأسرة والمال) وإلى شرائع دون ذلك في الأهمية، ورتب كل هذه المصالح أو الشرائع في سلم متدرج يصلح في الاستعانة به لتحديد أولويات الحركة الإسلامية كما يصلح عند تعارض هذه المصالح معرفة المصلحة التي نضحي بها لحفظ مصلحة أهم منها. ولاشك أنه في مثل هذا الترتيب تبدو بجلاء أهمية قضايا المعاش والتعليم والصحة بسبب تعلقها بحفظ الحياة والعقول بالقياس إلى قضايا دونها بكثير في الأهمية مثل مسألة نوع زينة الرجال والنساء كتحفيف الشوارب وإطالة اللحى وضرب الخمار... فهي وإن تكن من الدين لكنها مجرد مصالح تحسينية جزئية، لا ينبغي المخاطرة بمصالح ضرورية كبرى للأفراد والمجتمعات من أجل إقامتها. فإذا كان إعفاء اللحية يعرض للطرد من الشغل أو من مواقع هامة فيها حماية للدين فكيف يجوز التفريط في تلك المصالح الكبرى للفرد أو الجماعة من أجل مصلحة تحسينية كاللحية؟.

فلا مناص من تحديد الأولويات في فكرنا ومخططاتنا. والأخذ بالإسلام كله إنما يعني أولا الاعتقاد، أما العمل فسبيله التدرج.

* ومن هذه العقبات **تفرق الصف الإسلامي**، ولقد دعيت منذ سنة ونصف في مؤتمر رابطة الشباب المسلم العربي إلى الحديث عن الوحدة الإسلامية، فهالني الأمر وغلب علي الإنشداد إلى الواقع بدل التجنيح في عالم المثل، فذكرت أن الوحدة الإسلامية مقصد ضروري من مقاصد شريعتنا، ولكنه بعيد المنال، فدعونا نتحدث عما هو أيسر بكثير: عن وحدة الحركة الإسلامية وهي تمثل نخبة المسلمين أو هكذا الظن بها. فإذا عجزنا عن توحيد هؤلاء وربما حتى داخل القطر الواحد، فكيف نجمع فنتحدث عن وحدة المسلمين كلهم ودون تحقيق ذلك إعادة تشكيل العالم..؟

إن أمريكا تفاوض الروس باسم الغرب كله وغدا سيفاوضوننا باسم العالم النصراني قاطبة بشرقه وغربه... **فمن يفاوض باسم الإسلام اليوم، باسم الحركة الإسلامية؟** لا أحد. **أليس ذلك مخجلا** للعاملين للإسلام؟ ألم يدفعنا الدين إلى الوحدة ولو بدافع مضاهاة الأعداء؟ ﴿**والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ألا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير**﴾ (الأنفال)، وأي فساد أكبر من العجز عن مطاولة الأعداء حتى في مستوى وحدة الصف؟

أليس ملفتا للنظر ومخجلا أن يجري الحوار بين الكافرين ويتحقق التعاون وتوحيد الصف بأيسر وأسرع وأجدى مما يحصل بين جماعات المؤمنين؟ أليس ذلك مظهرا من مظاهر التخلف، ومن معانيه وسننه ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة وعدم احترام الآخر في فكره ومعتقده وانصراف الأنظار عن الاختلاف إلى ما يفرق لا إلى ما يجمع؟ **الحضارة وتحجر الفكر وضيق النظر والصدر نقيضان...**

* ومن هذه العقبات الذهنية والنفسية فكرة القطيعة بدل التواصل مع جهود السابقين ومنجزاتهم الحضارية، مسلمين كانوا أم غير مسلمين.. تمثل عقبة فكرية ومنهجية في التعامل مع الآخر. إنه إذا كان المصطفى لم ير في البيئة الجاهلية ـ على ما تزاحم عليها من ألوان الشر والفحشاء ـ شرا مطلقا، بل قد أبصر خلال ذلك قيما جميلة ومكارم للأخلاق أقرها وزكاها وأثنى خيرا على أصحابها وانطلق منها يؤسس بناء الدين الجديد ليكون هذا البناء تواصلا لا قطيعة، ويرى فيه أهل الجاهلية أنفسهم من خلال ما أقر في البناء الجديد من قيمهم الجميلة «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، فهل تكون الحضارة المعاصرة، على ما زخرت به من مظالم ومفاسد، أشد ظلمة من الجاهلية الأولى حتى يجيز لأنفسهم مسلموا العصر أو أكثرهم، ربما بدافع رد الفعل على المنبهرين بتلك الحضارة،

أن يتخيلوا أن العلاقة الوحيدة الممكنة مع تلك الحضارة علاقة القطيعة والنبذ بدل التمحيص والنقد والأخذ والرد، حتى أن أكثرهم تسامحا ما أجاز للمسلمين غير استعارة بعض تقنياتها، ممرا على التفريق القاطع بين ثقافة تلك الحضارة وعلومها على أن الأولى شر كلها.. دون بيان مستندات شرعية أو مصلحية واضحة لهذا التفريق بين آلة يجوز أخذها وآلة أخرى.. كالنظام الإداري والسياسي والإعلامي والقضائي.. مع أنها كلها آلات استفاد الغرب أصولها من حضارة الإسلام وعمل فيها تطويرا، فلماذا الإصرار على رفض التواصل مع تلك المنجزات والاستفادة منها بعقل مفتوح وقلب سليم يطلب الحق والجدوى والحكمة وذلك في حدود قيم شريعتنا وتقديرات مصالحنا..؟

إن منهاج الإسلام في التعامل مع الآخر كثيرا ما تجنب التعظيم، فالكافرون ليسوا كلهم أعداء، فمنهم المسالم ومنهم المقاتل الكائد... منهم الصديق ومنهم العدو. **﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم. إن الله يحب المقسطين﴾** (الممتحنة). وأهل الكتاب منهم الثقاة أصحاب الأمانات ومنهم الخونة، **﴿ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤده إليك، إلا ما دمت عليه قائما﴾** (آل عمران).

والغرب ليس واحدا.. هناك شعوب مقهورة مسكينة بائسة في الغرب لا تكاد تعلم عن الإسلام شيئا بله أن تعاديه مثل ملايين المشردين والمخدرين والمجرمين.. ومنهم دارسون للإسلام وحضارته ما استطاعوا الخلاص من جاذبيته والإعجاب بروائع حضارته، فأسلم بعضهم وتعاطف البعض الآخر، فهو صديق يدافع عن قضايا الإسلام.. ومنهم كاتم لإيمانه ومنهم في الطريق.. وفي الغرب قوى فكرية وسياسية - وإن كان عددها لا يزال قليلا وأصواتها مكبوتة - تدرك مثلنا أو أشد خطر المشروع الصهيوني على الحضارة. فهي في كفاح معه ظاهر أو خفي، داعية إلى بيئة طبيعية واجتماعية نقية من آثار الأنانية والطمع التي لونت كل شيء، مطالبة بعلاقات عادلة مع العالم الإسلامي وترك الارتهان الغربي لمصالح الصهاينة... وفي الغرب قوى مردت على النفاق وتمحضت لخصومة الإسلام على علم أو جهل: مؤسسات إعلامية وسياسية وعسكرية ومالية تخطط بالليل والنهار كيدا للإسلام.. فهل من العدل أو المصلحة في شيء التعميم؟ أليس العدل للإسلام خلة؟ **﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾** (المائدة).

أليس هذا المنهج يفرض العدل ويدفع إلى البحث عن الأصدقاء في كل الجبهات وتكثير صفهم ومحاصرة جبهات العداء والرفض، والتواصل مع الخير والأخيار والأحرار. ثم لا ننسى أن الإسلام قد غدا جزءا مكونا متناميا في بنية المجتمع الغربي.. ثم إن الآخر لم يعد الغرب وحده بل هو أيضا حاضرا ومستقبلا اليابان والصين وشعوب جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والإفريقية.. فهذه قوى مستقبلية مرشحة للإسلام أو التحالف معه.

اتجاه التطور :

من الواضح البين أن البشرية تمر بحالة اضطراب شديدة ومرحلة من التحولات الكبرى على إثر مرحلة من الاستقرار النسبي. ولعل أهم ظواهر هذا التحول ما يجري في المعسكر الشرقي من انقلابات جذرية على الفلسفة وأساليب التنظم المستوحاة من الماركسية وهي أحداث من النوع الذي يفرض إدراجه ضمن الأحداث الكونية الكبرى لما يتوقع لها من انعكاسات كبرى على صعيد الأفكار والخلافات الدولية، ولا يعني هذا أن وضع الطرف المقابل - المعسكر الغربي - في حالة استقرار رغم ما يبدو من ازدهاره، فإن التنظيم المادي للمجتمع باستبعاد العنصر الأخلاقي أنتج وينتج ضروبا هائلة من الخلل هي بصدد التراكم، ولم تصل بعد لحالة الانفجار، ولكن تجارب التاريخ المماثلة تعلمنا أنها صائرة إلى ذلك.

ولنعد إلى تتبع انعكاسات التحول في أوروبا الشرقية:

أ - على صعيد العلاقة بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي: لقد اتسمت هذه العلاقة منذ أن قسم العالم وشكل في أعقاب الحرب العالمية بين الدول الغربية باستبعاد الإسلام وعلى حسابه.. بالصراع والإعداد له بين جناحي الحضارة الغربية:: الليبرالي والاشتراكي.. على هذا الصعيد جرى ويجري تطور استراتيجي مهم جدا في اتجاه تجاوز مرحلة الصراع إلى حالة من الوفاق والتخطيط المشترك. وربما تجاوزت هذه العلاقة مرحلة الوفاق إلى حالة من احتواء الطرف الرأسمالي لنظيره الشيوعي الذي أنهكه فشله الاقتصادي فعجز عن متابعة رهان السباق نحو مزيد من القوة، فركن إلى الصلح واتجه إلى تعديل بنيته رأسا على عقب منبهرا بنمط الحياة الغربي يداوي نفسه بالتي كان هي الداء: الرأسمالية عملا بمأثور ابن خلدون في ميل المغلوب إلى تقليد غالبه وسرعان ما تساقطت الجدر الحديدية أمام ضغط رأس المال المتلمظ لالتهام الأسواق والثروات وبسط نمطه في الاستهلاك المحموم الأمر الذي يضع العالم أمام وضع خطير خلاصته أن الشمال بزعامة النصرانية المعدلة على ضوء حركة الإصلاح الديني وحركة النهضة حتى تم لقاؤها مع عدوتها اللدودة (اليهودية) فالتقت بذلك الأحقاد الدينية مع المطامع الرأسمالية النهمة بتهيؤ مسلح بأحقاده ومطامعه وتطوره

التقني الهائل يتهيء للوقوف موحدا في مواجهة النصف الجنوبي من الكرة حيث يمثل الإسلام أهم عقيدة متحركة حملت وتحمل مشروعا حضاريا يقوم على فكرة أخلاقية إنسانية فكرة استخلاف الإنسان عن الله مقابل حضارة الغرب ذات الأساس العقلاني المادي: الثقة في قدرة العقل على تنظيم الحياة باستقلال عن الله.. وما تولد عنها من فكرة قومية وتأليه المال والمصلحة واستيعاب العنصر الأخلاقي.. ولكن هذا التقسيم لا ينبغي أن يوقعنا في التبسيط، فهذا العموم عند التفصيل يكشف عن صراعات وتناقضات داخل كل قطاع.. كما أنه لا يجعلنا نغض من شأن القوة المتنامية لليابان والجنس الأصفر عامة.. ولكنها بالنسبة للغرب قد تشكل خطرا اقتصاديا أو حتى سياسيا وعسكريا في المستقبل دون أن تصل إلى حدود الخطر الحضاري.. لأنها لا تحمل مشروعا حضاريا إنسانيا بديلا.. ولذلك كشفت الدراسات أن التعصب الفرنسي مثلا تجاه الأجناس الأخرى يتجه بما يزيد عن 80٪ نحو العرب. (الصحافة الفرنسية خلال شهر مارس (آذار) 1990).

ب ـ على صعيد عالم ما وراء الحضارة الغربية: كان أثر هذه التطورات مذهلا منذرا بانخرام هائل للموازين. فلقد قام العالم الذي كان يسمى «العالم الثالث»، قامت دوله وأحزابه واستراتيجياته وثوراته وتفكيره واقتصادياته على مقوم أساسي هو الصراع بين الشرق والغرب، فإذا انتهى هذا الصراع واتجه إلى التوحد، فهل ستستمر تلك الآلية على ما هي عليه أم هي معرضة لضروب بالغة من الانخرام؟ نحسب ذلك..

ج ـــ «على صعيد الصراع العربي ـــ الإسرائيلي: كان للتطورات الجارية في أوروبا الشرقية وقع الصاعقة والزلزال على النظام العربي وحتى الإسلامي عامة بسبب انكشاف ظهره للضربات الإسرائيلية الغربية. بعد أن كان هذا الظهر بتعقيداته يحمى بعض الشيء على الأقل بالصراع المحتدم بين المعسكر الشرقي والغربي.. إن أحزابا ودولا في المنطقة تشعر اليوم بحالة بائسة قاسية من اليتم، على حين أن دولة اليهود تعيش عرسا بهيجا وتتهيأ لاستقبال سيل من الكفاءات اليهودية المهاجرة سوف تنضم إلى الجسم الإسرائيلي تمده بطاقات هائلة للنمو والصراع والغلبة.. الأمر الذي يفتح شهية بني إسرائيل ويدفعهم دفعا لتحقيق أحلامهم التوراتية العدوانية.. وأنى لأحزاب ودول خاوية على عروشها وزادها خواء فقد الحامي والنصير في المعسكر الشرقي أن تقف أمام هذه الأطماع المدعومة من الغرب.. منتظر للمشروع الصهيوني إذن أن يعربد أكثر من أي وقت مضى وقد عزل خصومه وروضهم على التعايش معه. وما انتقال الجامعة العربية إلى القاهرة وفيها العلم الصهيوني يرفرف إلا عملية تمهيدية لاعتراف الجميع بإسرائيل. إن لم يكن هو بذاته اعتراف فعلي بها.

د ـ على صعيد الحركات الإيديولوجية: أي الحركات المبشرة بفكرة حضارية لتنظيم العالم، واضح أنه خارج الدائرة الغربية ليس في العالم المسمى حتى الأمس القريب بالثالث: فكرة تحمل مشروعا حضاريا غير الإسلام، وواضح كذلك أن عالم الأفكار الوافد من دول الشمال (الحضارة الغربية) قد أفلس في إحداث أي تطوير إيجابي ذي بال مما كان يبشر به.. وزاده إفلاسا أنظمة أوروبا الشرقية بلاء على بلاء... مقابل ذلك لا تزال الحركة الإسلامية تحقق مزيدا من الانتشار والنمو والتبشير بعالم جديد لا تستعار ولا تستورد أسسه ومعالمه الرئيسية من الخارج.. وإنما هي انطلاقة من الذات.. من الإسلام وتراثه لإعادة بناء الفرد والمجتمع والأمة والحضارة. بناء يستوعب الكسب الحضاري الغربي دون أن يتذيل أو ينبهر به.. وإنما يتقدم مصلحا لما أفسد، بانيا لما هدم، شافيا لاستقامه.

ولاشك أن انهيار النظام العربي وعجزه الفاضح عن مواجهة المشروع الصهيوني المتنمر يمثل مهمازا مؤلما مؤقظا للأمة من غفوتها، مقدما أسبابا متكررة ومتعددة لصحوتها.. إن هناك آلية عجيبة في هذا التطور خلاصتها: إن المشروع الصهيوني بحكم طبيعته توسعي، وإنه مضطر بحكم الواقع أن يتوسع على حساب الهشيم العربي مجهزا عليه وهو بذلك يجهز على أوضاع طالما مثلت عقبات كؤود أمام المد الإسلامي ـ ليجد نفسه في النهاية أمام خصمه الحقيقي.. فكان المشروع الصهيوني مجرد أداة لا يقاظ الأمة من غفوتها ودعوتها إلى الوحدة والنهضة.. وذلك من قدر الله.. ومكره بأعدائه..

المنتظر إذن أنه بقدر تفاقم عجز النظام العربي والأنظمة المشابهة في العالم الإسلامي تحت وقع التطورات الحاصلة في العالم وتحت ضربات المشروع الصهيوني بقدر ما تتضافر أسباب استفزاز ضمير الأمة وإيقاظها من غفوتها.. المنتظر أن يتفاقم عجز الأنظمة وانهيارها.. والدخول مجددا في لعبة الانقلابات بتشجيع من الغرب خشية أن تفرز الديمقراطية أوضاعا إسلامية.. ولكن ذلك لئن امتحن الحركة الإسلامية بامتحانات جديدة فما هو بقادر على إلغائها أو حتى أضعافها في المدى البعيد أو حتى المتوسط بل هو حري أن يعجم عودها

ويدفعها إلى الوحدة والنمو بفعل تراكم التجارب والعجز عن مواجهة التحدي الاقتصادي والصهيوني بشكل خاص.

هـ ـ المنتظر أن منطقة القلب في العالم الإسلامي: الجزيرة العربية ومصر وبلاد الشام وتركيا أن تكون حركة تحررها من أثقال المشروع الغربي أبطأ بفعل الضغوط الخارجية الهائلة حولها وما يمثله انفلاتها من الأسر الغربي من خطر مباشر في المشروع الصهيوني الذي هو الرمح الغربي المسموم في قلب العالم الإسلامي. إن تحرر أي منطقة من مناطق القلب مستبعد أن يتم إلا في ظل تحولات مهمة جدا في المنطقة ذات ثمن باهظ التضحيات، يحسب أن الوضع الإسلامي لم يتهيأ له ذاتيا وموضوعيا.

على حين أن التطورات في الأطراف يمكن أن تحدث بشكل أسرع بفعل الضغط الخارجي الأقل وأسباب أخرى على نحو أن الإسلام الذي كانت حركة انطلاقته من القلب إلى الأطراف يمكن أن ينقلب بحركة عكسية في المستقبل من الأطراف إلى القلب.

الحركة الإسلامية على طريق التطور :

اعتقد أن حركة التجديد تتقدم وتكسب يوما بعد يوم. ورغم أن الكسب بطيء والعوائق أمامه كبيرة، ولكن ما أظن أننا نتراجع. بل أن هناك تجارب للإسلام على الصعيد السياسي والاقتصادي والفني والأدبي وعلى صعيد العمل الشعبي. هناك مراكز دراسات متخصصة، وهناك دعوة إلى نقد العقل المسلم، نقد المسلمين لأفكار المرحلة السابقة ينمو (نقد أفكار سيد قطب مثلا)، محاولات التواصل مع الآخرين تنمو (العمل الجبهوي، الحوار مع القوميين).

صحيح أن التيار العام اتباعي ولكن تيار التجديد بدل التقليد، والحوار بدل الصدام والنسبية بدل الإطلاقية ينمو واعتبر أن هناك محاور أساسية لهذا النمو، يزداد الاهتمام بمسألة الحرية وبدور المرأة، وأظن أن الاهتمام بهذا الموضوع سينمو.

ونحسب أن الحركة الإسلامية اليوم تمر بثلاث مراحل :

1 ـ مرحلة الحركة الناشئة، أو الحركة الدعوة: وتلك حالتها في معظم بلاد الوطن الإسلامي.

2 ـ مرحلة الحركة السياسية المعارضة، أي في مرحلة التهيؤ للدولة المشاركة أو الاستقلال أفغانستان، الباكستان، ماليزيا، الأردن، تونس والجزائر.

3 ـ مرحلة الحركة ـ الدولة. أو قريبا من ذلك كما هو الحال في السودان.

4 ـ المنتظر على ضوء ذلك. أن تتدرج الحركة الإسلامية في تطورها من حالة النشأة على مختلف أطوارها، إلى مرحلة الحركة السياسية المعارضة إلى الحركة السياسية المشاركة في الدولة أو الحاكمة.

نتوقع أنه هناك عشرية واحدة سنرى أكثر من حركة في العالم الإسلامي قد قطعت درجة أو أكثر من سلم التطور المذكور.

للذكرى :

ونحسب أنه للذكرى من المهم الإصغاء إلى النصائح التالية :

ـ إن المستقبل للفكر والذكاء.. ويكتسب التعليم هنا أهمية خاصة باعتباره جهاز التصنيع لرجال المستقبل.. فلابد من إيلائه الأهمية الكبرى وتطويره باستمرار وتأهيله باستمرار وجعله البوتقة التي يلتحم فيها الوحي بالفعل.. والوحي والعقل بالواقع.

ـ ويلحق به الاهتمام بالاقتصاد باعتباره الوقود المحرك.. فلا مناص من إحسان فن تنمية المال.. وتشجيع التطوع بالمال ـ في سبيل الله ـ ومنه بناء المؤسسات التعليمية الضخمة عبر نفقات غير حكومية.. أي تشجيع الأوقاف وحسن تنظيمها والتصرف فيها ومما يقتضيه ذلك مقاومة لا هوادة فيها للترف والاستهلاك التظاهري.

ـ ومن توابع ذلك إيلاء الإعلام المتطور الاهتمام الأكبر لالتصاقه بطبيعة رسالة الإسلام إنه دعوة، وإنها ليس لها من فضل إلا أنها حاملة لرسالة الإسلام.

ـ الانتقال بالإسلام من مرحلة غلب فيها على عمله أنه دين للمقاومة والاحتجاج إلى مرحلة يولي فيها الاهتمام الأكبر بالبناء من خلال تقديم النماذج الناضجة المغرية في ميادين الفن والأدب والفلسفة والاجتماع.

ـ السير الحثيث الجاد المتدرج نحو الوحدة وتشجيع كل خطوة في هذا الطريق.

إنه لمخجل جدا أن تتكلم أمريكا وتفاوض باسم الغرب كله.. وأن يكون هناك مجلس للكنائس العالمية وأن يكون هناك مؤتمر يهودي عالمي. ولا يكون للأمة الإسلامية ولا للحركة الإسلامية ناطق باسمها.

كل خطوة نحو الوحدة هي خطوة نحو الإسلام... مهما بدا من واقعها غير ذلك.

ومما يعين في هذا الغرض تأصيل فكرة المواطنة بين كل المنتمين لأوطاننا مهما اختلفت مذاهبهم ونحلهم، إسلامية كانت أم غير إسلامية.. فإن مما يهددنا به الغرب إشعال الحروب الطائفية والدينية والعرقية. فلا يسع التنبه لإطفاء النيران التي سيوقدها.. فلا مناص من تجذير فكرة المواطنة والتضامن الوطني بين كل المواطنين. والتضامن الديني بين كل المؤمنين مهما اختلفت طرقهم في الإصلاح فضلا عن ألوانهم.

ـــ وإن من موضوعات التضامن الوطني والإنساني الاتجاه إلى إقامة ما يشبه حلف الفضول لمنع الظلم ومقاومة الاستبداد وتأصيل فكرة حقوق الإنسان.

ويلحق بذلك تأصيل الأخوة الإنسانية واستشعار هموم الإنسانية، والاعتقاد في وحدة المصير البشري، والتخطط انطلاقا من هذا المبدأ.

ـ النهوض بشقنا المعطل التي لا نهوض لنا بغيره أعني المرأة. فإن نصف الأمة وأكثر نساء والنصف الثاني يتربى في أحضانهن فأي أمل في نهضة لا تحملها المرأة ولا ترضعها للأجيال الجديدة؟ لابد من تأصيل لا يمل ولا يكل لدور المرأة في النهضة ولحقوقها.. أنا أحيي بهذا الصدد أستاذي محمد الغزالي وحسن الترابي، كما أحيي السيدتين العظيمتين الرائدتين: زينت الغزالي وسعاد الفاتح.

وأتساءل عن سبب غياب الرموز النسائية من حياتنا؟

نحن مطالبون بحسم مسألة الدولة. في اتجاه تأصيل أهمية المسألة السياسية، ومبادئ الدولة الحديثة في التعددية والمشاركة والتداول في إطار قيم الإسلام، وإدخال فكرة النسبية في هذا الصدد على نحو تخرج به المعاندة بين دولة إسلامية ودولة معادية للإسلام فيمكن الخروج من هذا المأزق إن تعذرت دولة الشرع القبول بدولة العقل. من أجل أمة موحدة تحتاج إلى فكر يوصف ويجمع ولا يفرق ويوحد أكثر مما يفرق.

ـــ نحن في عالم الخير فيه أصيل بل هو الأصل وهذا يقتضي التواصل مع تراث البشرية كله مما يمكن أن يستنبت في أرض الإسلام.. نحتاج إلى تأصيل مبادئ العدل والإحسان والتسامح والحوار والعقلانية. ولكن الشر لا ينتظر فناؤه مادامت الحياة البشرية فلا مناص من تأصيل ثقافة إسلامية مجاهدة، تولي الشهادة والشهداء مكانة بارزة وتربي الشباب على الفتوة والنبل وأخلاق الجهاد.

ـــ عاصم كل ذلك علم لا ينبغي أن نمل من إشاعته والتنويه بأهله وإيمان هو الروح الجامع وخلق كريم ضابط لكل سلوك دافع إلى المروءة والنبل والشجاعة والعفة.

الخاتمة :

نحن في مرحلة متوسطة من صحوة الإسلام أصابت أحلام الغرب وحلفائه الصهاينة وعملائهم الرابضين على قلوب المسلمين برعب شديد دفعهم إلى جانب أسباب أخرى نحو الإسراع إلى طي صفحة خلافاتهم.. والتفرغ لمواجهة هذا الخطر المنبعث من كل مكان.. حتى من داخل الغرب نفسه.

ورغم اعتقادنا بأن لقاء الغرب هو لقاء مصالح. والمصالح تفرق ولا تجمع في نهاية المطاف فإن الأمة الإسلامية تجاه الغضب والحقد. والتهديد الغربي معرضة مجددا لضروب من الكيد الغربي لا تقل قساوة عما حدث في العهود الماضية. قد تصل حتى العودة إلى مرحلة الاستعمار المباشر، فضلا عما يلقاه المشروع الصهيوني وبشكل سافر لأول مرة من تضافر للأمريكان والروس على دعمه بالرجال والمال والعتاد.. لرفع كفاءاته العدوانية على أمة الإسلام.

ومع ذلك فإن تصاعد الكيد الغربي لأمتنا هو نهاية عامل من عوامل إيقاظ أمتنا وإرهاف حدها وتفتيق طاقاتها، وتأهيلها من خلال ذلك لمرحلة القيادة العالمية التي تضافرت نصوص الوحي القرآني والنبوي على التبشير بها، وذلك بتحقق شروطها.

﴿والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.

الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام (2)

للأستاذ علي يوعلاّ

1 ـ التفاعل في إطار التبعية :

إن التفاعل في إطار التبعية إنما هو في حقيقة أمره تفاعل وهمي إذ أن المفروض في التفاعل هو تواجد جهتين تتبادلان فيما بينهما نتائج أعمالهما، ولما كان إطار التبعية يقتضي أن المتبوع هو القادر وحده على العرض بينما التابع لا يقدر إلا على الطلب فإن التفاعل أو التعاون أو الحوار لا معنى لها في هذا المضار لأن التابع في مجال الفكر مقلد، والمقلَّد لا يقلِّد، وهذه المسألة تنطوي على أمرين : ظاهر وخفي.

ـ الأمر الظاهر هو أن التابع يستفيد أكثر من المتبوع في هذا النمط من العلاقات إذ أن المتبوع عانى كثيراً وأنفق كثيراً قبل أن يصل إلى قطف ثمار عمله ليقدمها للتابع مقابل تغطية ثمنها فقط، وهذا النمط من التفكير روج له بعض الاقتصاديين[1] الذين ذهبوا إلى أن دول العالم الثالث وهو العالم التابع سوف يتسلق مدارج الرقي في ظرف وجيز من الزمن قياساً بالزمن الذي استغرقه تطور دول العالم المصنع وهو العالم المتبوع. غير أن الوقائع تشهد على أن هذا الزعم باطل، فالعلاقة في إطار التبعية لم تفرز أية بوادر للتنمية داخل العالم الثالث ولم تؤد فيه إلى خلق أي سبب من أسباب الاعتماد على الذات في الإنتاج المادي والفكري معاً، ولكي تفهم أسباب هذا التناقض يحسن بنا أن لا نبحث عنها في ظاهر الأشياء لأنها لاتملك أن تتعدى حجم الأحداث وشكلها ومضمونها المحسوس إلى جوهرها وهو أمر خفي.

ـ الأمر المعني يعيدنا إلى الحديث على منطقة التصادم بين العطاءات الفكرية التي تتنازع فيها محتوياتها الحضارية الخفية حقها في الوجود، لأن مصطلحات الغزو الفكري، والغزو الثقافي والسيطرة العلمية... تأخذ معانيها كاملة هنا، ذلك أن الصادرات من المتبوع إلى التابع يمتد مفعولها إلى كافة المناطق التي تتألف منها الذات ويتكون منها الوجدان، الأمر الذي يتولد عنه الشلل الفكري انطلاقاً من الذات لدى التابع بل يتحول إلى كائن مسلوب الإرادة الحضارية لا يطمح في الدخول في زحمة التفاعل بين القيادات الفكرية، ذلك أن دخوله فيها يأتي من باب التقليد لأن فقدانه لذاته وذهنيته أفقده شخصيته الحضارية، وبهذا يكون قد فقد الأرضية الفكرية الخاصة به، ولعل تبنينا للذهنية الغربية في اختيار مواضيع نقاشنا وطريقة نقاشها واختيار مناهجنا وبرامجنا التربوية واختيار مراجعنا وبحوثنا الجامعية يدخل في هذا الاعتبار، وهو تعبير عن غياب شخصيتنا الحضارية في مؤسساتنا، وهو أمر يأباه وجداننا الإسلامي الذي تعرض للإحباط عبر تاريخنا الحديث، وما الصحوة الإسلامية الحالية إلا وليدة لهذا التناقض، ومن هذه الصحوة يرجى الخير الكثير في مجال رد الاعتبار لشخصيتنا الحضارية وتقويتها وتقويمها وتهذيبها، وعندئذ نؤسس علاقاتنا مع غيرنا من الأمم على أساس من العدل والمساواة في إطار معاملة الند للند.

2 ـ التعاون في إطار الندية :

وأما التفاعل في إطار الندية فهو تفاعل إيجابي لأن كل أخذ يقابله عطاء، وكل عطاء يقابله أخذ، لأن الشخصية الحضارية للآخذ والمعطي مكتملة عندهما سواء بسواء، فيحصل الإثراء المتبادل بينهما بالجانب الموضوعي في كل ما يتبادلان بينهما من نظريات وقوانين وعلوم بينما يبقى محتواها الضمني المتمثل في المذهبية التي تم إنتاجها فيها خارج منطقة التصادم بين الحضارة الآخذة والحضارة الوافدة، فلا يبقى مجال للغزو الفكري، وإذا حدث منه شيء فسببه تواجد الضعف في الشخصية الحضارية، ولا مرد له إلا عن طريق بناء الذات على مقومات الأصالة كي تتحدد في شعور

النـاس الحصـانات الفكريـة والعقـائـديـة التي تحميهم من الذوبان وبـالتـالي تتقوى معـادلاتهم النفسيـة والاجتمـاعيـة[2] اللازم توافرهـا لكل انطلاقـة حضـاريـة، وهـذا لا يتـأتى في المجتمعات الإسلاميـة إلا إذا توفرت العنـاصر الثلاثـة العقيـدة والشريعة وإحياء التراث الذي يتضمن رصيداً هـامـاً من الفكر الاقتصادي.

ثالثاً الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام غائب في أذهـاننـا مطلوب في وجـداننـا، موجود في كتب تراثنا.

وأما غيابه من أذهاننا فتؤكده بنياتنا الفكرية والتربوية المحرومة من تراثنا الإسلامي عامة، مما أدى بنا إلى الاعتماد على فكر غيرنا الذي لاينسجم مع وجداننا، فكان الأجدر بنـا أن نتكون على مائدة أسلافنا في المقام الأول خاصـة وأن لهم شرف السبـق في إسهـامـات لا تقـل أهميـة عمـا جـادت بـه المدارس الاقتصادية الحديثة، ولإبراز هذه المسألـة نحـاول أن نستعرض بعض النماذج بصفة مجملة أولاً ومفصلة ثانياً.

أ ـ نظرة مجملة على بعض النماذج من الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام

إن النماذج التي يليق استعراضها في هذا المقام ليست بقليلة، وليس لنا أن نقول : إن ما جاء به عالم ما بصدد مسـألـة اقتصـاديـة معينـة يمثـل بقيـة العلمـاء في هـذا الشـأن وذلـك لسببين رئيسيين هما :

ـ السبب الأول هو أن هذا العمل لم يقم به أحد إلى الآن، ولا يزال مستوى الاهتمـام بـالفكر الاقتصـادي لـدى علمـاء الإسلام دون مرحلة التصنيف المنهجي، لما جـاد بـه هؤلاء العلمـاء، والمحـاولات التي تبـذل ترمي إلى الاكتشـاف والنشر للمادة الخام فقـط، وهي عملية تراكمية لابد منها في المرحلة الأولى لإعـادة الاعتبـار لكتب التراث، بيد أن هذه المرحلة تبقى دون جدوى إذا لم تعقبها مرحلـة الـدراسـة المنهجيـة الواعيـة بتحديـات العصر كي تتبلـور المـذهبيـة الإسلامية في تكوين المختصين في الدراسات الاقتصادية.

ـ السبب الثاني هو أن الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام به من الغنى والتعدد ما يجعل تصنيفه متعدداً بحيث يمتـد إلى تغطيـة شتى المجالات الاقتصادية، وهذا يتبين لنا عند التأمل في عينة من العلمـاء الـذين أوردهم محمـد عـاشـور في كتـابـه رواد الاقتصـاد العرب».[3] تتضمن العينة ثمانية وعشرين عـالمـاً يتميزون عن بعضهم البعض إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة تفكيرهم أو طبيعة المصنفـات التي تتضمن أفكارهم الاقتصادية.

فـإذا أخـذنـا بعين الاعتبـار المـؤشر الأول تبين لنـا أن العينـة تشتمل على ثلاثة أنماط من التفكير حسب الجدول التالي :

السياسة الاقتصادية	التحاليل والنظريات الاقتصادية	الوقائع الاقتصادية
عمر بن الخطاب أبو ذر الغفاري عمر بن عبد العزيز	أبـو يـوسف، الشيبـاني، ابن سـلام القرشي، الجـاحـظ، الخـلال حبيب البصري، الطرطـوشي، الـدمشقي، المقريـزي، الـدلجي، الرازي، ابن تيميـة، محمـد بن سعـد، الفـارابي، ابن الهيثم، ابن سينـاء، ابن حـزم، الغـزالي، ابن طفيـل، ابن خلـدون	ناصر خسرو محمد بن أحمد بن جبير أبو عبد الله ابن بطوطة

ومن نـافلـة القـول نشير إلى أن كـل مجمـوعـة من هـذه المجموعـات تقبـل تصنيفـات دقيقـة تغطي كـافـة جوانب النشـاط الاقتصـادي والنظم الاقتصـاديـة ونظريـات الإنتـاج والتـوزيـع والاستهلاك والتداول، والمالية العامة، والتدبير...

وإذا أخـذنـا بعين الاعتبـار طبيعـة مصنفـاتهم في المسـائـل الاقتصادية، وجدنا أنهم يتوزعون بين الأصناف التالية :

ـ صنف لم يتـول هو نفسه كتابة آرائه الاقتصـاديـة، بل وصلت إلينا عن طريق غيرهم من المهتمين بالعلم والتأليف.

صنف ضمن أفكاره الاقتصـاديـة في كتب تنـاول فيهـا مسـائـل متفرعة عن بقية العلوم الشرعية والطبيعية، والاجتماعية.

صنف ثـالث بالإضافة إلى أرائـه الاقتصـاديـة التي أوردهـا في المؤلفات المتعددة الأبعـاد العلميـة، ارتـأى تصنيف كتب متخصصـة في المسـائل الاقتصادية فقـط وهكـذا نحصل على ثلاثـة نمـاذج من العلماء كما هو مبين أدناه :

الصنف الأول	الصنف الثاني		الصنف الثالث	
	الكاتب	واحد من كتبه	الكاتب	الكتاب
عمر بن الخطاب	محمد بن سعد	الطبقة الكبرى	- أبو يوسف	الخراج
أبو ذر الغفاري	الفارابي	المدينة الفاضلة	- محمد بن الحسن الشيباني	الاكتساب في الرزق المستطاب
عمر بن عبد العزيز	ابن سيناء	المدينة العادلة	- أبو عبيد القاسم بن سلام	الأموال
	الغزالي	إحياء علوم الدين	- يحيى بن آدم القرشي	الخراج
	ابن طفيل	قصة حي بن يقظان	- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ	التبصر بالتجارة
	ابن خلدون	المقدمة	- أبو بكر بن هارون الخلال	الحث على التجارة والصناعة
	ابن الهيثم	ذكر الكاتب	- أبو الحسن بن محمد بن حبيب البصري الماوردي	الأحكام السلطانية والولاية الدينية
	ابن حزم	بعض آرائهم	- ابن رشد	الخراج / المكسب الحرام
	ناصر خسرو	الاقتصادية	- أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي	الإشارة إلى محاسن التجارة
	ابن جبير	دون ذكر كتبهم	- المقريزي[4]	رسالة في النقود
	ابن بطوطة		- شهاب الدين أحمد بن علي الدلجي	الفلاكة والمفلوكون (الفقر والفقراء)
	الطرطوشي	سراج الملوك	- عبد الرحمن بن نصر التبريزي	نهاية الرتبة في طلب الحسبة
			- ابن تيمية	الحسبة

إن الفحص العابر لهذا الجدول يؤدي إلى إقرار حقيقة لامراء فيها، وهي وجود فكر اقتصادي متطور نسبياً لدى علماء الإسلام، يشهد على ذلك الاهتمام المتواصل لدى هؤلاء بالمشاكل الاقتصادية ابتداء من القرن الأول الهجري مع عمر بن الخطاب وأبي ذر الغفاري إلى القرن التاسع الهجري مع المقريزي وابن خلدون، وبهذا يكون هذا الفكر قد عايش مراحل القوة والضعف معاً في تاريخ الأمة، مما يجعل إدخاله في اعتباراتنا التربوية والعلمية يكتسي مغزى عميقاً في أعمالنا التربوية.

نعي هذا جيداً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مناهج غيرنا من الأمم تستكنه أغوار فلسفتها القديمة وتعاليمها الدينية وأساطيرها وآدابها عامة كي تقف على رصيدها في الفكر الاقتصادي مقيمة عليه صرح مذهبيتها التي تقود بها عالم اليوم. أما نحن، فإننا نجد عند علمائنا ليس أفكاراً اقتصادية مبعثرة في كتب عامة فقط بل نجد عندهم أيضاً كتباً اقتصادية قائمة بذاتها وحصة هذا النوع من الكتب في العينة التي بين أيدينا بلغت مالا يقل عن ثلاثة عشر (13) كتاباً أي بنسبة تزيد قليلاً على 45٪، ولهذه النسبة دلالة واضحة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الاتجاه في التأليف المتخصص بالاقتصاد امتد على فترة كان فيها علم الاقتصادفي طي العدم كما يقر بذلك العرف الحالي.

ونحن عندما نلقن لطلبتنا ما سبق أن لُقنناه من أن علم الاقتصاد ولد مع المركونتيليين أو مع التقليديين دون أدنى إشارة إلى الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام نكون خائنين للنزاهة

العلمية التي تقتضي إعطاء كل ذي حق حقه، إذ كيف يعقل أن نتجاهل في بحثنا عن جذور العلوم الاقتصادية كتباً متخصصة في هذه العلوم نفسها، فنسند الفضل في هذا الشأن إلى غير أهله، إذا كان التجاهل متضمناً في المراجع التي في متناولنا فهذا حق لامراء فيه، لأن واضعيها الذين هم في القيادة الفكرية الاقتصادية لايضيرهم هذا التجاهل بقدر ما ينفعهم لأنهم يجدون فيه شرطاً من شروط تبعيتنا لهم كي نبقى دائماً سوقاً لاستهلاك سلعهم وخدماتهم كنتيجة حتمية لاستهلاك أفكارهم.

ولكن هل هذا يعفينا نحن أبناء الأمة الإسلامية من البحث عن ولادة الاقتصاد السياسي واكتشاف معالمه وتطور أبحاثه في كتب علمائنا المسلمين ؟ وما مبررات تقاعسنا على تصحيح هذا الافتراء ؟

وفي غياب جواب عملي على هذين السؤالين نحاول في المثال التالي استقصاء مضامين هذا التفكير معتمدين في ذلك قراءة النصوص على ضوء النظريات الاقتصادية الحديثة.

ب - مثال من الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام : نظرية النقود عند أبي حامد الغزالي

نجد في كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي نصين تناول الكاتب فيهما مسألة النقود بالدراسة والتحليل، النص الأول يدور حول «حاجة الناس إلى النقد»[5] والنص الثاني يتناول «حكمة النقدين والتعامل بهما».[6] وفي هذين النصين نجد ماتوصلت إليه النظرية النقدية (الحديثة من آراء ومفاهيم، بل نجد فيهما الاعتبارات التي تنطلق منها هذه النظرية، وبالأخص ما يتعلق بصعوبة المبادلات عن طريق المقايضة[7] وخصائص النقود.[8] ووظائفها، إلا أنه تفادياً للإطالة نكتفي بدراسة هذه الوظائف فقط.

تنقسم وظائف النقود عند الغزالي إلى قسمين وظائف تجسد الحكمة التي من أجلها وجدت ووظائف تتنافى مع مقتضيات هذه الحكمة، ومؤشر التمييز بين النمطين من الوظائف يتمثل في تحقيق إحدى الغايتين خلال تداولها وهما : إما العدل وإما الظلم، وعلى هذا يمكن تصنيف وظائف النقود إلى عادلة وظالمة ومشتبه فيها.

1 - الوظائف العادلة :

تكاد تجمع الكتابات الاقتصادية حول النقود على أن وظائفها تنحصر في أربعة مهام وهي : مقياس القيمة، أداة التداول، أداة الدفع، مستودع القيمة، وهي في منظور الغزالي جائزة إلا الأخيرة فإنها ظالمة ولذا لا يقرها الشرع.

أ - النقود مقياس للقيمة : في هذه الوظيفة تستخدم النقود كتعبير قيمي عن السلعة أو الخدمة أي كمقياس لقيمتها، ولا يتصور أن يكون في متناول النقود إمكانية أداء هذه المهمة إذا تعذر عليها أن تكون وحدة للحساب.

ومن أجل الدلالة على جانب من هذا المعنى يلجأ الغزالي إلى استعمال لفظي «العدل» و«الحكم» على النسق التالي :

- فلا بد من **حاكم عدل** يتوسط بين المتبايعين[9]

- فافتقرت هذه الأعيان... إلى متوسط بينهما **يحكم** فيها **بحكم عدل**[10]

- فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم **حاكمين** ومتوسطين بين سائر الأموال[11]

- ويكونا **حاكمين** بين الأموال **بالعدل**.[12]

- فيكونا **حاكمين** بين الناس.[13]

وبالرغم من أن المعنى القريب للفظي «الحكم» و«العدل» ينصرف عموماً إلى الممارسات السياسية والقانونية حيث يتصف النظام السياسي أو القضائي بالعدل عندما يعطى كل ذي حق حقه فإن المقصود هنا هو تحقيق هذه الغاية بين المتبايعين بحيث يحصل كل منهما على متساو لما تنازل عنه في مقابله، وهذا التساوي لا يتحقق في الخصائص المتباعدة المتنافرة للسلع وإنما يتحقق في أمر يجمع بينها جميعاً ألا وهو قيمتها.

والنقود حتى يمكن لها أن تقوم بهذه الوظيفة يفترض فيها أنها تمثل وحدة للقياس، والغزالي لايهمل هذا الجانب أيضاً، بل يؤكد عليه عدة مرات كما في العبارات التالية :

- فلا بد بينهما من معارضة ولا بد في **مقدار** العوض من **تقدير**.[14]

- فيعرف من كل واحد **رتبته** ومنزلته حتى إذا تقررت المنازل **وترتبت الرتب** علم بعد ذلك المساوي من غير المساوي.[15]

- حتى **تقدر** الأموال بهما فيقال هذا الجمل يسوي **مائة دينار** وهذا القدر من الزعفران يسوى مائة، فهما من حيث أنهما متساويان بشيء واحد إذا متساويان.[16]

- وعلامة معرفة **للمقادير** ومقومة **للمراتب**.[17]

وهذه العبارات غنية عن كل تأويل يقصد من ورائه الفصح عن ربط الصلة بين النقود كمقياس للقيمة ووحدة للحساب بل جاءت دلالتها على هذا المعنى صريحة وواضحة.

2 ـ النقود وسيط للتبادل :

إن «أي عملية تبادلية، شراء أو بيع تقديم خدمة أو الحصول عليها، تفترض دائماً تنازلاً أو تضحية يتلوه مقابل أو عائد، وبين مرحلة التنازل والحصول نجد وسيطاً يتمثل دائماً في وحدات النقد».[18]

وهذا المعنى واضح عند الغزالي :

ـ فلا بد من حاكم عدل **يتوسط** بين المتبايعين.[19]

ـ فافتقرت هذه الأعيان... إلى **متوسط** بينها.[20]

ـ فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين **ومتوسطين** بين سائر الأموال.[21]

ـ فإذا خلقهما الله تعالى **لتتداولهما** الأيدي.[22]

ـ فإنهما **وسيلتان إلى** الغير لاغرض في اعيانهما.[23]

وهكذا نجد الغزالي يؤكد على الوساطة النقدية في عمليات التبادل إما بتكرار لفظ «التوسط» ومشتقاته أو بتكرار معناه : التداول، الوسيلة.

3 ـ النقود أداة للدفع :

إن القوة الشرائية التي تتضمنها النقود تخول لها أن تقوم في مجال المعاملات المالية بدور أداة للدفع : فعملية الإقراض غالباً ما تكون نقداً وتسديد الدين المترتب على هذه العملية يكون أيضاً نقداً كما أن كافة الالتزامات تؤدى نقداً.

وإدراك الغزالي لهذا الدور الذي تلعبه النقود في المعاملات المالية نستفيده من قوله : «ففي القرض وهو مكرمة مندوحة عنه لتبقى صورة المسامحة...»[24] غير أن هذه الوظيفة يشترط فيها ألا تقوم على أساس التعامل بالربا وهو مايؤكده الغزالي : «وأما إذا باع درهماً بدرهم نسيئة فإنما لم يجز ذلك لأنه... ظلم».[25]

ب ـ الوظائف الظالمة :

تنصرف هذه الوضائف إلى ثلاثة أنواع :

1 ـ النقود مستودع للقيمة : وهي الوظيفة الرابعة المعتبرة في النظريات الاقتصادية الحديثة، ومعناها أن النقود بما تمثله من قوة شرائية يمكن أن تكتنز في لحظة معينة أي يحتفظ بها سائلة، وهذه العملية تتم على حساب التداول حيث يتم إحلال السلسلة : سلعة ـ نقد سلعة بالسلسلة سلعة نقداً... سلعة وتفكير الغزالي يذهب في اتجاه التنديد بالصورة الثانية للتعامل في النقود لما فيها من إبطال للصورة الأولى، فيذهب في معرض حديثه عن النقدين إلى أن «من كنزهما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما، وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجل يمتنع عليه الحكم بسببه. لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم...».[26]

2 ـ التعامل في النقد بالربا : وهذه الوظيفة تفرعت عن كون النقد يصلح للدّفع والاكتناز معاً، إذ في إطارهما تتم المتاجرة ليس بالنقود وإنما في النقود، وهو ما يحرمه الإسلام، وفي هذا يقول الغزالي : «وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم... فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصوداً للادخار وهو ظلم»[27] ويقول أيضاً : «وأما إذا باع درهماً بدرهم نسيئة فإنما لم يجز ذلك».[28]

3 ـ اتخاذ الدراهم أو الدنانير آنية : وفي هذه الوظيفة نكتفي بما قاله الغزالي : «وكل من اتخذ من الدراهم والدنانير آنية من ذهب أو فضة فقد كفر النعمة وكان أسوأ حالاً ممن كنز».[29]

ج ـ المعاملات المشتبه فيها :

وهذه المعاملات لا تماثل بينها وبين الوظائف السابقة بل هي تفصيل لما يجوز ومالا يجوز في أربعة صور من التعامل في النقود.

1 ـ استبدال درهم بدرهم في صورة وحدات تمثل أجزاء الدرهم الواحد، وذلك تيسيراً للتداول، فالمنع في هذه الحالة يؤدي إلى إدراج الصعوبات إزاء الغرض المقصود من النقود الذي هو تبسيط المعاملات بين الناس، والجواز في حقه هو الصواب.

2 ـ استبدال الدرهم بدرهم مثله جائز أيضاً ولا فائدة في منع هذه العملية لأن النفوس تأنف من مثل هذا العمل الذي لافائدة فيه وهذه حالة تشبه حالة من يضع الدرهم على الأرض ثم يجمعه، والعقلاء من الناس لا يضيعون أوقاتهم في مثل هذه العمليات.

3 ـ استبدال درهم جيد بدرهم رديء إذا تمت هذه العملية على أساس التماثل فهذا لا يرضى به صاحب الجيد، وإن رضي به فلا مانع، وأما إذا أراد الحصول على عوض مقابل الجودة فهذا لا يجوز لأن الجيد والردئ سواء، وإنما ينظر إلى جودة ورداءة الأشياء التي يقصد الغرض في أعيانهما وأما النقود فلا غرض في أعيانها ولذا لا ينظر إلى خصائص مضافة إلى صفاتها والذي ظلم هو الذي ضرب النقود مختلفة حتى صارت مقصودة في أعيانها وحقها ألا تقصد.[30]

4 ـ استبدال درهم بدرهم نسيئة، فإذا كان هذا التبادل على أساس التماثل فهو عمل صالح، القيام به مرغب فيه لأنه لايقوم به إلا مسامح قاصد للإحسان وأما إذا تم هذا التبادل على أساس العوض مقابل الأجل فإنه لايجوز لأن «المعاوضة لا حد فيها ولا

أجر، فهو أيضاً ظلم لأنه إضاعة خصوص المسامحة وإخراجها في معرض المعاوضة».[31]

الخاتمة :

وهكذا نلمس من هذا العرض المتواضع لنظرة الغزالي إلى وظائف النقود مدى الارتباط بالمذهبية الإسلامية في التفكير، والعمق في التحليل والشرف في السبق والاتساع في الأفق لما تتضمنه كتب تراثنا من ذخائر فكرية لا غنى لنا عنها كشرط ضروري لانعتاقنا من التبعية الفكرية وبناء مستقبلنا على مقومات أصالتنا، وهو الأمر الذي ينبغي أن نراجع على ضوءه أدواتنا البداغوجية والعلمية، ومن بين الخطوات التي يمكن أن نؤرخ بها هذا المنعطف المنشود في بلادنا هي إحداث مادة الاقتصاد الإسلامي أو مادة تاريخ الفكر الاقتصادي لدى علماء الإسلام لطلبة الإجازة في كليات الحقوق، كما ينبغي إعادة النظر في مادة «مدخل إلى علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي الإسلامي» المقررة لطلبة السنة الرابعة دراسات إسلامية في نفس الاتجاه.

---

1) محمد شوقي الفنجري «المفاهيم الاقتصادية كيف نبنيها على ضوء ما جاء في الكتاب والسنة والدراسات العلمية؟» العربي العدد 211 يونيو حزيران 1976 ص 20 والكليتان هما كلية التجارة وكلية الشريعة.
2) محمد عبد الحكيم زعير «اقتصادنا الإسلامي أولى بالتدريس» الاقتصاد الإسلامي العدد 31 مارس 1984.
3) محمد منذر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية المملكة العربية السعودية.
4) محمد عبد الحكيم زعير، نفس المصدر.
5) **Programme d'enseignement licence ès sciences économiques Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Département des Sciences Economiques Fès 1984-1985.**
6) تجدر الإشارة إلى أن شعبة الدراسات الإسلامية أوفر حظاً من غيرها، ذلك أن القانون المنظم لبرامجها ينص على تدريس مادة «مدخل إلى علم الاقتصاد والنظام الاقتصادي الإسلامي «لطلبة السنة الرابعة من الإجازة»، وإن كانت المادة لا تنصرف كلها في اتجاه الاقتصاد الإسلامي.
7) الاستقلال الحقيقي هو الاستقلال الذي يوفر شروط الاعتماد على الذات أولا وقبل كل شيء من جهة ويؤسس علاقاتنا مع غيرنا من أمم الدنيا على أساس الاعتماد المتبادل لا على أساس التبعية.
8) المقصود هنا بالشرق. النظام الاشتراكي وبالغرب النظام الليبيرالي.
9) الفقرة الأولى من هذا العرض.
10) نورد بعض التفصيل لهذه الفكرة في النقطة (ج) التالية.
11) هذا الجانب الخفي ماثل في كل إنتاج فكري أو مادي لأنه يمثل الإطار الحضاري لعملية الإنتاج بحيث إذا مثلنا الإنتاج وإطاره بكتلة جليد عائمة (**iceberg**) يكون الإنتاج هو الجزء فوق سطح الماء والإطار هو الجزء أسفله، وفي القاعدة العامة ننظر إلى الجزء الأول على أنه الكل ونهمل الجزء الثاني وهذا يجانب الصواب.
12) هذه العلاقات هي التي تسود عالم اليوم على كافة المستويات إلى درجة أن المواضيع التي تشغل بال الباحثين محلياً ودولياً لا يمكن لها أن تتجاهل النقاش الدائر حول العالمية، حوار الشمال ـ الجنوب، الشرق والغرب النظام العالمي الحالي والجديد...

هوامش العدد المقبل بحول الله وقوته

1) **Youala Ali «Essai sur la capacité d'absorption technologique exemple du Maroc, these de 3ᵉ cycle Lyon II novembre 1981 p. 94 et suivantes**
2) محمد عاشور «رواد الاقتصاد العرب» دار الاتحاد العربي للطباعة 1974.
3) مالك بن يحي «المسلم في عالم الاقتصاد» دار الشروق القاهرة 1978 ص 109 وما بعدها.
4) للمقريزي كتاب آخر متخصص في الاقتصاد لم يشر إليه محمد عاشور وهو الكتاب الذي تناول فيه الأزمات الاقتصادية التي حلت بمصر، وعنوانه : «إغاثة الأمة في كشف الغمة».
5) أبو حامد الغزالي «إحياء علوم الدين» المجلد الثالث دار الفكر الطبعة الثانية 1980 ث 1754.
6) نفس المرجع المجلد الرابع ص 2227 ـ 2230.
7) تتمثل هذه الصعوبات في (1) عدم قابلية أنواع من السلع للتجزئة، (2) صعوبة إيجاد النسب التي يتم تبادل السلع والخدمات وفقاً لها، (3) تعذر توافق رغبات طرفي التبادل، (4) عدم توافر أداة صالحة لا قتران القيم، ومجموعها متضمنة فيما كتبه الغزالي في النصين السابقة الإشارة إليهما.
8) أنظر الصفحة الموالية.
9) بقية هوامش الصفحة السابقة من الخصائص التي أوردها الغزالي في حق النقود :
- طول البقاء.
- حجران لا منفعة في أعيانهما، لا غرض في أعيانهما.
- عزيزان في أنفسهما.
- شيء هو صورته كأنه لا شيء وهو معناه كأنه كل الأشياء.

وهذه الخصائص تندرج كلها في النظرية النقدية الحديثة، إلا أن الغزالي انتبه إلى خاصية للنقود امتنعت عن كثير من المدارس الاقتصادية، وهذه الخاصية هي المعادل العام (**Equivalent général**) فجاء تعبيره عليه من حيث الدقة والعمق ما يجعل منه أستاذاً للمتخصصين في النقود في عالم اليوم، وفي هذا يقول «شيء هو صورته كأنه لا شيء وهو معناه كأنه كل الأشياء».
10) النص الأول، المرجع السابق.
11) النص الثاني المرجع السابق.
12) النص الثاني المصدر السابق.
13) مصطفى رشدي شيحة «الاقتصاد النقدي والمصرفي» الدار الجامعية 1985 ص 78.
14) النص الأول المصدر السابق.
15) النص الثاني المصدر السابق.
16) النص الثاني المرجع السابق.
17) نفس النص ونفس المرجع.
18) نفس النص ونفس المرجع.
19) نفس النص ونفس المرجع.
20) نفس النص ونفس المرجع.
21) نفس النص ونفس المرجع.
22) النص الثاني المرجع السابق.
23 ـ 31) نفس المرجع.

حول قضايا التنمية من منظور إسلامي (2)

للدكتور حاتم القرنشاوي

الفائض والتمويل في المجتمع الإسلامي :

ان تقدير احتياجات تمويل التنمية في مجتمع ما يرتبط بصفة عامة بمجموعة من العوامل لعل من أهمها أهداف تلك التنمية ونموذج التنمية الذي يتبناه المجتمع ودرجة التخلف التي يعيشها. ويترتب على تفاعل تلك العوامل مجموعة أخرى من المحددات منها النمط التكنولوجي الذي سيعتمده - ولا نقول يختاره - القائمون على التنمية ونمط الاستهلاك الذي سيسود وتوزيع الدخل. ويتفرع من النمط التكنولوجي بما فيه من توليفة المنتجات وأسلوب الإنتاج تركيبة المواد أو عناصر الإنتاج المطلوبة ومن بينها رأس المال.

وإذا انتقلنا من ذلك إلى محددات التوليفة بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي فإننا نجد أن العوامل الرئيسية في تحديد تلك التوليفة - بالإضافة لحجم التمويل ككل - ترتبط مرة أخرى بنموذج التنمية والنمط التكنولوجي وبإمكانيات تعبئة الموارد المحلية - بما فيها رأس المال. وينبغي التفرقة هنا بين الموارد الممكن إتاحتها وبين الإمكانيات الواقعية التي يمكن تعبئتها. ويتوقف الفرق بين الممكن والمتاح بدرجة كبيرة على طبيعة المجتمع ذاته ومدى اقتناعه بأهداف التنمية وأسلوبها وطريقة تعبئة هذا الفائض. **ولسنا في حاجة إلى مزيد من التأكيد على أهمية عنصر الاقتناع لدى أفراد المجتمع واثره الحاسم في نجاح أي جهد إنمائي وهو ما أولاه الفكر الإسلامي عناية كبرى حين جعل من عمارة البلاد التزاما وليس اختيارا.** ولاشك أن من أهم أسباب اتساع الفجوة بين الممكن والمتاح وبين الواقع والمستهدف في التجارب التنموية هي التباعد بدرجة ملحوظة بين الحلم والواقع. فالحلم التنموي الذي تبنته كثير من الدول الإسلامية إنما نبت من أرض مختلفة تماما وفرض نوعا من التحدي ليس المادي فحسب بل والتحدي الثقافي كذلك. ومع هذا التناقض نمت مشاعر الإحباط والاحساس بعدم إمكان تحقيق الأهداف بل وربما عدم جدوى المحاولة بسبب تزايد اتساع الفجوة بين الواقع والأمل وما نتج عن ذلك من نوع من التسيب الدائري الذي تنمو من خلاله كل مظاهر التبعية وأنماط التردي.

وبصورة أكثر وضوحا - فإن الدول الإسلامية - قد فرضت على نفسها خيارا لم يكن له ما يبرره بين نموذج التنمية الرأسمالي كما ساد في الغرب ونموذج التنمية الاشتراكي المرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالفلسفة الماركسية. ولما كان النموذجان ينبعان أساسا من مدرسة اقتصادية تؤمن بأن رأس المال هو منطلق العمل الاقتصادي ومحوره حيث أصبح عنصر العمل في انطلاقه مرتبطا بصورة عضوية برأس المال وأصبح الفارق - مع تحمل مخاطرة التبسيط - يكمن أساسا في ملكية رأس المال لا في دوره.

وانعكس ذلك في اعتماد التصنيع كمرادف للتنمية - والتصنيع طبقا للتكنولوجيا المتقدمة يتطلب كثافة رأس المال... كما انعكس في استخدام النماذج التخطيطية لتقدير الاستثمار المطلوب وسواء كان المستخدم نموذج هارود - دومرا أو لانج محلانوبيس فإن النتيجة واحدة وهي أن لرأس المال الدور الرئيسي والمحدد للتنمية وحيث إن الامكانيات المحلية لن تقدم الآلات والمعدات بالكثافة التكنولوجية المطلوبة للإحلال محل الواردات أو للتصدير المأمول أو للإسراع بتكوين طبقة العمال الصناعيين ذوي الوعى اللازم لقيادة التطور - ومحصلة هذا كله هو الاعتماد على الخارج في استيراد «رأس المال».

ولعل التبعية الاقتصادية - لا تكون بالضرورة أخطر ما تولد عن تبني تلك النماذج وإنما ما يتسبب عن تدعيم تلك التبعية وهو ذلك الإهدار الحاد والمتكرر للموارد المحلية وذلك الصراع الذي

كان لابد له أن ينمو بين متطلبات النماذج المستوردة حضاريا وثقافيا وفلسفيا وبين عقيدة المسلم وإيمانه سواء كان هذا التعارض بين آليات العمل مثل نظام الفائدة الربوي في النظام الرأسمالي أو المنطلقات الفلسفية مثل الحرية المطلقة لرأس المال في هذا النظام وإلغاء الملكية الخاصة كهدف بعيد أو قريب في النموذج الآخر وذلك دون ما دخول في التناقض بين صفقة القيم والممارسات الأخلاقية المرتبطة بكلا النموذجين وبين واقع المسلم وإيمانه. كل ذلك أدى إلى مزيد من تكريس التبعية وجعلها النتيجة الطبيعية للممارسة اليومية التي تزيد الفجوة بانتظام بين الواقع الممكن وبين الحلم والأمل.

ويخطئ من يظن أنه من الممكن الفصل بين الخلفية المذهبية لكل النظامين أو النموذجين وبين الممارسة الاقتصادية وإلا تحول الأمر إلى مجموعة من ردود الأفعال العشوائية التي لا تؤدي إلى نتائجها المنطقية ولعل هذا ما تعاني منه كثير من دول العالم الثالث اليوم والذي انتهى بها إلى مزيد من الانحياز لهذا النموذج أو ذاك دون نتائج مرجوة سوى مزيد من التبعية والتخلف.

وفي إطار تبني العالم الإسلامي لتلك النماذج فقد كان من الطبيعي أن تدخل لغته الاقتصادية بصورة متزايدة مصطلحات «الفجوة الادخارية» الناتجة عن الفرق بين الاستثمارات المطلوبة والادخار المتوقع و«فجوة النقد الأجنبي» التي تعكس الفرق بين الحصيلة المتوقعة للصادرات وبين التمويل المطلوب للواردات والتي يتغير هيكلها باستمرار لتحوى مزيدا من السلع الاستثمارية ومن خلال الإنتاج لإشباع أنماط استهلاكية مستوردة باستخدام تكنولوجيا «غير ملائمة» وبعبارة أخرى فإن تلك الفجوات ـ بحجمها واتجاهات نموها ـ أو غيرها من المؤشرات التي تدعم افتراض دور التمويل ورأس المال القيادي إنما في كثير من الأحيان النتيجة المنطقية للنموذج الإنمائي المستخدم لرسم السياسة الاقتصادية وليست نتيجة طبيعية للظروف الموضوعية التي تواجه البلاد النامية ـ بما فيها ضرورة التقدم عن طريق زيادة الإنتاج. **ولا يعني هذا بطبيعة الحال أنه بتطبيق الإطار الإسلامي للتنمية ستختفي الفروق آليا بين الاستثمار المطلوب والادخار المتوقع أو ستتلافى فجوة النقد الأجنبي وإنما يعني أن حجم المشكلة واتجاهاتها ستتغير بصورة جذرية.**

ودون ما استطراد في بحث الشواهد التاريخية أو المعاصرة التي يمكن أن تدعم هذا الرأي فإن انطلاق الأمة العربية في فترة الرسالة المحمدية وخلال مدى زمني وجيز لتحقيق كل التقدم الحضاري الذي كان بإمكانياتها «المتواضعة» ماديا ليعطي دليلا واضحا على دور «العوامل الأخرى» في تعبئة الموارد المتاحة وعمادها في ذلك الوقت البشر الذين تمت إعادة تشكيلهم. ومن ناحية أخرى فإن تجربتي اليابان والصين المعاصرتين واللتين اقترنتا بالندرة النسبية للمال والوفرة الكبيرة في البشر وبعض الموارد الطبيعية تعود لتؤكد إمكانيات النمو بدون «التمويل» بمفهومه السائد في غالبية النماذج الإنمائية المعاصرة وتضع في مكان القيادة النمو عن طريق الإمكان الاجتماعي كما يسميه بعض الكتاب.

ولمحاولة التعرف على الوزن النسبي «للتمويل» في عملية التنمية الاقتصادية في ظل إطار إسلامي فإنه قد يكون من الملائم طرح ذلك من خلال استعراض هذه التنمية وأسلوبها في ذلك الإطار وتأثيره على الاحتياجات التمويلية كما يلي :

1 ـ إن الوصول لمجتمع «المتقين» كما سبق تعريفه يتضمن التزام المجتمع بالعمل على تحقيق درجات متزايدة من الرفاهية مع ضمان حد أدنى متحرك لأعلى هو حد الكفاية كحق لكل فرد فيه. وعليه يصبح منطقيا أن يلتزم كل عنصر في المجتمع بالمشاركة في النشاط الاقتصادي المنتج ﴿**فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون**﴾.

2 ـ إن الضوابط الإسلامية للطلب ـ حجما وتوليفة ومعدل نمو ـ والمفهوم الإسلامي للرفاهية ستفرض نمطا للإنتاج يعطي الأولوية الكبرى للسلع التي تمكن من تحسين جودة الحياة بصورة أساسية للغالبية وأولوية ضعيفة لسلع التباهي أو إشباع الاحتياجات الثانوية وتلعب ضوابط توزيع الدخل والمعايير السلوكية دورا هاما في هذا الصدد.

3 ـ إن الاختيار التكنولوجي سيكون محكوما بتوليفة الطلب من ناحية وبقدرات المجتمع الإسلامي العلمية والفنية على استيعاب تلك التكنولوجيا والسيطرة عليها من ناحية أخرى فنوعية السلع المنتجة والتي ستتحدد باعتبارها السلع الواجب توفيرها للكافة بدرجات متزايدة والحقن المتكرر الذي تمارسه الزكاة للطلب الفعال على السلع الأساسية مما سيؤدي لأن تحتل تلك السلع ووسائل إنتاجها ومتطلباتها مكانة رئيسية في توليفة المنتجات. وبصورة نسبية فإن مدى الاختيار التكنولوجي في هذه السلع أوسع بكثير من سلع الاستهلاك الترفي وهي تعتمد غالبا على مداخلات محلية. وهو ما يدعم ضرورة الاستغلال الكامل للموارد المتاحة قبل البحث عن موارد خارجية وفي الوقت نفسه فإن التزام المجتمع بمبدأ فرض الكفاية وبضرورة المحافظة على صفتي القوة والقدوة للمجتمع سيترتب عليه ضرورة تكليف من

يتمكن من السيطرة على أسلوب الإنتاج أو ابتكاره واعداد الكفايات اللازمة وإلا ترتبت عليها التبعية وهي ما تتعارض مبدأ وعقيدة مع صفتي القدوة والقوة. ولاشك أن هذا كله سينعكس على «فجوة النقد الأجنبي» من حيث تأثيره المباشر على حجم الواردات والتي تمثل مستلزمات الإنتاج وآلاته جانبا أساسيا منها.

4 - إن من حق كل فرد أن يشارك في ثمرات ما يكسبه - إلا أنه من غير المطلوب أن يستحوذ تماما على كل الناتج إلا إذا لم يكن كافيا لإشباع احتياجاته بالمفهوم الإسلامي - وذلك أنه من المطلوب أن ينتج أكثر من احتياجه كفرد - وأسرة - كلما استطاع وإلا لم يتمكن من الوفاء بحق الآخرين غير القادرين على الإنتاج.

ويصل البعض في ذلك إلى أن إيمان المسلم لا يكتمل إلا بفعل ذلك ومؤدى هذا ضرورة العمل على وجود «العفو» أو الفائض الذي يمكن إعادة إنفاقه أو استثماره.

5 - إن وجود العفو أو الفائض - والذي يمكن الاسترشاد في تقديره بتقدير الحد الأدنى لنصاب الزكاة وهو عشرون دينارا أو ما يعادلها مما يدخل في إعداد أصحاب الفائض الجانب الأكبر من أعضاء المجتمع الإسلامي القادرين على الكسب - بل وضرورة العمل على تنمية ذلك الفائض يرتبط برفض كنز المال وحبسه عن التداول وهو ما يؤدي إلى خراب العمران في رأي ابن خلدون وما يعتبر ظلما عند أبي حامد الغزالي. وطالما أن المال يدور وأن الفائض مهما صغر لا يحتجز بل يوجه للإنفاق الاستثماري أو لإشباع مطالب ذوي الحاجات والذي يمكن - بل يفضل في حالة توافر المتطلبات - أن يأخذ شكل توفير معاونات الإنتاج للقادر عليه حتى يغنيه عن السؤال مدى حياته وحتى يصبح بدوره من أصحاب الفائض، فإن مؤدى ذلك كله زيادة عرض التمويل بالمفهوم السائد في النظرية الاقتصادية مع ارتباطه المباشر في أغلب الأحيان بالتوظيف.

6 - **إن عدم استغلال الموارد أو سوء استغلالها مرفوض إسلاميا ويدخل في ذلك الرفض أسلوب توظيف تلك الموارد - مثل استثمار المال عن طريق الربا - لأنه يتعارض أساسا مع المكان المحوري لعنصر العمل في الإسلام** ويؤدى إلى إعطاء التمويل أو رأس المال دورا متعاظما ومكانة في التحليل وفي الممارسة الاقتصادية أكبر بكثير مما يجب أن يكون له - ويرتبط بهذا ترسيخ مفهوم العائد مقابل الإسهام الإيجابي بتحول المال النقدي إلى رأس مال منتج وهو ما يعتبر عنصرا من عناصر الإنتاج وبأن المكافأة لا تستحق على السلوك السلبي أي الادخار بل على السلوك الإيجابي وهو الاستثمار ويؤكد ذلك إعفاء الأصول المنتجة من الزكاة في رأي عديد من الفقهاء بينما يخضع المال المدخر لعبء الزكاة.

7 - إن تعبئة الفائض المالي ستتم في صورتها الغالبة في شكل تحول مباشر أو شبه مباشر إلى الاستثمار وذلك تطبيقا لمبدأ العائد. المبني على نتائج المشاركة في العملية الاقتصادية ويترتب على ذلك أولا : القضاء في المدى الطويل على التراكم النقدي لدى الوسطاء الماليين. ثانيا : تخفيض الطلب المفتعل على رأس المال النقدي. ثالثا : توفير المرونة لدى وسطاء التمويل في المدى المتوسط والطويل لتوجيه المال إلى المشروعات ذات العائد المجتمعي الأعلى مع تزايد توافر التمويل لدى هذه المؤسسات ومع تغير دالة العائد للمستثمر نفسه وكنتيجة لعدم الارتباط المسبق بعائد محمد (فائدة). وهو ما يؤدى في النهاية إلى إعطاء الأوزان الحقيقية لتكلفة العناصر المختلفة ومن ثم تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة.

8 - إن التزام الدولة - مع المجتمع هو في الأخذ بأسباب النهضة وتحقيق التقدم وإلا أثمت كما يأثم المجتمع. ويتفرع عن هذا طبيعة وأهداف السياسة المالية في المجتمع الإسلامي وهي ضمان ومراقبة التشغيل المثمر للموارد المتاحة لتحقيق النفع العام للمجتمع وتوفير حق الحياة «حد الكفاية» لكل فرد في المجتمع، ومن منطلق تلك المسؤولية فإن هيكل نفقات الدولة وإيراداتها يعكس هذا الالتزام. إلا أن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو التلاحم بين الدولة والمجتمع بمعنى أنه في الوقت الذي تهدف فيه الدولة إلى تعبئة موارد المجتمع وتنميتها **فإن ذلك يعني ذلك بالضرورة زيادة إنفاق الدولة أو إيراداتها.**

9 - إن عدم قيام الدولة بالضرورة بالعبء الأكبر أو الأوحد في تعبئة الموارد واستغلالها لا يعني عدم تدخلها بل يتطلب منها ابتداء تهيئة المناخ اللازم للعمل والإنتاج وتشجيع الاستثمار وتوفير المرونة اللازمة في هيكل النظام الضريبي لأن الهدف الأكبر هو عمارة البلاد «ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا... ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عليهم فإنه ذخر (إدخار) يعودون به عليك (عن طريق استثماره) في عمارة بلادك». كما قال الإمام علي بن أبي طالب. وفي نفس

الوقت فإن الفقهاء مجمعون على حق الدولة في فرض ضرائب - سوى الزكاة - للمصلحة العامة على أن تكون عادلة ولا تؤدي إلى تدهور قدرتهم الإنتاجية أو انخفاض مستوى معيشتهم. فلا تبيعن لهم كسوة شتاء ولا صيف ولا رزقا يأكلونه ولا دابة يعملون عليها ولا تضربن أحدا منهم سوطا واحدا في درهم ولا تقم على رجل في طلب درهم فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو». وذلك دون ما اخلال بأنه قد «فرض على الأغنياء من كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك».

ومؤدى ما سبق أن توليد الفائض وتعبئته واستثماره يتم في إطار تفاعل ديناميكي بين الدولة والمجتمع. تفاعل يقوم على أن موارد الدولة وسيلة لا غاية ويعتمد على الحافز اللازم للجهد الاختياري الموجه لكنه يعطي للدولة في الوقت ذاته الأدوات والضوابط اللازمة للتدخل في ضوء ما تتطلبه المصلحة وتطبيق الإطار الإسلامي للإنتاج والتوزيع وتحقيق متطلبات التنمية. فالدولة هنا ليست طرفا في خصومة مع المجتمع ولا أداة لطبقة من الطبقات تستخدمها في قصر واستغلال الطبقات الأخرى ولكنها وسيلة من وسائل المجتمع لتحقيق رفاهيته ككل ولكل بغض النظر عن انتمائه الطبقي أو العرقي أو حتى الديني «ولكل على الوالي حق يقدر ما يصلحه» و«القوى فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه والضعيف فيكم قوى عندي حتى آخذ الحق له».

وخلاصة ما سبق أن عبء التمويل الإضافي المطلوب تدبيره من الدولة لمواجهة متطلبات التنمية والعدالة سيقل كثيرا كنتيجة تحويل جزء رئيسي من هذا العبء المتمثل في المدفوعات التحويلية إلى الأفراد - وقد يتم ذلك عن طريق الدولة بجمع الزكاة - وكذلك كنتيجة لإقرار نمط مختلف متميز من الاستهلاك والإنتاج وتعبئة الفائض وتوجيهه.

بعض بدائل تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية :

يهدف هذا الجزء من البحث إلى طرح بعض التصورات لأساليب تعبئة الموارد من منطلق زيادة موارد المجتمع وتثميرها، ومن أن أحد متطلبات التنمية توفر درجات من التراكم الرأسمالي، وليس من الضروري أن يتم ذلك عن طريق التمويل وحده، وأن هدف هذه التنمية ليس اللحاق بالعالم المتقدم اليوم وإنما إقامة نموذج متميز للتقدم سيتشابه بالقطع في كثير أو قليل مع مظاهر الرخاء المادي في ذلك العالم المتقدم لكنه بالقطع يختلف عنه في بناء القيم وعلاقات الإنسان بالإنسان والإنسان بالدولة ويختلف عنه أيضا في مظاهر الإنتاج السلعي والخدمي ذاته. ولا يعني هذا أننا سنطرح هنا أية سياسة مالية متكاملة فهذا يخرج عن نطاق البحث وإنما ما سيقدم قد يصلح أساسا للنقاش في أسلوب رسم تلك السياسة وتحديد أدواتها ووسائل تنفيذها.

أولا : إعادة دور الزكاة كمصدر تمويل إنمائي :

وذلك من خلال تنظيم عمليات جمع الزكاة وتوجيهها والتأكيد على مبدأ محليتها وعلى استخدامها لتمويل أصول إنتاجية تملك للمحتاجين حتى تغنيهم والاسترشاد بفلسفة الزكاة في إعادة تشكيل هيكل النظام الضريبي والذي يعني أن ذلك النظام سيصبح أكثر مرونة وأعلى إيرادا في الوقت ذاته وعلى سبيل المثال فإن الزكاة تجب على عروض التجارة مع مرور الحول عليها أما الضريبة فتستحق عند تحقيق الربح فحسب وكذلك الأمر بالنسبة للإنتاج الزراعي. فضلا عن ان حد الإعفاء منها يتيح كما سبق أن ذكرنا اتساع قاعدة المساهمة وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتباط دفع الزكاة بالالتزام الديني - وإمكانية مراقبة إنفاقها وأثره المباشر في البيئة المحيطة يتغلب تماما على الفجوة القائمة حاليا بين الممولين وأجهزة جمع الموارد المالية والتي ينبع جزء منها من عدم إمكان المراقبة المباشرة على مصارف الأموال - وهو حق أصيل قرره الفكر الإسلامي للمجتمع في مجال المالية العامة - فضلا عن آثار ذلك في رفع كفاءة التشغيل للموارد المتاحة. وفي نفس الوقت فإن الزكاة بكونها ضريبة على الاكتناز تساهم كما ذكرنا في توفير مزيد من التمويل الاستثماري «ثمروا أموالكم لئلا تأكلها الزكاة» «وما نقص مال من صدقة» وهو ما يعني أثر الصدقة في إنمائه ويتأكد ذلك من إعفاء الأصول المنتجه من الزكاة والمعدل المتدرج للأنشطة ذات الجهد العالي أو غير العادي مثل التفاوت في عبء الزكاة على إنتاج الأرض طبقا للجهد والنفقة كما تلعب دوراً مباشرا في تخصيص الموارد وتوجيهها وفي تحديد أهداف التنمية المرحلية بما يتناسب مع التدرج في مستوى ثراء أو رفاهية المجتمع.

ثانيا : تدعيم أسلوب التمويل بالمشاركة :

وفي هذا المجال فإن من المتصور أن يحل هذا الأسلوب تدريجيا محل أسلوب الاقتراض الذي تقوم به الدولة لتمويل المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي - وإن كان يبقى على الدولة أن تفرض من الأعباء ما يلزم للقيام بالمشروعات ذات النفع العام أو التي لا يمكن قياس عائدها والحصول عليه نقدا - وسيؤدى

ذلك الأسلوب إلى تخفيض العبء الحقيقي الذي قد يتحمله غير المستفيدين بصورة مباشرة من المشروع وهو ما يترتب على الاقتراض بفائدة لتمويل المشروعات العامة حيث إن أعباء خدمة القرض تقع على عاتق جميع المواطنين وهو ما لا يحقق العدالة بالضرورة. بالإضافة إلى أن التمويل بالمشاركة سيعني حتمية تخصيص التمويل لمشروعات بذاتها ومن ثم إمكانيات الرقابة والمتابعة وضرورة الدراسة. كذلك فإن هذا الأسلوب سيؤدى إلى القضاء على الشعور غير الصحي وغير الإسلامي - بعدم الانتماء للمال العام واعتباره لا مالك له - وهذا لا يعني بالضرورة أن تؤول المشروعات العامة التي قد يرى بقاؤها في نطاق الملكية المشتركة للمجتمع ككل إلى الأفراد أو الهيئات الممولة حيث يمكن اتباع أسلوب المشاركة المتناقصة في هذا الشأن ويقينا سيكون هذا الأسلوب الأفضل لتعبئة الموارد الخارجية المطلوبة حيث سيتوفر له كل مزايا القرض - لأنه لا ينتهي بتمليك - وفي الوقت نفسه يتفادى عيوبه من حيث عبء الفائدة كسلوك محرم وكعبء مالي - ومن حيث ما يصاحب القروض خاصة ما يسمى بالتنموية منها من إحساس متراخ بالالتزام لطول فترة السداد والانخفاض النسبي لعبء الفائدة.

ويرتبط بذلك بالطبع تدعيم دور أسواق المال المرتبطة بالأسهم وصكوك المشاركة كوسيلة فعالة لتجميع الموارد المالية وتوجيهها.

وفيما يتعلق بمشروعات النفع المشترك أو مشروعات الخدمات فإن أسلوب التمويل بالمشاركة كبديل عن القروض يمكن أن يأخذ شكل المشاركة في المنافع بديلا عن المشاركة في العائد النقدي.

ثالثا : تطبيق المفهوم الإسلامي للإحياء :

رغم كثرة النقاش والتجارب المعاصرة فمازال الفقه الإسلامي متقدما بمراحل في هذا الشأن حيث وضع القاعدة المبسطة والفعالة في الوقت ذاته التي توجه الدولة إلى عدم ترك الموارد بلا استغلال وإلى منحها للقادرين على استغلالها - ولا يعني ذلك بالضرورة القدرة المالية - وربط استمرار حيازتها بتحقق الإحياء أو التثمير حتى لا يكون الأمر وسيلة للمضاربة أو تدعيما للأقدر على الحيازة واشترط لذلك آجالا زمنية محددة يمكن أن تقوم بتقديرها الجهات الفنية. فإذا لم يقم الحائز بالتثمير في الأجل المطلوب. «أخذت منه وأعطيت لغيره» ويمكن أن يكون الحق هنا ملكية منفعة وليس ملكية رقبة، بحيث يبقى للمجتمع دائما سلطة الرقابة والتوجيه لصالح المجتمع ككل علاوة بالطبع على ما يترتب على زيادة العمران من زيادة موارد الدولة ذاتها وكتابات الفقهاء في مجال القطائع ونظم الخراج تمثل زادا ثريا قابلا ولاشك لمزيد من البحث والتطوير ولكنه في الوقت ذاته يعكس تجربة ناجحة استمرت لقرون طويلة.

ويقينا فإن الالتزام بالإطار الإسلامي لتعبئة الموارد وتوظيفها ولسلوك الفرد وعلاقته بالمجتمع لن يؤدى إلا للخير فمجتمع المتقين الذي يهدف الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى محاولة إقامته إنما يأمل بأخذه بالأسباب أن يصل إلى أن يكون أهلا لعطاء الله الفياض وصدق سبحانه إذ يقول :

﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾ ولن تمطر السماء ذهبا ولا فضة ولكنه إيمان يصدقه عمل، و**﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد﴾** صدق الله العظيم.

الرسول والمستقبل

«القارئ المتأمل لسيرة رسول الله ﷺ يتبين له أنه لم يكن غافلاً عن مستقبل دعوته، بل كان يفكر فيه، ويخطط له، في حدود ما هيأ الله له من فرص، وما آتاه من أدوات.

ويكفي أن نقرأ عن جهده ونشاطه ﷺ في مواسم الحج التي تجمع ممثلين من جميع قبائل العرب، وكيف كان عليه الصلاة والسلام يعرض دعوته عليهم، ويطلب نصرتهم، ويعدهم بوراثة ممالك كسرى وقيصر، ليعلم إلى أي أفق كان يرنو بصره ﷺ.

وكان الرسول الكريم مؤمناً بمبدأين أساسيين:

الأول: أن هذا الواقع لا بد أن يزول، لأنه يحمل عوامل زواله، وأن البديل له هو الإسلام، وأن ليل الجاهلية الحالك والجاثم سيعقبه فجر صادق، وما على المؤمنين إلا أن يصمدوا ويصبروا ولا يستعجلوا الثمرة قبل إبانها.

لما اشتد الأذى بالصحابة في مكة، وخصوصاً المستضعفين منهم، جاء خباب بن الأرت إلى رسول الله ﷺ يشكو إليه ويستنجد به، وهو متوسد رداءه في ظل الكعبة. فقال بلسانه ولسان المعذبين من أمثاله: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟ فقال: قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيعجل فيها، ثم يؤتى بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين! ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه، ما يصده ذلك عن دينه! والله ليتِمَنَّ الله هذا الأمر حتى يسير الركب من صنعاء إلى حضرموت، فلا يخاف إلا الله والذئب علي غنمه، ولكنكم تستعجلون». (1)

الثاني: أن هذا المستقبل المنشود إنما يتحقق وفق سنن الله في رعاية الأسباب، وإعداد المستطاع من العدة، وإزاحة العوائق من الطريق، وترك ما عدا ذلك للإرادة الإلهية، فما يعجز عنه البشر لا تعجز عنه القدرة المطلقة.

تجد ذلك واضحاً كل الوضوح في الهجرة إلى المدينة.

فقد اختار الرسول الكريم مهجره في جزيرة العرب لا خارجها - كالحبشة مثلاً — فهذا هو الموقع المناسب، واختار أنصاره من العرب الخُلَّص، الذين بايعوه على أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وذرياتهم. وقدَّم هجرة أصحابه على هجرته، ليكون ذلك أمكن لهم، وأليق بمقدمه بعدهم.

وهيأ للهجرة بعد إذن الله له، الرواحل والرفيق والدليل، والغار الذي يتوارى فيه حتى يهدأ الطلب، ويفتر الحماس.

وأحاط ذلك كله بما يمكن للبشر من أخذ الحذر والكتمان، وأسباب الاحتياط.

وترك للإرادة الإلٰهية بعد ذلك ما لا حيلة له فيه، ولذا لم يخامره ﷺ أدنى شك في أن الله ناصره».

من كتاب (أولويات الحركة الإسلامية) للدكتور يوسف القرضاوي ص: 116 - 117 - ط مكتبة وهبة القاهرة. 1991.

---

(1) رواه البخاري.

جديد الإعلام الإسلامي

إصدار جريدة «السبيل»

يأتي إصدار «السبيل» في عصر الصحوة الإسلامية لتكون إلى جانب أخواتها معبرة عن هموم الوطن والمواطنين بكل أبعادها الإنسانية وتشعباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولأنها تضع على كاهلها مهمة من هذا الحجم، فإنها تلزم نفسها بخطاب حواري يقوم على الصدق والتبصر والموضوعية بعيداً عن أساليب الإثارة أو التسرع أو التعصب.



السبيل

هنيئا لشعب الجزائر

كلمة السبيل

افتتاحية

أزمة الخليج
حوار مع الدكتور ادريس الكتاني ... ص: 9

تصريح فريق من علماء المغرب
حول عدوان الدول الصليبية الغربية على الشعب العراقي الشقيق ... ص: 3

حركة النهضة التونسية والسلطة ... ص: 5

آفاق تعريب كليات الطب والعلوم بالمغرب
حوار مع الدكتورة الغزاوة احسان ... ص: 6

لك الله يا منابر البيضاء ... ص: 4

قانون المالية لسنة 1991
أرقام لم يكتب لها أن تعمر أكثر من أسبوع ... ص: 8

من نفائس الكتب الإسلامية الحديثة

«نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي»

«... والكتاب الذي نصدره اليوم ضمن سلسلتنا الجديدة (مختارات من الرسائل الجامعية) وهو أطروحة (نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي) للأستاذ أحمد الريسوني، يحقق خطوة هامة وأساسية مما أملناه ورجوناه، ويشكل لبنة أساسية في بناء الفكر المقاصدي المعاصر.

ففيما يخص مناهج فهم الكتاب والسنة ودراستهما واستلهام هديهما، يقدم لنا هذا البحث عرضا ودراسة لنموذج متميز في هذا الباب، ألا وهو الإمام أبو إسحاق الشاطبي...

وأما فيما يخص الأمر الثاني الذي دعونا إليه ورجونا الاهتمام به، وهو دراسة مقاصد الشريعة والعمل على وضع قواعد أو ضوابط لها..، فإن هذا الكتاب من الكتب الرائدة في هذا المجال. وقد قطع - فيما نرى - شوطا أساسيا اقتحم فيه عقبات وصعابا مهيبة خطرة، ونحسب أنه قد حالفه الكثير من التوفيق والنجاح...».

(من مقدمة الكتاب للدكتور طه جابر العلواني)

